سلسلة المحاسبة

تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية

الدكتور
نبيل سالم أحمد الوقاد
الدكتور
إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٧.٦١

أ. إ

أحمد ، إبراهيم جابر السيد .
تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية / إبراهيم جابر السيد أحمد ، نبيل سالم أحمد الوقاد.- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع.
312 ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . (سلسلة المحاسبة)
تدمك : 3 - 618 – 308 – 977 – 978
١. المحاسبة القومية
٢. الوقاد ، نبيل سالم أحمد (مؤلف مشارك) .
أ - العنوان .

رقم الإيداع : ١١٣٣١ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتـف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥- ٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

الفهرس

مقدمة

شهدت الفترة الأخيرة في زيادة كبيرة في حدة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات بشكل عام والمالية منها بشكل خاص ، وذلك نتيجة عوامل عديدة كان من أبرزها ضعف الرقابة المالية ، والتسرع في اتخاذ القرارات المالية ، لذلك سوف نتحدث في هذا البحث عن دور التحليل المالي في مساعدة الإدارة المالية على اتخاذ القرارات ، بما يضمن أكبر قدر الأرباح ،مع تقليل المخاطر إلى أقل ما يمكن ؛ وعلى هذا فيعد الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة وعليه فعملية تقييم الأداء المالي ما هي إلا: " قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة .

الفصل الأول
مفهوم التحليل المالي للمؤسسة

المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي للمؤسسة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وعلى مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة إلى الأدوات المستعملة فيه وأهم المراحل التي يمر بها .

المطلب الأول : نظرة تاريخية عن التحليل المالي[1]

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن ١٩ إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية ، إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين ١٩٢٩ – ١٩٣٣ كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة ١٩٣٣ أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف،ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي .

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا،حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد

١. ناصر دادي عدون " تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي – الجزء ١ " دار الهدية العامة ، ١٩٩٨، ص١٣

خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة،عليه تكونت في فرنسا سنة ١٩٦٧ لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ٣ سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية .

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

مفهوم التحليل المالي[٢]: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة ، إذ يبين مدى كفائتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم ،يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل ، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي،

---

٢ خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للنشر، ٢٠٠١ ، ص٩٣.

بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل **فيما يلي :**

تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة،و تحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية .

رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها .

وباختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

التحليل المالي هو دراسة محاسبية :

التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة .

التحليل المالي هو دراسة تنبؤية :

إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها،و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام،وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب أتباعها[٣] .

---

٣ حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر ، سنة ١٩٨٦ ، ص ٣٥.

التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية :

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي،إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر على الربح[٤].

الجهات المستفيدة من التحليل المالي[٥]: نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي،أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه ويمكن عرضها **كالتالي** :

إدارة المؤسسة : تستفيد من التحليل المالي في المجالات **التالية** :

مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة .

مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية .

معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة .

تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج .

التنبؤ بالمستقبل .

المساعدة بالرقابة المالية .

الدائنون : تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها والدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير،و درجة ربحية المؤسسة .

المستثمرون : يستفدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة،و نصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياستها في توزيع الأرباح

---

٤ حمزة محمود الزبيري "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان،الأردن سنة ١٩٧٦، ص ٧٨ .

٥ خلدون إبراهيم شريفات – مرجع سابق – ص ٩٤ .

ومدى استقرار الإرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة .
بيوت الخبرة المالية : تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي .

المطلب الثالث : أدوات ومراحل التحليل المالي

أدوات التحليل المالي[٦]: يستعمل التحليل الملي عدة تقنيات **منها** :

يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة .

مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة والضعف .

تكون على شكل نسب ،وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالا حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج .

تكون على شكل تحليلات ترتكز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة ودراسة التدفقات النقدية والمردودية ، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار .

وهي على شكل وسائل نقدية كاستعمال الإعلام الآلي .

مراحل التحليل المالي : يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله **هي** :

تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ،و من هنا نجد أن نجاح العملية

---

٦ أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية "درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، سنة ١٩٨٠ ، ص٢٥.

التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب .

إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد،بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل أليها .

المبحث الثاني: وظائف وأهداف التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور، إذا نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة جميع وظائفه وأنواعه وكذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول : وظائف التحليل المالي [٧]:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار،و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي **هي** :

قرار الاستثمار .

قرار التمويل .

قرار التخطيط والرقابة المالية .

التحليل والتخطيط المالي : وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل .

تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .

---

٧ خلدون إبراهيم شريفات – مرجع سابق – ص ١١٩ .

تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض .

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي: هناك نوعان من التحليل المالي و**هما** :

التحليل الرأسي : هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة،و قد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة .

التحليل الأفقي : يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، **ويساعد هذا النوع على :**

اكتشاف سلوك المؤسسة .

تقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك .

المطلب الثالث : أهمية وأهداف التحليل المالي

أهمية التحليل المالي : تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي .

تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .

يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق .

تشخيص الحالية المالية للمؤسسة .

تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها .

الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة .

الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة .

أهداف التحليل المالي : تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية وإما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة،المساهمون ، الموردون . الخ .

عموما فان أهداف التحليل المالي تتمثل في :

تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض .

تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب .

قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة .

إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها .

وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية .

توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن .

مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخر من نفس القطاع .

تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها .

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه ووظائفه والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، وبالتالي فإننا نستطيع القول بان جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لابد من دراسة التوازن المالي.

إن موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول، وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية، ومن خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة، ويشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة وحقيقية بحيث يمكن للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة والحكم على مدى أهمية المؤسسة .

وهذا ما حاولنا توضيحه، وذلك من خلال دراسة مختلف التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية التي تعد الدعامة الأساسية للتحليل المالي وكان هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فإننا نقوم بتسليط الضوء على مختلف المؤشرات المالية .

المبحث الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبدأين : درجة سيولة الأصول ودرجة إستحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة والمتداولة القصيرة والطويلة الأجل.

المطلب الأول : تعديل عناصر الأصول

يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي اهتلكتها المؤسسة وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة والسنوية، وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحتوي على قسمين أساسيين **هما**[8]:

أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.

أسفل الميزانية : تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي **كما يلي:**

الاستثمارات: حسب المخطط الوطني المحاسبي تظهر في المجموعة الثانية

---

٨ محمد سامي محمد " تطبيقات عملية في التحليل المالي " دار وائل للنشر،بيروت ، سنة ١٩٦٤ ، ص ١٧

وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ماعدا ح/٢٠ المصاريف الإعدادية، التي تمثل المصاريف القانونية ومصاريف التكوين ، فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسة ، لذا فهي لا تمثل الموجودات المالية أو المعنوية بل تعد استثمارات وهمية لأنها لا تعبر عن القيمة المالية لحقيقة المؤسسة لذا حذفت من الميزانية المالية ، وتضم الاستثمارات في الأصول الثابتة .

المخزونات: تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة، فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات وتصنيفها ، وذلك بتحديد مخزون الأمان أو العمل ،الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة والذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات ، وحسب هذه الطريقة فان المؤسسة تجمد جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبيات، أما بالنسبة ح/٣٥ إنتاج تام فيخصص له جزء من الأموال المستغلة في دورة الاستغلال ، لذا تضم هذه المخزونات إلى الأصول الثابتة والباقي مع الأصول المتداولة .

الحقوق : تمثل المجموعة الرابعة لممتلكات المؤسسة فالتغيرات التي تطرأ تكون **متمثلة في :**

سندات المساهمة : تبقى ليها لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .

كفالات : تعبر الكفالة على أنها ضمانا مقدما من طرف المؤسسة للغير، والمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .

ديون مشكوك فيها : أن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم دفع بعض الزبائن لمستحقاتهم في الآجال المحددة ،مما يجعل عملية تحصيلها تفوق السنة وبالتالي تضم إلى الاستثمارات مع تحديد مؤونة لها .

مبالغ محجوزة لدى البنك : هي عبارة عن أرصدة ومبالغ تملكها المؤسسة إلا أنها مجمدة لدى البنك فتضم إلى القيم الثابتة .

كما يظهر عند مختلف عناصر الأصول اختلاف بين قيمتها الدفترية أي مبدأ التكلفة التاريخية وقيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقدير وذلك بالزيادة أو بالنقصان في عناصر الأصول عبر الزمن بالنسبة لقيمتها التاريخية .

حيث يظهر فرق إعادة التقدير من خلال الجدول التالي :

تمثيل فرق إعادة التقدير

لعناصر	لقيمة الاسمية	لقيمة الناقصة	لقيمة الزائدة	لقيمة الحقيقية
/إعدادية	س	- س		س'
راضي	ع		+ ع	ع'
يم معنوية	ص		+ ص	ص'
سندات المساهمة				'

يقوم المحلل بإجراء تعديلات وفق المعطيات الموجودة ، وهو الأساس في عملية الانتقال وذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية[٩].

٩ ناصر مراد " محاضرات في مقياس التحليل المالي " جامعة البليدة ، سنة ٢٠٠٢

الأصول الثابتة المعدلة : تشمل على النفقات والمصاريف الأولية كما تحتل عناصر المجموعة الثانية مع إضافة سندات المساهمة والسندات أو القروض التي تفوق السنة بالإضافة إلى مخزون الأمان الخاص بالدورة الاستغلالية .

الأصول المتداولة المعدلة: تحتوي على ثلاثة قيم وهي :

قيم الاستغلال : تحتوي على قيم الاستغلال المعدلة وعلى جميع أشكال المخزون مع حذف مخزون الأمان .

قيم قابلة للتحقيق : تشمل على عناصر المجموعة الرابعة باستثناء الكفالات المدفوعة ، سندات المساهمة والقيم المعدومة نهائيا التي تشمل خسارة المؤسسة .

قيم جاهزة : حساب البنك والصندوق والحساب الجاري البريدي .

المطلب الثاني : تعديل عناصر الخصوم

تضم الخصوم لعناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة وعناصر المجموعة الخامسة وهي الديون ، مرتبة حسب مبدأ الإستحقاقية والسنوية و**تتمثل في :**

الأموال الدائمة : تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها فهي تمثل مجموع العناصر والموارد التي تعتبر هيكل خاص للمؤسسة ويعبر عنها برأس المال الخاص الجماعي.

الديون : وهي نوعان :

الديون الطويلة الأجل : هي الديون التي تفوق السنة لدى المؤسسة والمبدأ الأساسي المعمول به اعتبار ديون الاستثمارات ديون طويلة الأجل أما لديون الأخرى فتختلف باختلاف أجال استحقاقها .

الديون القصيرة الأجل : هي كل الديون التي لا تتجاوز سنة من تاريخ استحقاقها .

معالجة النتيجة : تخضع النتيجة للضريبة على الأرباح والتي يتم دفعها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، وهي بمثابة الديون القصيرة الأجل، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على العمال في المدى القصير والباقي يضم إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص .

المطلب الثالث : الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية : تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها ، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول وإستحقاقية الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو **التالي : الميزانيـــة الماليـــة**

لأصول	لمبالغ	لخصوم	لمبالغ
لأصول الثابتة :		لأموال الدائمة :	
القيم الثابتة :		الأموال الخاصة :	
لاستثمارات		رأس مال الشركة	
يم معنويـــة		رق إعادة التقدير	
يــم ثابتــــة		مؤونة الأعباء والخسائر	
قيم ثابتة أخرى :		د.ط.م.أ :	
مخزون الأمان		يون الاستثمارات	
سندات المساهمة		روض مصرفية	
كفالات مدفوعة			

جموع الأصول الثابتة		جموع الأموال الدائمة	
لأصول المتداولة : قيم الاستغلال : ضائع واد ولوازم نتجات (تامة و١/٢ تامة) قيم قابلة للتحقيق : تسبيقات بائن وراق قبض القيم الجاهزة : لبنك لحساب الجاري لصندوق		د.ق.أ :	
جموع الأصول المتداولة		جموع د.ق.أ	
جموع الأصول		جموع الخصوم	

الميزانية المالية المختصرة : الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي **تمثل عليها الميزانية :**

المربع : يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول والخصوم وكلا الجانبين يمثلان على نفس المربع .

الأصول الثابتة%	الأموال الدائمة%
الأصول المتداولة%	د.ق.أ %

الدائرة : تمثل عليها أو على نصفها عدد من عناصر الميزانية ويمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول والنصف الآخر للخصوم أو دائرة للأصول والأخرى للخصوم .

المبحث الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية

المطلب الأول : رأس المال العامل " FR "

تعريف : رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة[1] .

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة **التالية :**

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

من أسفل الميزانية : يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة

---

[1] *J . Pitverdier la " finance d' entreprise " , 1993 , P 77 .*

للديون ويحسب **كما يلي :**

رأس المال العامل = أصول متداولة – د.ق.أ

أنواع أس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية و**هي :**

رأس المال العامل الدائم أو الصافي : يحسب وفق القوانين **التالية:**

أموال دائمـة – أصول ثابتة .

أصول متداولـة – د.ق.أ .

الأموال الخاصة + د.ط.أ .

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر **ثلاثة فرضيات**[11]:

أصول متداولة= د.ق.أ : وهو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها،و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة

أصول متداولة > د.ق.أ ⟸ رأس المال العامل الدائم > ٠ : وهذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .

---

١١ سعداوي موسى " محاضرات في التسيير المالي " للسنة الثالثة علوم التسيير ، سنة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ .

أصول متداولة < د. ق.أ ⟸ رأس المال العامل الدائم < ٠ : مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .

رأس المال العامل الإجمالي: يحسب **كما يلي :**

مجموع الأصول المتداولة .

مجموع الأصول – الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

رأس المال العامل الخاص : يحسب **كما يلي :**

رأس المال العامل الدائم – القيم الثابتة .

الأموال الخاصة – القيم الثابتة .

أصول متداولة – مجموع الأصول .

إذا كان رأس المال العامل الخاص < ٠ يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، والعكس إذا كان أصغر من الصفر .

رأس المال العامل الأجنبي : وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة **التالية** :

د.ق.أ + د.ط.أ

رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص .

مجموع الخصوم – الأموال الخاصة .

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي > ٠ هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير .

المطلب الثاني : احتياج رأس المال العامل والخزينة[١٢]:

احتياج رأس المال العامل "BFR" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون .ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، ويحسب BFR **كالتالي:**

BFR = قيم الاستغلال + قيم الغير جاهزة – (د.ق.أ – تسبيقات)

الخزينة T : تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها **.**

تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

سندات الخزينة : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها .

---

١٢ سعداوي موسى " محاضرات في التسيير المالي " للسنة الثالثة علوم التسيير ، سنة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ .

خصم الأوراق التجارية : وهي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة .

الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك.

الصندوق : الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة .

و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .

تتمثل عنا صر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي :

السلفات المصرفية .

السحب على المكشوف : هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل .

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

مجموع الأصول – الخصوم .

رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل .

قيم جاهزة – تسبيقات .

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته :

رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة >٠ : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة <٠ : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

رأس المال العامل= احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة =٠ : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل .

يتم التأثير على رأس المال العالم باتخاذ الإجراءات التالية :

تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .

العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية .

يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات

تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين .

إذا كان رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة

للإجراءات السابقة .

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها[13]:

أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي والاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالا عقلانيا وموضوعيا.

تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة .

تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .

تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة ونتائجها المقدمة .

وهناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، وهناك ٥ مجموعات رئيسية من النسب المالية و**هي** :

نسب الهيكلة[14] : تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و**تتمثل في** :

---

١٣ أ. بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، ٢٠٠٠-٢٠٠١ .

1-2 P. Conso .a.bonbazer " la gestion financière " Chihab , p 206 .[1]

نسب هيكلة الأصول : يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

$$\text{نسب هيكل الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي القيم الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبة قيم الاستغلال} = \frac{\text{إجمالي قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبة القيم الجاهزة والقيم الغير الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة + ق.غ.ج}}{\text{مجموع الأصول}} \times ١٠٠$$

وتسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلة المثلى .

نسب هيكلة الخصوم : تستخرج من خلال النسب **التالية** :

$$\text{نسبة هيكلة الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبة هيكلة د.ط.أ} = \frac{\text{د.ط.أ}}{\text{مجموع الخصوم}} \times ١٠٠$$

د.ق.أ

نسبة هيكلة د.ق.أ = ———————— x ١٠٠

مجموع الخصوم

نسب السيولة : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها[١٥] .

ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية **التالية** :

نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة **التالية** :

$$A = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

إذا كانت A > ٠.٥ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية) .

إذا كانت A < ٠.٥ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

---

١٥ أ.لود للوس " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة ، ٢٠٠١- ٢٠٠٢

نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة **التالية** :

$$B = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{د.ق.أ}}$$

إذا كانت B > ١ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

إذا كانت B < ١ المؤسسة في وضعية حرجة علها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل .

نسبة السيولة المختصرة[١٦]: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها تحسب **كما يلي** :

$$\text{٠.٣} < \frac{\text{القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة}}{\text{د.ق.أ}} < \text{٠.٥}$$

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال .

نسبة السيولة الآنية : تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة ، ويمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل وتحسب **كما يلي** :

$$\text{٠.٢٥} < \frac{\text{القيم الجاهزة}}{} < \text{٠.٣٣}$$

١٦ التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص ٧٧ .

د.ق.أ

و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها .

نسب التمويل : تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام ، **ومن أهم هذه الأسباب :**

نسبة التمويل الدائم[17] **: تحسب كما يلي :**

$$K = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت K=١ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من ١ أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

نسبة التمويل الخاص[18]**: تحسب كما يلي :**

$$J = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

J = ١ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم ،أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .

J > ١ المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى .

---

١٧ ناصر دادي عدون – مرجع سابق- ص ٦٧ .
١٨ التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص ٧٨ .

وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

نسبة المديونية : تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، وتبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص والديون من جهة أخرى، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، **وتحسب كما يلي**[19]:

$$L = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تعبر عن مدى ضمان الديون للغير ويتحسن أن تقل عن ٠.٥ .

نسبة الاستقلالية المالية : إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة ، وتحسب بالعلاقة **التالية :**

$$M = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} > ١$$

تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

نسب المردودية: تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها[20] ويمكن عرضها **كما يلي:**

---

١٩ محاضرات الأستاذ سعداوي موسى .

٢٠ Patrik vizavona " gestion financière " , Paris , 8 édition , 1992 , P 120.

المردودية الاقتصادية : وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ، **وتحسب بالعلاقة التالية**[21]:

$$E = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي .

المردودية المالية[22]: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، **وتحسب كما يلي :**

$$N = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

مردودية الأموال الدائمة : تحسب وفق العلاقة التالية :

$$V = \frac{\text{النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة + الديون المالية}}$$

تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج ، وتطويرها قصد تنمية نشاطها .

---

٢١ أ. لود للوس " محاضرات في التسيير المالي " .
٢٢ التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية – مذكرة سابقة – ص ٨١ .

نسب الدوران[٢٣]: تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ، وتوجد عدة نسب دوران نلخصها في الجدول **التالي** :

مدة دوران المخزون:

مخزون المواد الأولية

ــ X ٣٦٠

مخ١ – مخ٢ + مشتريات المواد الأولية

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري .

مدة دوران العملاء :

العملاء + أوراق القبض – تسبيقات العملاء

ــ X ٣٦٠ < ٩٠ يوم

المبيعات (صافي الدفع)

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ، حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن ، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة وأن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن وهذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة .

مدة دوران الموردين :

---

٢٣ أ. بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، ٢٠٠٠-٢٠٠١ .

موردين + أوراق الدفع

———————————— X ٣٦٠ < ٩٠ يوم

مشتريات الفصل الأخير

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب ، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية

من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم .

توازن الميزانية المالية مبني على أساس التعديلات التي نقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ، ومنه نستنتج أنه كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة .

كما أن مؤشرات التوازن المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة ، لأنها تعتبر وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة لعمليات الرقابة والتخطيط وتعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة .

الفصل الثاني
إدارة السيولة النقدية والعائد الربحي

مفهوم السيولة :

يمكن أن نعرف السيولة النقدية بأنها : قدرة المنشاة على تحويل موجوداتها إلى نقدية[٢٤].

كذلك يمكن أن نعرفها السيولة بأنها :تعبر عن قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، المتوقعة منها وغير المتوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية [٢٥].

أما من وجهة نظر Zentner فان السيولة النقدية في التعاليم الاقتصادية تعبر عن قدرة المنشاة على الدفع أو جعل الوسائل المتاحة
(أصول المنشاة) بشكل سائل من اجل تغطية الالتزامات خلال فترة قصيرة الآجل.

أما Leitner فأنه يصف جوهر السيولة ، في توفير أصول وموجودات كافية لمواجهة الالتزامات أو القدرة على جعل هذه الموجودات سائلة خلال وقت قصير .

يستعمل اصطلاح السيولة أيضا للتعبير إما عن النقد الجاهز وإما عن سيولة المنشاة وإما عن سيولة الأصل[٢٦] .

---

٢٤ - توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق

٢٥ - *www . JPS Accounting Forums. com*

٢٦ - كنجو كنجو . الادارة المالية .منشورات جامعة حلب

سيولة المنشاة : معناها وجود أموال سائلة (نقد وشبه نقد) كافية لدى المنشاة ، أي إن سيولة المنشاة تعني وجود أموال سائلة في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة تتمكن المنشاة بواسطتها من سداد التزاماتها المالية في موعد استحقاقهما ومن تحريك دورتها التشغيلية ومن مواجهة الحالات الطارئة . ولا يخفى أن سيولة المنشاة ككل تعتمد أساساً على سيولة أصولها وموجوداتها. ويمكن تعريف سيولة المنشاة بأنها قدرة المنشاة على سداد التزاماتها في الموعد المحدد للسداد .

سيولة الأصل : معناها سهولة وسرعة تحويل هذا الأصل إلى نقد جاهز بدون خسائر تذكر . وبناء عليه فان الأصول أو الأموال السائلة هي على سبيل المثال النقد الجاهز والحساب الجاري لدى المصرف وأذونات الخزينة والكمبيالات القصيرة الآجل الممكن خصمها لدى المصرف وتحصيل قيمتها بسهولة[٢٧] .

أهمية السيولة النقدية :

تنبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى **ما يلي** :

يتعلق مقدرة المنشاة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآنية .

يتعلق بقدرة المنشاة على تغيير نشاطاتها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة ٢٨.

---

٢٧ زياد رمضان . أساسيات في الإدارة المالية. عمان – الأردن- دار صفاء للنشر

٢- توفيق حسون . الادارة المالية .منشورات جامعة دمشق

تدعيم ثقة مقرضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .

الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرار هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشاة صناعية تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها .

الاستفادة من الخصم النقدي باستغلاله إذا ما تم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها .

مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون في متناول يدها فورا .

ولهذا فان تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية في القطاع الخاص والعام على السواء. ولفهم السيولة وعناصرها بشكل أعمق لابد من دراسة التدفق النقدي وقائمة المقبوضات والمدفوعات والميزانية النقدية ومعايير السيولة وجميع هذه المواضيع تتعلق بسيولة المنشاة٢٩ .

أبعاد السيولة النقدية :

للسيولة النقدية بعدان :

الأول : معرفة الوقت اللازم لتحويل احد عناصر الموجودات إلى نقود .

الثاني : المعرفة الأكيدة لمعدل التغطية ، أي معرفة سعر تحويل احد عناصر الموجودات إلى نقدية[٣٠] .

العوامل المؤثرة على السيولة :

---

٢٩ زياد رمضان . أساسيات في الإدارة المالية. عمان – الأردن- دار صفاء للنشر

٣٠ توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن أن نقسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

العوامل الخارجية : إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشات وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى **وهي** :

شروط الدفع القانونية

القواعد الناظمة للعقود .

تحديد أسعار الصرف والفائدة

استخدامات الربح

وهنا فان مهمة إدارة المنشاة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وان تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة

العوامل الداخلية : إن العوامل هذه تصنف إلى :

عوامل تأثير على حركات النقود .

عوامل تأثير على المخصصات أو الأصول المالية .

الأسباب الرئيسية لوجود صعوبات في السيولة :

تجاوز مصروفات غير مخططة وينشأ ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للمواد والفعالية غير الكافية في تحميل الأصول الثابتة والأجور غير المخططة .

صعوبات في تحقيق المبيعات سواء بالإنتاج أو في التصريف والتحصيل.

عدم تحقيق مستوى الجودة المطلوب للمنتجات وبالتالي تدني الأسعار والإيرادات .

مصاريف زائدة للوسائل المادية وخاصة بشكل تجاوز الأرصدة المخططة للأصول المتداولة .

انطلاقاً مما تقدم ينتج: إن ضمان تخطيط عملية الإنتاج تشكل شرطاً موضوعياً للسيولة والحفاظ على مبادئ وأخلاقيات الدفع .

ولهذا فأن مشكلة السيولة في المنشأة مرتبطة بالتخطيط وبالفعالية الإدارية بحيث إن رفع وتحسين تلك الفعالية يقود لضمان السيولة النقدية.

ومن اجل استغلال الإمكانات المتاحة في المنشأة بشكل فعال فأنه من الضروري تنظيم الإيرادات والمصروفات ليس فقط في مقدار حدوثها وإنما أيضا في زمن حصولها بحيث توضع المبالغ النقدية الضرورية تحت التصرف عندما يكون هناك حاجة لها[٣١] .

العسر المالي :

العسر المالي الفني: وهي الحالة التي تكون فيها موجودات المنشأة (مشروع قائم ومستمر) أكثر من ديونها، أي أن للمنشأة قيمة صافية موجبة. ولكن هذه المنشأة لا تكون قادرة على مواجهة الالتزامات التي تستحق عليها في مواعيدها، وقد ينشأ ذلك عن التوسع في الاستثمار في أصول غير قابلة للتحويل إلى نقد، أو عدم الموازنة بين المصادر والاستخدامات أو الخسارة .

ويمكن التغلب على هذا النوع من العسر، خاصة إذا ما كانت فرص المنشأة في العمل والنجاح قائمة من خلال إعادة ترتيب استثماراتها في مختلف أنواع الموجودات، وتصفية ما يمكن الاستغناء عنه منها، والاحتفاظ بنقدية عالية أو الترتيب مع الدائنين لإعادة جدولة ديونهم بشكل مريح .

---

٣١. كنجو كنجو . الإدارة المالية .منشورات جامعة حلب

العسر المالي الحقيقي: وهي الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات المنشأة (مشروع قائم) أقل من ديونها، أي أن القيمة الصافية للمشروع إما أن تكون صفرا أو سالبة، ويصاحب العسر الحقيقي عسر فني، أي مشكلة سيولة وعدم قدرة على

مواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها ومن الصعب التغلب على مشكلة العسر المالي الحقيقي، لذا كثيرا ما يقود هذا النوع من العسر إلى تصفية المنشأة، وخاصة عند إصرار الدائنين على الإسراع في تصفية المنشأة تقليلا لخسائرهم، لاعتقادهم بأن مزيدا من الانتظار قد يجر عليهم خسائر أكبر[٣٢].

نسب السيولة :٣٣

تستعمل نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الآجل . ومن النسب الأكثر استعمالا هي نسبة السيولة العامة .

نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) :

تحسب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على المطاليب المتداولة.

$$\textbf{السيولة العامة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطاليب المتداولة}}$$

إن الموجودات المتداولة تمثل الاستثمارات القصيرة الآجل والتي مدتها لا تزيد عن سنة ومن أهمها : النقدية في الصندوق والمصرف ، والذمم ، وأوراق القبض، والأوراق المالية القابلة للبيع ، والمخزون السلعي (بضاعة جاهزة ، وتحت الصنع ومواد خام) ، ومدفوعات مقدمة عن بضائع .

---

٣٢. www. JPS Accounting Forums com

٣٣ - توفيق حسون . الادارة المالية .منشورات جامعة دمشق

وأما المطاليب المتداولة فتتمثل بالديون القصيرة الآجل التي على المنشأة ومدتها لا تتجاوز السنة ومن أهمها: الحسابات الدائنة ، أوراق الدفع ، والقروض المصرفية القصيرة الآجل ، الضرائب المستحقة ، الأرباح المعلن عن توزيعها ولم يتم صرفها بعد .

وبشكل عام فأن ملائمة المنشأة تكون كبيرة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة .

ومن المتعارف عليه في الأوساط المالية أن سيولة المشروع تكون جيدة إذا كانت هذه النسبة تساوي (٢ : ١) أي عندما تكون الموجودات المتداولة تساوي ضعف المطاليب المتداولة .

إن درجة سيولة مشروع ما يمكن أن تكون اكبر من درجة سيولة مشروع آخر ، بالرغم من تساوي نسبة التداول لكليهما ، وذلك في إحدى الحالات **التالية** :

في حالة وجود اختلاف في تركيب الموجودات المتداولة .

في حالة وجود اختلاف في سرعة دوران الموجودات المتداولة ، فإن المشروع الأكثر سيولة هو المشروع الذي تتمتع موجوداته المتداولة بمعدل سرعة دوران أعلى منها في المشروع الآخر .

في حالة وجود اختلاف في سياسة الائتمان لدى المشروعين ، فإن المشروع الأكثر سيولة هو المشروع الذي يستطيع أن يزيد من الفرق بين المدة الممنوحة للزبائن وبين المدة المكتسبة من الدائنين ، وبذلك يتمكن المشروع ممن الاستفادة من أموال الغير ويقلل من حجم الديون المشكوك في تحصيلها ، مما يؤدي إلى زيادة كمية الأموال السائلة .

نسبة السيولة السريعة :

تمثل نسبة السيولة السريعة أحد مؤشرات السيولة الأكثر دقة .

$$\text{السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطاليب المتداولة}}$$

وبذلك أصبحت النسبة تتمثل بالنقدية ، وأوراق القبض ، والحسابات المدينة ، منسوبة إلى الديون القصيرة .

وهنا لابد من ذكر الرأي القائل بأنه لا يجوز اعتبار المخزون من العناصر الأقل سرعة في التحول إلى نقدية وخاصة في الشركات التي يكون الطلب على منتجاتها أكثر من العرض .

كما أن هناك رأي آخر أكثر تحفظاً في حساب نسبة السيولة السريعة ينطوي على استبعاد المخزون والحسابات المدينة من الموجودات المتداولة وتسمى هذه النسبة بنسبة الجاهزية النقدية :

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة}}{\text{المطاليب المتداولة}}$$

وتشمل الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة : النقدية في الصندوق ، والأموال المودعة تحت الطلب في المصارف ، أوراق القبض القابلة للخصم.

وبذلك تصبح النسبة على الشكل **التالي** :

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{الارصدة النقدية} + \text{اوراق القبض}}{\text{المطاليب المتداولة}}$$

درجة سيولة الحسابات المدينة :

تعتبر الحسابات المدينة من العناصر التي تتمتع بدرجة سيولة كبيرة، أن الحسابات المدينة لا يمكن اعتبارها سائلة كما هو الحال في النقدية ، إلا أذا تأكدنا بأن تحصيلها سيتم خلال فترة قصيرة من الوقت ولمعرفة مدى التحصيل لابد من الاستعانة بنسبة متوسط فترة التحصيل :

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{حسابات مدينة} \times 365 \text{ يوم}}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

كذلك يمكننا استخدام نسبة أخرى لقياس سرعة دوران الحسابات المدينة ومعرفة درجة سيولتها :

$$\text{نسبة دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{الحسابات المدينة}}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

درجة سيولة المخزون :

إن نسبة دوران المخزون تعتبر مؤشراً لدرجة سيولة المخزون ، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون .

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

إن متوسط المخزون يمكن حسابه من خلال **ما يلي** :

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون اول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

مفهوم الربحية:

الربحية هدف أساسي لجميع المنشآت، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة ، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة.

والربحية أيضا هي عبارة عن العلاقة بين الإرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفايتها .

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات ، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها[٣٤] .

ويعتبر تحقيق هدف الربح في المنشأة عملية ذات خطوتين **هما** :

يجتهد المدير المالي في ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن ملاك المشروع من الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر .

يحاول المدير المالي استثمار الأموال التي يحصل عليها من الأصول بطريقة تمكن المنشأة كلها وكوحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع ملاكها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر[٣٥] .

---

٣٤ www. JPS Accounting Forums . com

٣٥ زياد رمضان . أساسيات في الإدارة المالية. عمان – الاردن- دار صفاء للنشر

العوامل المؤثرة على الربح :

يتأثر الربح بعدد من العوامل تؤدي إلى زيادته، ونقصانه ، ويأتي في مقدمة هذه العوامل التكلفة والنتائج ورأس المال.

أن مقدار الربح يرتبط بشكل أساسي بمقدار النتائج والإيرادات الناجمة عن المبيعات أو النشاطات التجارية الأخرى التي تمارسها المنشأة .فمع زيادة المبيعات مثلاً ، يمكن أن يزداد اربح كما انه يمكن إن يتعرض للانخفاض مع تدني المبيعات .

كما تمارس التكاليف والمصاريف المختلفة أثراً مماثلا على الربح ، حيث أن قلة النفقات والمصاريف على اختلاف أنواعها تساعد على زيادة الربح بينما ارتفاع المصروفات والنفقات تساهم في تخفيضات مقدار الأرباح

إن لمقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت . أثراً على زيادة الأرباح ، أو نقصانها . فقد يؤدي توفر السيولة إلى إمكانية الاستفادة من فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض المسومات النقدية والكمية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الربح أو الحصول على آلات وأصول ثابتة متطورة .

من خلال رأس المال الثابت يمكن أن يزداد الإنتاج وتتحسن نوعيته . وقد يكون لرأس المال العامل دوراً سلبياً على زيادة الربح.

الأسعار السائدة وتغيراتها أن قيمة المبيعات ترتبط بمستوى الأسعار فعندما تكون أسعار منتجات المنشأة مرتفعة فإنها تحصل على أرباح أكبر من الحالة التي تكون أسعار منتجاتها منخفضة . ولاشك أن تحقيق سعر مرتفع في السوق

يتطلب من المنشأة أن تسعى إلى تحسين نوعية منتجاتها وتقديم شروط مناسبة للزبائن .

سياسة الاستهلاك التي تتبعها المنشأة : إن سياسة الاستهلاك السريع تترافق غالباً باقتطاع مخصصات عالية للاستهلاك وهذا يؤدي إلى ظهور الأرباح بشكل اقل مما لو تم إتباع سياسة الاستهلاك الثابتة .

معدل الضريبة المفروض على الأرباح : إن ارتفاع الضريبة تؤدي إلى اقتطاع إقساط اكبر وهذا يؤدي إلى تخفيض صافي الربح المتبقي .

الإعانات والتحويلات التي تتلقاها المنشأة تساعد على زيادة الأرباح .بينما على العكس من ذلك تنخفض أرباح المنشأة عندما تلتزم بتقديم بعض الإعانات للغير .

الاحتياطات المحجوزة في المنشأة تؤثر على مقدار القابل للتوزيع

إن كثرة العوادم والتوالف تؤدي إلى تخفيض الأرباح .

التطور التقني الذي توصلت إليه المنشاة حيث أن الآلات الحديثة التي تتوفر في الفترة الحالية تساهم كثيرا في زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة ،وتساعد بالتالي على تحقيق عوائد مناسبة وأرباح مجدية .

إن للأسلوب والطريقة التي تمارسها الإدارة أثراً كبيراً في تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح فبقدر ما تكون الإدارة جدية ومعتمدة على تقديرات علمية سليمة لإيراداتها ونفقاتها وبقدر ما تستطيع تخفيض التكلفة الإدارية بقدر ما تتمكن من

تحقيق أرباح جيدة ، والعكس من ذلك النمط التقليدي للإدارة والذي لا يتوافق مع التطورات الكبيرة التي دخلت دنيا الأعمال ، يساهم في تدني الأرباح المكن تحقيقها[٣٦] .

معايير الربحية :

لقياس الربحية معايير مختلفة أهمها اثنان:

القوة الإيرادية : والمراد بها قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتستند القوة الإيرادية على نظرية صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية أي تقيس قدرتها على توليد الربح التشغيلي

العائد على الاستثمار : وهو مقياس مهم جداً ويعتمد على نظرية صافي الربح الشامل .

العائد على أموال أصحاب المشروع أو على حق الملكية[٣٧] .

مفهوم القوة الايرادية٣٨ :

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه.

تعرف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي ، ورياضيا هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المنشأة.

---

٣٦ كنجو كنجو . الإدارة المالية .منشورات جامعة حلب

١٦ زياد رمضان . أساسيات في الإدارة المالية. عمان – الأردن- دار صفاء للنشر

٣٨ www . JPS Accounting Forums. com

وتعتبر القوة الإيرادية مقياسا أفضل من الربح للحكم على كفاية المنشأة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات التي حققته، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة،الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى والمنشآت الأخرى التي تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في مدى اعتمادها على الاقتراض في تمويل عملياتها، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المنشأة .

وتعد القوة الإيرادية مقياسا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الفوائد والضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى .

عناصر القوة الإيرادية:

لاحتساب القوة الايرادية، نحتاج إلى العناصر التالية :

المبيعات : ويقصد بذلك صافي المبيعات بعد طرح أية مردودات للمبيعات وأي خصم مسموح به .

صافي الأصول العاملة : وتعني جميع الأصول، أي الموجودات التي تستخدم في عمليات المنشأة لتحقيق الإيراد العادي للعمليات وذلك بعد طرح مخصصات الديون المشكوك فيها والإستهلاكات وأية مخصصات أخرى . هذا ويجب استبعاد أية أصول لم تساهم في تحقيق الربح كالأصول المؤجرة وكذلك الاستثمارات .

صافي ربح العمليات : ويقصد به ذلك الربح الذي يتحقق من نشاط المنشأة الرئيسي باستعمال أصولها العاملة، دون أن يشمل ذلك أية إيرادات أو مصروفات لا تتعلق بالعمليات العادية للمؤسسة[٣٩].

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة

القوة الإيرادية = ---- **صافي الأصول العاملة**

طرق تحسين القوة الإيرادية:

من المفروض أن تسعى إدارة المنشأة إلى زيادة قوتها الإيرادية دوماً. وهنالك عدة طرق لتحسين القوة الإيرادية يمكن إجمالها بما يلي :

تحسين الحافة (هامش الربح التشغيلي) :

زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة تكاليف(المصاريف التشغيلية)

تخفيض تكاليف العمليات بنسبة أكبر من تخفيض المبيعات .

زيادة المبيعات مع ثبات تكاليف العمليات.

ثبات المبيعات مع تخفيض تكاليف العمليات .

زيادة المبيعات مع تخفيض تكاليف العمليات .

تحسـين معـدل الـدوران الأصول العاملة :

زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة صافي الأصول العاملة .

تخفيض المبيعات بنسبة أقل من تخفيض صافي الأصول العاملة.

زيادة المبيعات مع ثبات صافي الأصول العاملة .

ثبات المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة .

زيادة المبيعات وتخفيض صافي الأصول العاملة.

---

٣٩ www . JPS Accounting Forums. com

تغيير كل من الحافة ومعدل الدوران :

تحسين الحافة مع ثبات معدل الدوران.

تحسين معدل الدوران مع ثبات الحافة.

تحسين معدل الدوران وتخفيض الحافة بحيث تكون الزيادة في معدل الدوران اكبر من نسبة انخفاض الحافة.

تحسين معدل الدوران وتحسين الحافة .

تحسين الحافة وتخفيض معدل الدوران بحيث تكون نسبة الزيادة في الحافة اكبر من نسبة انخفاض معدل الدوران [٤٠].

العائد على الاستثمار :

إن مفهوم العائد على الاستثمار يعكس ربحية الأموال المستثمرة في المشروع الاقتصادي ، ولذلك يستخدم كمقياس لأداء الإدارة في إدارة رأس المال المستخدم، كما انه يمكن عده هدفاً تسعى الإدارة إلى تحقيقه .

هناك مفهومان شائعان للاستثمار هما [٤١]:

المفهوم الأول : ويقصد به جميع الأموال المستثمرة في المشروع، أي إجمالي موجودا ته، وطبقا لهذا المفهوم فان العائد على الاستثمار هو العائد على الموجودات .

المفهوم الثاني : ويقصد به الأموال المستثمرة من قبل أصحاب المشروع، أي حقوق أصحاب .

وطبقا لهذا المفهوم فان العائد على الاستثمار يعني العائد على حقوق أصحاب المشروع .

---

٤٠ - توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق

٤١ - www. JPS Accounting Forums . com

يتأثر العائد على الاستثمار بثلاثة متغيرات رئيسية **هي :**

صافي رأس المال المستخدم ، وذلك باستبعاد الاستثمارات الخارجية والأصول الجديدة التي لم تستخدم خلال مدة الحساب .

صافي المبيعات خلال مدة الحساب ، مع استبعاد الإيرادات التي لا تتصل بالنشاط العادي للمشروع .

أرباح الاستثمار قبل طرح الفوائد وذلك لقياس ريعية الأموال الكاملة المستخدمة ، ومن ضمنها الديون التي ساعدت على زيادة العائد على الاستثمار .

هذا ويحسب العائد على الاستثمار مباشرة وفقاً **لما يلي :**

$$\textbf{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي مجموع الموجودات}}$$

كما ويحسب بشكل غير مباشر

$$\textbf{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي مجموع الموجودات}} \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

إن هذه الطريقة تأخذ بالحسبان معدل دوران الموجودات كما أنها لا تهمل موضوع نسبة الربحية ، ولهذا فأن بعض المنشآت بغية زيادة العائد على الاستثمار تعمل على زيادة معدل دوران الموجودات مع المحافظة على نسبة معينة من الربحية ، مما يؤدي إلى تحقيق عائد على الاستثمار مشابه للمعدل أو أعلى من المعدل الذي تحققه الشركات الأخرى المنافسة ، وهذا ما يساعدها على تخفيض سعر السلعة وزيادة قدرتها التنافسية [٤٢].

---

٤٢ - توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق

نسب الربحية[43] :

تتضمن نسب الربحية نوعين : الأول : ويتعلق بربحية المشروع على أساس المبيعات ، والثاني : يحسب على أساس ربحية الاستثمارات

الأول: نسب الربحية على أساس المبيعات :

النسبة الأولى وتتعلق بالربح الإجمالي وتحسب وفق **ما يلي :**

$$\textbf{الربح الإجمالي} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تستعمل هذه النسبة لقياس ربحية المشروع من المبيعات وذلك بعد تخفيض تكلفة إنتاج البضاعة المباعة . وهي تظهر أيضاً مدى فعالية الاستثمارات في المشروع ، ومدى نجاح سياسة التسعير في المشروع .

وتعتبر نسبة هامش الربح الصافي أكثر تعبيراً عن الربحية من الربح الإجمالي :

$$\textbf{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

إن نسبة هامش الربح الصافي تقيس الفعالية النسبية للمشروع وذلك بعد اقتطاع جميع المصاريف والضرائب من الأرباح الإجمالية.

الثاني: نسب ربحية الاستثمارات :

هذه النسب تهتم بربحية الاستثمارات ، من أجل قياس ربحية رأس المال المستثمر في المشروع ومنها :

---

٤٣ توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق

العائد على الموجودات = $\frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}}$

وعندما تكون الأعباء المالية هامة سيكون من الأفضل أن نحسب معدل ربحية الاستثمارات.

معدل العائد على الاستثمار= $\frac{\text{ارباح الاستثمار قبل الضريبة و الاعباء المالية}}{\text{الموجودات الكلية}}$

العلاقة بين السيولة والربحية :

إن من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة والربحية وأن يحافظ على هذا التوازن باستمرار .

والحقيقة فان هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية ، ولهذا فان المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان [٤٤].

إن ربحية المنشأة تتحقق من خلال تشغيل أصول المنشأة بكفاية، أما السيولة فتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل، وفي قدرة المنشأة في الحصول على التمويل القصير الأجل والطويل الأجل .

فالسيولة ضرورية للمنشأة لوفائها بالتزاماتها وتفادي مشكلات خطر الإفلاس ، وفي نفس الوقت فان زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة توظيف المنشأة لجزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد منخفضة.

---

٤٤ محمد الناشد . الإدارة المالية . منشورات جامعة حلب

والربحية ضرورية لقدرة المنشأة على البقاء والاستمرار، لان الخسارة المستمرة ستؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين، ولتحقيق الربحية تسعى المنشآت لتوظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة .

وعليه فان تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة، وهو زيادة قيمتها الحالية، يتطلب الملائمة بين هدفي السيولة والربحية، الأمر الذي يضيف بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية في المنشأة ، وهو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين، خاصة أن أسباب التناقض بين السيولة والربحية تعود إلى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الأخر، فزيادة السيولة تغني زيادة الأصول التي لا تحقق عائدا عاليا، وهذا يتعارض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمؤسسة، كما أن الزيادة في الربحية تتطلب مزيدا من الاستثمار في الأصول الأقل سيولة، وهذا نفسه يتعارض مع هدف السيولة، ويعرض المنشأة لمخاطر أكبر.

ويمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان، لذا يجب على الإدارة المالية للمؤسسة إعطاء عناية خاصة للموازنة بين هذين الأمرين، للآثار السلبية الكبيرة الممكن أن تنشأ عن عدم الموازنة بينهما، وذلك من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حتى لا تكون هناك سيولة زائدة، وفي نفس الوقت عليها أن توجه استثماراتها إلى الغايات الأساسية التي قامت المنشأة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة[٤٥] .

---

[٤٥] www . JPS Accounting Forums . com

أثر الأزمة المالية على السيولة والربحية

مما لاشك فيه أن الأزمة المالية قد أثرت بشكل كبير على سيولة الأفراد والشركات حتى أن البعض يسميها أزمة سيولة ،أزمة السيولة هذه قد باتت آثارها واضحة في الاقتصاد الحقيقي حيث أننا نرى اليوم أن نقص السيولة في يد الشركات وزبائنها يدفعها إلى تخفيض تكاليفها بشتى الوسائل حتى طال الأمر تسريح أعداد كبيرة من العاملين، وبنفس الوقت كان للازمة آثار سلبية كبيرة على ربحية الشركات فكما نعلم أن الربحية تتأثر بعاملين **هما** :

حجم المبيعات

هامش الربح على الوحدة الواحدة

ونقص السيولة لدى المستهلكين يدفعهم إلى الإحجام عن شراء المنتج وبالتالي انخفاض مبيعاته والتوجه نحو السلع الرخيصة (كما حدث في الولايات المتحدة عندما اتجه المستهلكون نحو السلع الصينية الرخيصة)

الأمر الذي يدفع الشركات إلى تخفيض هامش الربح على المنتج بغية تخفيض سعره النهائي وكلا من الحالتين يؤدي في النهاية إلى تخفيض الربح وفي سبيل تجاوز نقص السيولة والربحية في ظل الأزمة لابد أن تلجأ الشركات إلى وسائل تسعى من خلالها إلى تخفيض استثماراتها إلى أدنى حد ممكن والى تخفيض تكاليف منتجاتها بطريقة غير تقليدية (مثل المساومة مع العاملين من اجل تخفيض أجورهم بدلا من تسريحهم)

الفصل الثالث
تحليل المالي للتقارير المالية

التقارير المالية :

التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة الأرباح المحتجزة ، تقرير مراقب الحسابات ، تقرير مجلس الإدارة ، تقرير الإدارة التنفيذية .

أهمية التقارير المالية :

تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين التي تساعدهم على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية .

القياس الدوري لدخل المنشأة .

تقديم معلومات تساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد القوائم المالية .

تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال .

تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من وإلى المنشأة كالقروض واستثمارات الملاك والتوزيعات

التحليل المالي :

تعريف التحليل المالي : عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المنشأة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات .

أهداف التحليل المالي : يهدف التحليل المالي إلى دراسة تقويم المنشأة ودراسة السيولة والربحية والمديونية والاستقرار في المنشأة .

أدوات التحليل المالي :

أولا : مقارنة القوائم المالية :

مقارنة أفقية : حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لعدة فترات

مقارنة أفقية لقوائم المنشأة نفسها: يتم مقارنة القوائم المالية نفسها لسنة مالية مع القوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى. وهذا الأسلوب من المقارنة يعطي القارئ تصورا عن وضع كل مفردة من مفردات القوائم المالية في كل فترة ويمكن أن نبحث عن أسباب التغير وتأثيره حسب أهمية العنصر لديه.

مقارنة أفقية لقوائم المنشأة مع منشآت أخرى: تتم مقارنة القوائم المالية للمنشأة في سنة مالية أو سنوات مالية مع القوائم المالية لسنوات أخرى إما بشكل فردي أو بشكل متوسط مجموعة منشآت.

مقارنة رأسية: حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لنفس الفترة.

تتم المقارنة الرأسية للقوائم المالية بنسبة أرقام مفردات القوائم المالية إلى إحدى هذه المفردات التي يرغب المحلل نسبة الأرقام إليها.

(الأصول المتداولة تمثل ٢٥% من مجموع الأصول مثلا) أو (النقدية تمثل ٩٠% من الأصول المتداولة)

ويمكن للمحلل أن يستخدم التحليل الرأسي والتحليل الأفقي معا .

(نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول لعام ١٤٢٢ وثم مقارنتها مع الشركات الأخرى)

وتجدر الإشارة إلى أن تفسير نتائج المقارنة يترك للمحلل نفسه حسب هدفه من التحليل وحسب الظروف المحيطة به.

ثانيا : النسب المـالية:

تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لاستخراج أو استنباط علاقة بين الرقمين المنسوب أحدهما للآخر. وهذه النسب تساعد على التعرف على وضع المنشأة موضع التحليل.

ويمكن تصنيف النسب إلى عدة تصنيفات **كما يلي** :

حسب مصادر المعلومات :

نسب قائمة الدخل أو نسب النشاط

نسب قائمة المركز المالي أو نسب رأسمالية

نسب مختلطة تعتمد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

على أساس تمثيلها للواقع :

نسب فعلية

نسب نمطية

على أساس مكونات النسبة :

نسب بسيطة (العلاقة بين عنصرين)

نسب مركبة (العلاقة بين عدة عناصر)

على أساس تقويم الأداء :

نسب السيولة

نسبة الأداء

نسب الملاءة

نسب الربحية .

النسب على أساس تقويم الأداء

نسب السـيولة:

ويقصد بالسيولة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاستدانة أو بيع أصل ثابت. وهناك عدد من المؤشرات على السيولة **منها**:

رأس المال العامل:

وهو الفرق بين أصول المنشأة المتداولة ومطلوباتها قصيرة الأجل أي أن مجموع أصولها المتداولة يزيد عن مجموع التزاماتها قصيرة الأجل. (بمعنى آخر أن الالتزامات قصيرة الأجل يمكن أن تسدد من الأصول المتداولة ويفيض مبلغ معين)

مثال: فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى المنشآت:

٥٠٠٠ بنك – ٣٠٠٠٠ أ.قبض – ٤٢٠٠٠ مدينون – ٧٠٠٠ بضاعة – ٤٠٠٠ م. مقدمة – ١٧٠٠٠ أ.دفع – ٣٣٠٠٠ دائنون

الحل :

رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

= (٥٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ + ٤٢٠٠٠ + ٧٠٠٠ +٤٠٠٠) – (١٧٠٠٠+ ٣٣٠٠٠)

رأس المال العامل = ٨٨٠٠٠ – ٥٠٠٠ = ٣٨٠٠٠

النسبة الجارية: (نسبة التداول)

هي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)

مجموع الأصول المتداولة
____
مجموع المطلوبات قصيرة الأجل

والنسبة التي نحصل عليها تدل بصورة عامة على عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة المطلوبات قصيرة الأجل.

مثال: بالتطبيق على المثال السابق :

النسبة الجارية = ٨٨٠٠٠ / ٥٠٠٠٠ = ١.٧٦ مرة

أي أن الأصول المتداولة تعادل ١.٧٦ مرة الخصوم المتداولة ويمكن التعبير عنها بأن نسبة الأصول المتداولة إلى المطلوبات المتداولة تبلغ ١٧٦ % (١.٧٦ × ١٠٠)

النسبة السيولة السريعة

= الأصول المتداولة – (المخزون + المصروفات المقدمة) / الخصوم المتداولة × ١٠٠

مثال : بالرجوع إلى المثال السابق

النسبة السريعة = ٨٨٠٠٠ – (٧٠٠٠+٤٠٠٠) × ١٠٠

٣٣٠٠٠ + ١٧٠٠٠

= ٧٧٠٠٠ × ١٠٠

٥٠٠٠٠

= ١٥٤ %

نسب الأداء : (نسب كفاءة أداء الإدارة)

توضح هذه النسب قدرة إدارة المنشأة على إدارة الموارد المتاحة (موجودات ومطلوبات) وكفاءتها في إدارة هذه الموارد ومن مؤشراتها:

معدل دوران المدينين : صافي المبيعات الآجلة = ×× مرة

متوسط صافي المدينين

يقيس هذا المعدل قدرة المنشأة على تحصيل مستحقاتها من العملاء من خلال تحديد عدد مرات تحويل الديون إلى نقدية .

مثال : بلغت المبيعات الآجلة ٧٥٠٠٠٠ ريال ، ورصيد المدينين أول الفترة بلغ ١٣٠٠٠٠ ريال ، ورصيد المدينين آخر الفترة بلغ ١٥٠٠٠٠ ريال

الحل :

معدل دوران المدينين = ٧٥٠٠٠٠ = ٧٥٠٠٠٠ = ٥.٣٦ مرة

١٣٠٠٠٠+١٥٠٠٠٠ ١٤٠٠٠٠

٢

معدل دوران المخزون : تكلفة المبيعات = ×× مرة

متوسط المخزون

يوضح هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى المبيعات وهو مؤشر على تحويل المخزون إلى سيولة.

مثال : بفرض أن تكلفة المبيعات لإحدى الشركات ٥٥٠٠٠٠ ، وبضاعة أول المدة ٢٨٠٠٠٠ ، وبضاعة أخر المدة ٣٢٠٠٠٠ إذا

معدل دوران المخزون = ٥٥٠٠٠٠ / ((٢٨٠٠٠٠ + ٣٢٠٠٠٠) / ٢) = ٥٥٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠ = ١.٨٣ مرة

نسب الملاءة :

تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على الاستمرار في الأجل الطويل ، ويهتم المقرضون والملاك بهذه المؤشرات لأنها تفيد في معرفة استمرارية المنشأة والوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل .

ومن هذه النسب :

نسبة الديون إلى الأصول = إجمالي الخصوم (قصيرة + طويلة) / إجمالي الأصول (متداولة + ثابتة)

توضح هذه النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول وتعتبر مؤشر على قدرة المنشأة على الموازنة بين أصولها والتزاماتها

مثال: بفرض أن مجموع الأصول (ثابتة + متداولة) = ١٠٩٠٠٠ ريال، ومجموع الديون (قصيرة + طويلة) يبلغ ٣٢٥٠٠٠ ريال .

الحل:= ٣٢٥٠٠٠ / ١٠٩٠٠٠ = ٢.٩٨ مرة = ٢٩٨ % (٢.٩٨ × ١٠٠)

نسب الربحية:

وهذه النسب تقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح ، ومؤشرات الربحية وسيلة هامة لتقويم كفاءة إدارة المنشأة الاقتصادية لمواردها وتحقيق عوائد مجزية على تلك الموارد .

ومن نسب الربحية :

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات = صافي الدخل بعد الضريبة والزكاة / صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة مساهمة كل وحدة من المبيعات في صافي ربح المنشأة .

مثال : يبلغ صافي المبيعات ٦٥٠٠٠٠ ريال ، صافي الدخل بلغ ٧٠٠٠٠

الحل : نسبة صافي الدخل إلى المبيعات

= ٧٠٠٠٠ / ٦٥٠٠٠٠ = ٠.١١ (٠.١١ × ١٠٠ = ١١ %)

وهذا مؤشر على أن كل ريال مبيعات يحقق ربحا صافيا قدره ١١ هللة ، وهو مؤشر جيد يجب مقارنته مع متوسط أرباح القطاع الذي تنتمي له المنشأة .

العائد على حقوق الملاك:(نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملاك)

يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على متوسط حقوق الملاك في بداية ونهاية الفترة:

صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة ×١٠٠ / متوسط حقوق الملاك

مثال: فيما يلي بعض البيانات التي ظهرت في دفاتر أحد المنشآت :

في بداية الفترة بلغ مجموع الأصول ٧٢٠٠٠٠ مجموع الخصوم ٣٤٠٠٠٠

في نهاية الفترة بلغ مجموع الأصول ٦٥٠٠٠٠ ومجموع الخصوم ٢٣٠٠٠٠ صافي الدخل ٧٨٠٠٠ ريال

المطلوب: حساب العائد على حقوق الملاك

الحل :

حقوق الملاك في بداية الفترة = ٧٢٠٠٠٠ – ٣٤٠٠٠٠ = ٣٨٠٠٠٠

حقوق الملاك في نهاية الفترة = ٦٥٠٠٠٠ – ٢٣٠٠٠٠ = ٤٢٠٠٠٠

متوسط حقوق الملاك = $\frac{٣٨٠٠٠٠ + ٤٢٠٠٠٠}{٢}$ = $\frac{٨٠٠٠٠٠}{٢}$ = ٤٠٠٠٠٠

العائد على حقوق الملاك = $\frac{٧٨٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠}$ × ١٠٠ = ١٩.٥ %

ومعنى هذه النسبة أن كل ريال استثمره أصحاب المنشأة خلال السنة عاد عليهم بـ ١٩.٥ هللة .

عائد السهم الواحد من الأسهم العادية:

يتم الحصول على عائد السهم الواحد من الأسهم العادية بقسمة صافي الدخل على عدد الأسهم العادية.

عائد السهم العادي = $\frac{\text{صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$

مثال: بالرجوع إلى المثال السابق وبافتراض أن الشركة مساهمة وأن مجموع الأسهم = ٣٠٠٠ سهم

فان عائد السهم الواحد= ٧٨٠٠٠ / ٣٠٠٠ = ٢٦ ريال / سهم

أي أن كل سهم عادي (قيمة اسمية ١٠٠ ريال) حقق لصاحبه أرباحا بلغت ٢٦ ريال

نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم :

تقيس قيمة السهم السوقية إلى العائد المستحق على السهم الواحد من الأسهم العادية.

نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم = القيمة السوقية للسهم / عائد السهم

مثال: بفرض أن القيمة السوقية للسهم ٢٠٠ ريال والعائد من السهم ٥ ريال فإن

نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم = ٢٠٠ / ٥ = ٤٠ مرة

وهذا يعني انه لكي يحقق المستثمر عائد قدره ١ ريال لا بد أن يستثمر ٤٠ ريال في ذلك السهم .

تدريبات :

التمرين الأول : البيانات التالية من دفاتر شركة السعادة التجارية والتي تمثل بيانات الميزانية كما في ١٢/٣٠:

	١٤٢٥هـ	١٤٢٤هـ
لنقدية	٤٠٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠
لمدينين	١٣٠.٠٠٠	١٢٠.٠٠٠
لمخزون	١٢٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠

البند		
صول ثابتة (صافي)	٤٠٠.٠٠٠	٣٦٠.٠٠٠
	٦٩٠.٠٠٠	٦٤٠.٠٠٠
ائنون	١٤٠.٠٠٠	١٢٠.٠٠٠
روض طويلة الأجل	١٨٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
أس المال	٢٤٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠
رباح محتجزة	١٣٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠
	٦٩٠.٠٠٠	٦٤٠.٠٠٠

بالإضافة إلى المعلومات التالية والتي تخص عام ١٤٢٥هـ:

صافي الدخل بلغ ٥٠.٠٠٠ ريال.

المبيعات (آجله) بلغت ٨٢٠.٠٠٠ ريال.

تكلفة المبيعات بلغت ٣٩٦.٠٠٠ ريال.

المطلوب: حساب المؤشرات التالية عام ١٤٢٥هـ:

رأس المال العامل .

نسبة التداول.

معدل السيولة السريعة.

معدل دوران المدينين.

معدل دوران المخزون.

نسبة الخصوم إلى الديون

العائد على حقوق الملاك

التمرين الثاني: البيانات التالية من دفاتر شركة المرسى عن السنة المنتهية في ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ:

لمبيعات	١٢٠٠.٠٠٠
كلفة المبيعات	٦٩٠.٠٠٠
جمالي الربح	٥١٠.٠٠٠
مصاريف إدارية	١٦٨.٠٠٠
مصاريف تمويل	٦٠.٠٠٠
ضرائب	٧٠.٥٠٠
صافي الربح	٢١١.٥٠٠

عدد الأسهم العادية المصدرة ٩٠٠٠٠سهم.

القيمة السوقية للسهم في ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ بلغت ١١٠ريالات.

المطلوب:

حساب المؤشرات التالية:

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات.

عائد السهم EPS.

نسبة القيمة السوقية إلى العائد.

تدريبات إضافية:

تمرين ١ :

ظهرت لك المعلومات التالية من سجلات إحدى الشركات (القيمة بالريالات):

نقدية	٢٠ ٠٠٠	وراق قبض	٣٠ ٠٠٠
خزون سلعي	٢٠ ٠٠٠	صروفات مقدمة	٣٠ ٠٠٠
ائنين	٣٠ ٠٠٠	وراق دفع	٢٠ ٠٠٠
رض قصير الأجل	٣٠ ٠٠٠	بيعات آجلة	٩٠ ٠٠٠
بيعات نقدية	٤٠ ٠٠٠	لمدينين	٤٢ ٠٠٠
يون مشكوك في تحصيلها			٣ ٠٠٠

المطلوب: .إذا علمتي أن صافي الدخل يبلغ ٢٦٠٠٠ ريال .

حساب رأس المال العامل

النسبة الجارية.

نسبة التداول السريعة.

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات .

تمرين ٢:

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات(القيمة بالريالات):

دينين	٣٠ ٠٠٠	وراق قبض	٢٠ ٠٠٠
خزون سلعي	٢٠ ٠٠٠	راضي	٥٠ ٠٠٠
باني (الصافي)	٤٠ ٠٠٠	سيارات ومعدات (صافي)	١١٠ ٠٠٠
ائنين	٣٠ ٠٠٠	وراق دفع	٢٠ ٠٠٠

رض بنك التنمية لصناعية	٥٠ ٠٠٠	أس المال	١٠٠ ٠٠٠
حتياطيات	٥٠ ٠٠٠	رباح مبقاه	٢٠ ٠٠٠

المطلوب: ١- إيجاد نسبة الملاءة .

تمرين ٣: من سجلات إحدى الشركات ظهرت لك المعلومات الآتية:

أس المال	١٢٠ ٠٠٠	حتياطيات أول الفترة	٥٠ ٠٠٠
رباح مبقاه آخر الفترة	٥٠ ٠٠٠	حتياطيات آخر الفترة	٧٠ ٠٠٠
بقاه آخر الفترة	٨٠ ٠٠٠	صافي الدخل المحقق خلال لسنة	٥٠ ٠٠٠

المطلوب:. حساب العائد على حقوق الملاك.

تمرين ٤: فيما يلي قائمة المركز المالي لأحدى المنشآت التجارية في ١٤٢٨/١٢/٣٠هـ

الأصول   الخصوم   وحقوق الملكية

		لأصول الثابتة			حقوق الملكية
	١٠٠٠٠٠	لات ومعدات		١٥٠٠٠٠	أس المال (١٥٠٠ سهم)
	٥٠٠٠٠	سيارات		٥٠٠٠٠	حتياطي نظامي
	٤٠٠٠٠	ثاث	٢٠٠٠٠٠		جموع حقوق الملكية
١٩٠٠٠٠		جموع الأصول الثابتة			خصوم ثابتة
				٥٠٠٠٠	رض برهن عقاري
	٤٠٠٠٠	صول متداولة	٥٠٠٠٠		خصوم متداولة
	٢٠٠٠٠	مخزون سلعي		٢٠٠٠٠	ائنون
١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	مدينون	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	وراق دفع
٣١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	وراق مالية	٣١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	رض قصير الأجل
		نك			

إذا علمتي أن صافي الدخل للمنشأة في نهاية الفترة بلغ ١٥٠٠٠٠ ريال، وصافي حقوق الملكية أول الفترة بلغ ١٥٠٠٠٠ ريال والمدينون أول الفترة بلغت٣٠٠٠٠ ريال وتبلغ المبيعات خلال العام ١٢٠٠٠٠ريال منها ٢٠٠٠٠ ريال مبيعات نقدية

المطلوب استخرجي:

رأس المال العامل

النسبة السريعة

نسبة العائد على حقوق الملاك

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات

معدل دوران المدينين

عائد السهم الواحد

الفصل الرابع
الكفاءة الإدارة للمؤسسات المالية

إن قياس كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات الحكومية يواجه صعوبة كبيرة خصوصا مع وجود هدف عام وغير محدد بدقة، ومع انتاج خدمات ومنتجات من الصعب قياس كفاءتها وفاعليتها من ناحية الكم أو الكيف، لذلك كان لابد أن تلعب الحكومات دوراً هاماً لإيجاد تشريعات مناسبة تساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي تقوم على خفض تكاليف الاستثمار، وتوفير الحرية التنافسية، وتحقيق عوائد مجزية، فضلا عن إيجاد نظام قضائي شفاف وسد الثغرات لمواجهة الفساد.

ولذلك فإن الاهتمام بتقويم أداء الادارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية يأتي في إطار سعي السلطة للإصلاح الإداري والمالي لكافة أجهزتها الحكومية لتعزيز الشفافية ، ورفع كفاءة وفعالية واقتصادية أداء الجهاز الحكومي في ظل وجود ضوابط أخلاقية ودستورية وقانونية وتنظيمية،وقد جاء تأكيد المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب(الجزائر، ديسمبر٢٠٠٣م) إلبالحكومات بضرورة البدء بالإصلاحات والتخلص من البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية، وإيجاد قوانين تجارية واستثمارية واضحة، وتعزيز جهود استقطاب الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة الحيوية ذات الأولوية، ونقل وتوطين المعرفة التكنولوجية، وإيلاء العنصر البشري أهمية أكبر، ليعكس بذلك أهمية تقويم الأداء في هذه الأجهزة.

ونظرا لما تتمتع به الإدارات المالية في هذه الأجهزة من اهتمام حيث ينظر إليها على انها من أقوى الادارات في المؤسسة الحكومية، ومن الممكن أن تؤثر على كثير من الامور في هذه المؤسسة، كان لابد من التعرف على مهام واختصاصات الادارة المالية الحكومية.

فالادارة المالية في المؤسسة الحكومية هي الادارة المسئولة عن تسيير كافة الاعمال المالية للمؤسسة وفق المهام والاختصاصات التي حددها لها الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وابداء الرأي والمشورة في المسائل ذات الطابع المالي التي يمكن ان تواجه المؤسسة.

وتتولى الادارة العامة للشئون المالية العديد من المهام والمسئوليات **تتمثل في:**

إعداد وتوزيع وتنظيم مشروع قانون الموازنة السنوي، ومناقشة بنوده على مستوى المؤسسة، والمشاركة في جلسات مناقشة مشروع الموازنة مع وزارة المالية.

مهمة تنفيذ الموازنة بعد إقرارها، والإشراف على تنفيذها وفق الغايات المرصودة لها.

الإشراف على أموال الأمانات، وخدمات النقل التي تحتاجها الوزارة في المركز والميدان.

تنظيم السجلات المالية حسب تبويبات قانون الموازنة العامة، واثبات كافة المعاملات المالية الخاصة بنشاط المؤسسة في هذه السجلات.

تقديم تقارير دورية وسنوية للإدارة العليا، ولوزارة المالية عن نشاط المؤسسة، وتقديم توصيات للإدارة العليا بالخصوص.

قبض جميع الإيرادات بموجب وصول مقبوضات رسمية، وقيدها في السجلات المالية ذات العلاقة.

حفظ المستندات المالية بعد إتمام عمليات الصرف والقبض للمدة المنصوص عليها في النظام المالي والقوانين العامة ، وإتلافها بعد ذلك.

الاحتفاظ بالكفالات المالية المتعلقة بمشاريع المؤسسة المتعاقد عليها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتمديد أو الإعادة أو المصادرة قبل تاريخ استحقاقها وبعد أخذ الموافقات اللازمة بالخصوص.

التأكد من تأمين المخصصات اللازمة للإنفاق ، واقتراح تأمينها من الجهات المعنية في حالة عدم كفاية المخصصات المرصودة بقانون الموازنة العامة.

أهمية الدراسة:-

إن اتساع النشاط المالي في القطاع الحكومي عامة ومؤسسات السلطة الفلسطينية خاصة ، وما صاحبه من صدور التعليمات المالية المنظمة للعمل بهذا القطاع ساهم بدور كبير في تقليل ارتكاب الأخطاء والمخالفات، ولكن عدم وجود معايير واضحة تضبط النشاط بهذا القطاع، والزيادة الكبيرة في عدد موظفيه، وحجم مصروفاته فرضت وجود تقييم لعمل هؤلاء الموظفين لإمكانية تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، ونظرا لان تقويم الاداء يمثل عنصرا هاما من عناصر نجاح أي نظام كان لابد من تناوله للتعرف على مستوى الاداء في مؤسسات السلطة الوطنية، وإمكانية تطويره بما يزيد من كفاءة وفعالية هذا الأداء.

كما أن لهذه الدراسة أهمية كبيرة بإثراء المعرفة العلمية من خلال التعرف على واقع الاداء المالي في مؤسسات السلطة الفلسطينية ، والمشاكل والمعوقات التي تواجه تحسينه وزيادة جودته، وامكانية استفادة أصحاب القرار في تحسين وتفعيل أداء الادارات المالية بما يساهم في ترشيد الانفاق .

أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومن ثم دراسة هذا الأداء وإمكانية تحسينه وتطويره بما يخدم عمل الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية .

دراسة مقومات الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

تقديم التوصيات التي قد تسهم في تحسين فاعلية وزيادة كفاءة أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

إتاحة الفرصة لتطبيق مبدأ الثواب والعقاب من خلال مكافأة الموظف الناجح في عمله ماديا ومعنويا ومعاقبة المسيء على ادئه غير المرضي.

مشكلة الدراسة:-

تتحدد مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإمكانية توفير مدخل لتحسين وتطوير الأداء المالي في هذه المؤسسات خاصة، والقطاع الحكومي عامة، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالسؤال **الآتي**:-

ما مدى كفاءة وفاعلية أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي العديد من الأسئلة الفرعية على النحو **التالي:**–

هل يتمتع العاملون بالإدارات المالية بالكفاءة العلمية والعملية ,الخبرة الكافية لعمل هذه الإدارات؟

ما مدى كفاية التشريعات المالية لعمل هذه الإدارات؟

هل تطبق الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الهياكل التنظيمية الموضوعة ؟

ما مدى تطبيق معايير الأداء الجيد في التعيينات والترقيات بمؤسسات السلطة الفلسطينية؟

هل تقوم الأجهزة الرقابية بدورها في تقييم أداء العاملين بالإدارات المالية في مؤسسات السلطة؟

ما مدى مساهمة الإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام ؟

فرضيات الدراسة:-

يتمتع العاملون بالإدارات المالية بالكفاءة والخبرة اللازمة لتسيير عمل إداراتهم.

توجد قوانين وتعليمات مالية واضحة تحكم العمل المالي في مؤسسات السلطة المختلفة.

لا توجد هيكليات واضحة ومعتمدة تحدد اختصاصات وصلاحيات عمل كل موظف في الإدارات المالية في السلطة.

لا توجد معايير واضحة وعادلة لضبط التعيينات والترقيات بالمؤسسات الحكومية.

الأجهزة الرقابية في المؤسسات الحكومية لا تول تقييم أداء العاملين الاهتمام المطلوب.

تساهم الإدارة المالية بقوة في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام.

منهجية الدراسة:-

اعتمدت الدراسة على العديد من الدراسات النظرية والعملية المرتبطة بتقويم الأداء المالي في المؤسسات الحكومية من خلال إتباع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بوصف واقع الأداء المالي، ومن ثم تحليل هذا الواقع ودراسة خصائصه.

كما اعتمد المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة، والذي يرتكز على الإطار النظري والتشريعي، ونتائج الدراسات الميدانية المنشورة عن تقويم الأداء في الجهاز الحكومي للخروج بتوصيات تساهم في تحسين أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وقد قام الباحث بتطبيق استبانة تكونت من (٦٢) فقرة تم توزيعها على العاملين بالإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية لتعبئة البيانات المطلوبة فيها، والإجابة على فقراتها وفق ما هو مطلوب.

مجتمع الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين بالإدارات المالية، إضافة إلى مدراء المالية بوزارات السلطة الفلسطينية حيث يوجد بالسلطة الفلسطينية عدد "٢١" وزارة عاملة،(٢١) مؤسسة وهيئة رسمية مدنية (الهيئة العامة

للاستعلامات–مركز المعلومات الفلسطيني–انترنت) يعمل بها (٥١٣) محاسباً بمحافظات غزة خلال عام ٢٠٠٥م(جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بغزة،٢٠٠٥م).

عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على (٧٧) موظفا من الموظفين العاملين بالإدارات المالية في المؤسسات الحكومية بمحافظة غزة في العام ٢٠٠٥ ، والجدول رقم(١) يوضح الوزارات محل الدراسة:

جدول رقم (١)

المؤسسات المكونة لعينة الدراسة وأعداد المحاسبين والمدراء الماليين بها وعددهم في العينة ، ونسبة التمثيل من العينة :

لرقم	سم الجهة	عدد المحاسبين لعاملين	لعدد ي عينة البحث	سبة لتمثيل من العينة
	زارة المالية –دائرة لحسابات	١٥	6	٧.٧٩
	زارة التربية والتعليم	15	١٣	١٦.٨٨
	زارة الصحة	50	16	٢٠.٧٨
	زارة الداخلية	١٥	١٣	١٦.٨٨
	زارة الشئون الاجتماعية	١٢	١٢	١٥.٥٨
	هيئة التامين والمعاشات	7	٧	٩.٠٩
	زارة شئون الأسرى المحررين	٧	٦	٧.٧٩

	زارة الشباب والرياضة	٤	٤	٥.١٩
	لمجموع	**١٢٥**	**٧٧**	**%١٠٠**

والجدول رقم (٢) يوضح أفراد عينة الدراسة حسب التدرج الوظيفي:

جدول (٢)

يوضح أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

وظيفة	**عدد**	**نسبة المئوية**
دير	1	19.4
يس قسم	1	20.7
ل من رئيس قسم	4	59.7
مجموع	**7**	**100.0**

حدود الدراسة:-

الحدود الزمانية:- الفترة الممتدة من يناير١٩٩٥م وحتى نهاية عام ٢٠٠٣م، وهي تمثل التسع سنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية.

الحدود المكانية:- مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حيث تم اختيار ثمانية مؤسسات منها هي: وزارة المالية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية، وزارة الشئون الاجتماعية، هيئة التامين والمعاشات، وزارة شئون الاسرى والمحررين، وزارة الشباب والرياضة.

دراسات سابقة:

دراسة عبد الخالق(١٩٩٣م) بعنوان استخدام النموذج الأمثل للرقابة لتقييم أداء الوحدات العامة غير الهادفة للربح–دراسة تطبيقية، وقد عدد الباحث جملة من المشاكل المتعلقة بعملية تقييم الأداء في الوحدات غير الهادفة للربح منها عدم كفاية الاعتمادات المخصصة لإجراء عملية تقييم الأداء، وعدم توفر البيانات

الإحصائية والمحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في مرحلتي رسم السياسات وتقييم الأداء، ومشكلة العجز في الكوادر الفنية الماهرة، وإضفاء طابع السرية الشديد على الأعمال الإدارية ، والميل إلى المركزية، وعدم تقبل العاملين للأساليب والاتجاهات الحديثة من الإجراءات التنظيمية والإدارية ، وإجراءات المراجعة.

دراسة شريه(١٩٩٦م) بعنوان تقييم التجربة اليمنية في تحقيق الرقابة على الأداء بالتطبيق على وحدات القطاع العام والمختلط، وكان من ابرز نتائج هذه الدراسة عجز النظام المحاسبي الحكومي عن تقديم البيانات والمعلومات اللازمة للجانبين التخطيطي والرقابي وخاصة فيما يخص نظم التكاليف الفعلية والمعيارية، والتركيز على نظام الموازنات التقديرية المالية دون الكمية والنقدية ، وعدم توفر خطط تنظيمية أو أدلة مكتوبة تحدد السلطات والمسئوليات، إضافة إلى عدم تحقق الرقابة على الأداء في ظل غياب البرامج التدريبية وقلة التخصصات المناسبة لدى القائمين على تطبيق هذا النوع من الرقابة.

دراسة الارياني(١٩٩٩م) بعنوان تفعيل الدور الرقابي لضمان شفافية النظام الإداري والمالي للجهاز الحكومي في اليمن، ومن أهم نتائج هذه الدراسة وجود

قصور في الهياكل التنظيمية أو الوظيفية للعديد من وحدات الجهاز الإداري الحكومي، وعدم إعداد توصيف وظيفي لكثير من المهام، وعدم وجود فصل ملائم وواضح في المهام والوظائف الرئيسية، وعدم توفر وسائل الحماية الكافية لموجودات وممتلكات العديد من الوحدات الإدارية،وعدم تلبية مخرجات النظام المحاسبي متطلبات إدارة الوحدات الحكومية، وعدم وجود إجراءات واضحة ومحددة لتفويض الصلاحيات ، وتحديد المسئوليات، إلى جانب غياب أنظمة الحوافز المادية والمعنوية من أنظمة تقييم الأداء في الجهاز الحكومي، وعدم الالتزام بمعايير النزاهة والتأهيل والكفاءة عند شغل الوظائف الشاغرة.

دراسة **البيشي**(٢٠٠١م) بعنوان الأجهزة الإدارية المركزية في المملكة العربية السعودية مع بداية القرن الجديد وسبل تطويرها، وكان من نتائجها قصور في درجة وضوح الهدف العام والأهداف الفرعية والاختصاصات والمهام للجهاز الإداري من قبل بعض العاملين فيه، أو المستفيدين منه، والتباعد بين قمة الهيكل وقاعدته، وقلة الصلاحيات الممنوحة من قبل الإدارة العليا للتنفيذيين، إلى جانب عدم توافر الدليل التنظيمي ودليل الإجراءات لدى بعض الأجهزة الحكومية.وضعف المتابعة الإدارية في بعض هذه الأجهزة.

دراسة **ندا(٢٠٠٢م):** بعنوان تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليتمشى مع موازنة البرامج والأداء، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن النظام المحاسبي الحكومي الذي يقوم على تطبيق الأساس النقدي لا يمكن من قياس نتيجة الأعمال الحقيقية الخاصة بكل فترة مالية، ولا يمكن من قياس إجمالي التكاليف الحقيقية الخاصة بكل وحدة حكومية، كما لا يمكنه قياس

إجمالي التكاليف لكل نشاط من أنشطة الوحدة الحكومية، وبالتالي فهو غير قادر على توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الوحدات الحكومية، واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء في المستقبل، كما أن المحاسبين في الوحدات الحكومية

لديهم الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية التي تمكنهم من تطبيق أساس الاستحقاق كبديل للأساس النقدي، وإن كانوا قد يحتاجون إلى بعض البرامج التدريبية التي تساعدهم على مواجهة المشاكل التي قد تعترضهم أثناء تطبيق أساس الاستحقاق.

دراسة(**حماد،٢٠٠٣م**): بعنوان تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي: دراسة مقارنة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ضعف كفاءة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وافتقار الإدارات العليا في مؤسسات السلطة إلى الخبرة في المجال الإداري، وعدم وجود هيكليات واضحة ومعتمدة لكثير من مؤسسات السلطة،وغياب التوصيف الوظيفي للعاملين، وتمركز السلطات والصلاحيات بأيدي القائمين على الإدارة العليا،ونقص الموضوعية والشفافية في اختيار المحاسبين، إضافة إلى عدم تطبيق العقوبات التأديبية والجزائية بحق المخالفين للقانون.

وفي **تقرير الشقاقي وصايغ (٢٠٠٣م)** بعنوان إصلاح المؤسسات الفلسطينية، ما الجديد ؟ كان من أبرز نتائج هذا التقرير أن العديد من الإصلاحات في الخدمة المدنية بانتظار التنفيذ، وأن السلطة التنفيذية مازالت تهيمن على

المجلس التشريعي وتهمشه مما أبعده عن التطور ليصبح جسما سياسيا رقابيا مستقلا، هذا إلى جانب استمرار الضعف في أداء المجلس التشريعي، وأن السلطة التنفيذية تتحكم في التعيينات، وتتدخل في مصروفات المؤسسات الحكومية، كما أن السلطة الفلسطينية لم تقترح خطوات محددة لإصلاح الجهاز التنفيذي ليبقى مجلس الوزراء مكانا للنقاش وليس لصنع القرارات.

ويتضح من الدراسات السابقة أن الوحدات الحكومية في الدول العربية تعيش نفس المشاكل المرتبطة بسوء أداء هذه الوحدات، وأنها تحتاج إلى توفر العنصرين الآتيين للوقاية من الغش والفساد وهما (المؤتمر الدولي السادس عشر للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة –أنكوساي– المنعقد في جمهورية الأرغواي في شهر أكتوبر ١٩٩٨م):–

إيجاد الإدارة المالية القوية.

كفاءة ونزاهة الخدمة العامة.

أولاً:- الإطار النظري للدراسة:-

مفهوم وأهداف تقويم الأداء :-

في ظل هذا التوسع في عمل الإدارة المالية خاصة والإدارات الحكومية عامة، وظهور التخصصات الدقيقة المختلفة، مما اقتضى معه الأمر تفويض بعض الإختصاصات والمسئوليات إلى المسئولين عن الإدارات حتى يتمكنوا من أداء الأعمال الموكولة لهم، وتحقيق أهداف المؤسسة، ظهرت الحاجة إلى تقويم الأداء، وهو ما اصطلح البعض على تسميته بمراجعة الأداء أو الرقابة على الأداء(قلعاوي،١٩٩٨م،ص١٥)، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية تقويم

الأداء تكتسب أهمية خاصة عند تطبيقها على القطاع الحكومي لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص، ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها(قلعاوي،١٩٩٨م،ص٦٢).

فقد عرفت لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رقابة الأداء بأنها " تقويم أنشطة هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفاعلية ، ومن أن متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة لها بصورة معقولة " (مجلة الرقابة المالية ،العدد ٢٨، يونيو ١٩٩٦م، ص٣٤).

كما وضع كثير من المختصين والأكاديميين تعريفات لتقويم الأداء نذكر **منها** :-

يقصد بتقويم الأداء إصلاح أداء الموظف وتعديله وإزالة اعوجاجه. (المطيري والعلي ،١٩٩٦م).

هو عملية منظمة تهدف إلى تقدير مدى فاعلية وكفاءة الفرد في العمل من أجل مساعدة الإدارة المعنية على اتخاذ قرارات هامة تخص الموظف وتهم مصيره الوظيفي(هوانة،١٩٩٢م).

هي قياس وتصحيح أداء الأنشطة التي يقوم بها المرؤوسون للتأكد من أن أهداف المنظمة والخطط المعدة لبلوغها يجري تحقيقها (عمار، ١٩٨٢م، ص ٦٠).

هو عملية تهدف إلى قياس النشاط المؤدى، والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم بيان ما إذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها، وما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل وأكفأ ما أمكن إتباعه لتحقيق تلك النتائج والأهداف.(قلعاوي، ١٩٩٨م، ص ٢٦).

أما رقابة الأداء بمعناها العلمي فتعني " تقييم أداء المنظمات طبقاً لأهداف ومعايير محددة مقدماً، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الصحيحة الملائمة بما يضمن تطابق الأداء مع ما هو مخطط له. (الشريف،١٩٨٧م، ص٤٢٢).

ويرى الباحث أن تقويم الأداء هو فحص وتحليل سياسات الإدارة عن طريق مجموعة الإجراءات والوسائل المناسبة بهدف ترشيد هذه السياسات، وتحسين الكفاية التي تنفذ بها.

مقومات الأداء الجيد:-

يقصد بمقومات الأداء الجيد مجموعة الخصائص والمتطلبات التي يلزم توفرها للحكم علي مدى جودة وكفاءة وفعالية الأداء ، وهذه المقومات **هي** :-

الإدارة الاستراتيجية:- هي ذلك الأسلوب الذي من خلاله تقوم الإدارة العليا ببناء استراتيجيات المؤسسة بتحديد التوجهات طويلة الأجل، وتحقيق الأداء من خلال التصميم الدقيق لكيفية التنفيذ المناسب، والتقييم المستمر للاستراتيجيات الموضوعة(السلمي،١٩٩٥م).

التخطيط السليم الذي يقوم على دراسة أداء الماضى واستشراف المستقبل ، وأمل الواقع القائم، والتخطيط السليم يرتكز **على** :-

وضوح الأهداف وقابلية تحويلها إلى أرقام إن أمكن.

إمكانية قياس العمل المنجز وتحديد المدخلات والمخرجات بالنسبة لكل برنامج أو مركز مسئولية.

وجود هيكل تنظيمي سليم ومناسب للجهة : يتضمن تبويب وتوصيف سليم للوظائف ووضوح السلطات والمسئوليات وتصنيف للأنشطة والبرامج المحددة بالهيكل التنظيمي.

وجود نظام للمتابعة وتقويم الأداء الذاتي يمكن من خلاله متابعة تنفيذ النشاط، وكشف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح أولاً بأول، ورصد المظاهر الإيجابية في الأداء والسعي إلي تعميمها، وترسيخ السبل التي ساهمت في إيجادها بما يحقق رقابة الكفاءة والفعالية في هذه الوحدة الإدارية .

الشفافية:- هي حق كل مواطن في الوصول الى المعلومات ، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية ، وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة ، والمساعدة في اكتشاف الفساد.

إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: وممارسته فعلياً من الإدارات العليا كمبدأ مكمل لتقييم الأداء:- فالموظف العام الذي يعطى مسئوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسئولا عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقا لما هو محدد سلفا، فعند استخدام المساءلة كآلية لتقويم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه ، ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم اتباعه في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة.

تطوير النظم المحاسبية:- إذ أن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء، كما أنه يساهم في بيان مدى تقيد الأجهزة الحكومية بالقواعد التشريعية المطبقة، ويسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة (المبيضين، ١٩٩٩م، ص٢٧)، هذا الى جانب استخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الأجهزة لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف .

تقويم الأداء في القطاع الحكومي:-

إن عملية تقويم الأداء تكتسب أهمية خاصة عند تطبيقها على القطاع الحكومي لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص (قلعاوي،١٩٩٨م،ص٦٢)، ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها.

ويرى بعض الباحثين(قلعاوي،١٩٩٨م)(عليان،٢٠٠٢م) أن تقويم الأداء يرتكز على ثلاثة مقاييس أساسية **هي:**

الكفاءة: ويقصد بها القدرة على استخدام الموارد المتاحة لانجاز الأداء المطلوب كما يجب.

الفاعلية: ويقصد بها مستوي تحقيق الادارة للاهداف التي حددت لها.

الاقتصاد: التأكد من استخدام الموارد المتاحة للحصول على المخرجات المطلوبة بالجودة المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة.

وقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير{(النظاري،٢٠٠٠م)، (تقرير نشاط ديوان المحاسبة لدولة الامارات (١٩٩٨م)،)} التي أجريت حول تقويم الاداء الى أن هناك صعوبة في قياس أداء أية منظمة حكومية، ويرجع ذلك إلى العديد من الصعوبات التي لها علاقة بطبيعة العمل في مثل تلك المنظمات الحكومية نذكر **منها:**

طبيعة الخدمات الحكومية: إذ أنها خدمات يصعب إخضاعها للقياس الكمي.

تعدد وتعارض الأهداف والأولويات: عادة ما يوجد للمنظمات الحكومية أهداف متعددة في الوقت الذي يوجد فيه هدف محدد لكل منشأة خاصة. وبالتالي فإن تعدد الأهداف في الوحدة الحكومية يضيف إلى صعوبة قياس الأداء، وذلك بعدم إمكانية تحديد الوزن الذي يعطى لكل هدف من الأهداف المتعددة.

غياب التحديد الدقيق لمهام الأجهزة الحكومية:عدم وضوح مهام كل وحدة يقود إلى خلق الكثير من الصعوبات التي تؤدي إلى التسيب في المسؤولية وغياب المساءلة نذكر منها **ما يلي:**

التداخل في اختصاصات الأجهزة الحكومية.

الازدواجية والتضارب في الاختصاصات بالأجهزة.

غياب التنظيم السليم للأجهزة، وعدم التوصيف الدقيق لواجباتها.

الروتين في الأجهزة الحكومية: كنتيجة طبيعية لغياب المعايير الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء في ظل غياب الأهداف القابلة للقياس الكمي نجد أن الإدارة تهتم بتطبيق الإجراءات، في حين تركز أجهزة المساءلة في المحاسبة على الالتزام بمتابعة سير تلك الإجراءات.

الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل: تتمثل الصعوبات والاختلالات المتعلقة بعنصر العمل في **الآتي:**

التضخم الوظيفي وسلبياته العديدة من ازدواجية في المسئولية الإدارية وطول الإجراءات وخلق مستويات تنظيمية غير ضرورية.

ازدواجية وتداخل الاختصاصات الوظيفية.

صعوبة تحديد ما يلزم من عمالة، وذلك لعدم وجود معايير نموذجية لأداء العاملين لتستخدم كمؤشرات إرشادية في تحديد العمالة.

خلق وظائف جديدة دون أن تصاحبها زيادة في عبء العمل الوظيفي.

غياب رقابة الملكية الخاصة: تسود في الأجهزة الحكومية حالة من عدم المبالاة أو الإهمال في قياس الأداء نتيجة عدم توفر الرقابة الفاعلة التي تمارس في القطاع الخاص.

الضغوط السياسية: عادة ما تمارس الأجهزة الحكومية اختصاصاتها في إطار من القرارات السياسية التي تسعى الحكومة من ورائها إلى تعظيم مكاسبها السياسية والاجتماعية أي المردود السياسي والاجتماعي للحكومة الذي يصعب إخضاعه للقياس الكمي.

التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الحكومي والخاص.

لقد أدى التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الخاص والحكومي خاصة عند إشراك القطاع الخاص في أداء جزء من الخدمة للمواطن إلى صعوبة قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية.

قياس الأداء المضلل: في ظل غياب الشفافية نجد أن الإدارة تتبنى ازدواجية في القياس فهناك قياس داخلي تعتمد الإدارة فيه على الحقائق، وقياس خارجي تقدم الإدارة فيه صورة غير واقعية لتضليل القياس الخارجي المتمثل في الرأي العام أو المستفيد من الخدمة.

غياب المعيار الكمي للمخرجات: ويتضح ذلك في عدم قابلية أهداف القطاعات الحكومية للقياس الكمي، الى جانب عدم الأخذ بمعايير اخرى اجتماعية او اقتصادية لقياس نتائج اداء هذه القطاعات.

ثانياً: الدراسة الميدانية:-

بعد الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من موظفي الإدارات المالية عن طريق المقابلات الشخصية

ذات الطابع غير الرسمي قام الباحث ببناء الاستبانة **و**عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين، وإجراء التعديلات التي أوصى بها هؤلاء المحكمون، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد صياغتها النهائية (٦٢) فقرة موزعة على ستة أبعاد، حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (موافق بشدة، موافق، متردد، معارض، معارض بشدة) لتقويم أداء العاملين بالادارات المالية في مؤسسات السلطة بمحافظات غزة باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وبذلك تنحصر درجات أفراد عينة الدراسة ما بين(٥٦، ٢٨٠) درجة، والملحق رقم (١) يبين الاستبانة

في صورتها النهائية.

صدق الاستبانة:

تم التحقق من صدق الاستبانة من ناحية الفقرات والصياغة ومدى انتماء الفقرات إلى كل بعد من الأبعاد الخمسة للاستبانة، وكذلك تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي للمجالات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبذلك تم التأكد من أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

والجدول الآتي(٣) يبين عدد فقرات الاستبانة (٦٢ فقرة) موزعة على أبعادها:

جدول (٣)

يبين عدد فقرات الاستبانة حسب كل بعد من أبعادها

البعد	عدد الفقرات
لمعيار الأول: الكفاءة والخبرة	١٢
لمعيار الثاني: القوانين والتشريعات المالية	٨
لمعيار الثالث: الهيكل التنظيمي للوزارة	١٤
لمعيار الرابع: معايير التعيين والترقية	١٢
لمعيار الخامس: دور الأجهزة الرقابية	٥
لمعيار السادس: الاقتصاد	١
لدرجة الكلية	**٦٢**

ثبات الاستبانة:

تم تقدير ثبات الاستبانة باستخدام طريقتي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، حيث تبين أن معاملات ألفا كرونباخ جميعها فوق (٠.٨٦٩) وأن

معامل الثبات الكلي (٠.٩٧٠)،بينما كان معامل الثبات الكلي باستخدام طريقة التجزئة النصفية (0.940) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

تحليل الفرضيات:

الفرض الاول: يتمتع العاملون بالادارات المالية بالكفاءة والخبرة اللازمة لتسيير عمل اداراتهم.

أوضحت الدراسة التطبيقية **للفرض الاول** أن مدراء المالية في مؤسسات السلطة يتمتعون بالمؤهل العلمي المناسب وبالكفاءة المناسبة لعملهم، وأن درجة انتماء موظفي الادارات المالية عالية لمؤسساتهم،وكانت أدنى نسبة لأراء المبحوثين في عقد دورات منتظمة للعاملين بالادارات المالية حيث بلغت نسبة تأييدهم لعقد الوزارات دورات منتظمة ٥٦.٣٦%.

وهذا يتفق مع دراسة ندا التي أوضحت أن المحاسبين لديهم الخبرة والكفاءة والمؤهل العلمي وفقط يحتاجون الى برامج تدريبية متطورة، إذ كانت نسبة موافقة المبحوثين على توفر عناصر الكفاءة والخبرة والمؤهل العلمي في العاملين بالادارات المالية بنسبة تراوحت بين ٥٦%،٨٨%، وهذه النتيجة تتفق مع الفرض الاول من فروض الدراسة، والجدول الآتي(٤) يوضح نتيجة استجابات المبحوثين للفرض الاول:

الجدول (٤)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المعيار الأول "الكفاءة والخبرة" وكذلك معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية ومستوى دلالتها (ن =٧٧)

قرة	موع الاستجابات	توسط	نحراف المعياري	زن النسبي	امل الارتباط
مؤهل العلمي للمدير المالي يتناسب مع وظيفته	34	4.42	0.67	88.5	0.70
متع المدير المالي بالكفاءة المناسبة لعمله	33	4.37	0.77	87.5	0.67
متع المدير المالي بالخبرة المناسبة لعمله	33	4.29	0.87	85.9	0.67
عامل المدير المالي مع مرؤوسيه بشكل سلطوي (لا مجال للتحاور).	30	3.96	1.04	79.2	0.54
ميع العاملين بالإدارة المالية لديهم المؤهل العلمي المناسب للعمل لإدارة المالية	32	4.15	0.84	83.1	0.57
متع العاملون بالإدارة المالية بالكفاءة المناسبة لعملهم	32	4.19	0.68	83.9	0.70
متع العاملون بالإدارة المالية بالخبرة المناسبة لعملهم	31	4.10	0.83	82.0	0.73
قد دورات منتظمة لتحسين أداء العاملين وتطوير قدراتهم (داخلية أو ارجية)	21	2.81	1.35	56.3	0.55
حتاج العاملون بالإدارة المالية للمزيد من الدورات لتطوير أدائهم.	33	4.32	0.59	86.4	0.43
1 أجهزة والمعدات اللازمة للعمل المالي في الوزارة كافية.	28	3.64	1.10	72.9	0.70
1 تمد العمل في الإدارة المالية بشكل كامل على نظام محوسب.	27	3.62	1.29	72.4	0.50
1 تبر درجة انتمائك للمؤسسة التي تعمل بها عالية.	33	4.37	0.72	87.5	0.55

ر الجدولية عند درجة حرية (٧٥) وعند مستوى دلالة (٠.٠١) = ٠.٢٨٣

ويتضح من الجدول السابق أن آراء المبحوثين عن تطور أساليب العمل

المستخدمة في الادارات المالية كانت موافقة بمعدل(٧٢-٧٣%)تقريبا ، وهذه النسبة توحي بحاجة الادارات المالية خاصة ومؤسسات السلطة عامة الى تفعيل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

الفرض الثاني : المتعلق بمدى كفاية القوانين والتشريعات المالية لعمل هذه الادارات فقد أوضحت الدراسة التطبيقية أن العاملين بالادارات المالية يلتزمون بمسك سجلات مالية ويلتزمون بتعليمات وزارة المالية في عملهم، وأنهم يستندون الى قوانين وتعليمات واضحة ومكتوبة في عملهم، واعتبر ٥٦.١٠% من المبوحثين ان القوانين والتشريعات المالية كافية لعمل إداراتهم،

واعتبر (51.69%) من المبوحثين أن وزارة المالية هي مصدر التمويل الوحيد لانشطة وعمل الوزارات، بينما كانت نسبة المؤيدين الى ان القرارات الادارية تطبق على كل العاملين بلا استثناء هي (47.79%)، وهي نسبة تعكس وجود تسيب اداري، والجدول الآتي(٥) يوضح النتائج التطبيقية لمعيار كفاية القوانين والتشريعات:

الجدول (٥)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المعيار الثاني "القوانين والتشريعات" وكذلك معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية (ن =٧٧)

	فقرة	جموع ستجابات	توسط	نحراف عياري	زن النسبي	امل الارتباط
1	جد إجراءات عمل واضحة ومكتوبة بط العمل.	27	3.54	0.95	70.9	0.70
1	جد سجلات مالية تسجل فيها كافة عاملات المالية	31	4.10	0.82	82.0	0.52
1	تكز العمل المالي في الوزارة على انين ولوائح وتعليمات واضحة كتوبة	27	3.62	0.85	72.4	0.71
1	تزم الإدارة المالية بتطبيق تعليمات ارة المالية	31	4.05	0.53	81.0	0.63
1	ارة المالية ملتزمة بتطبيق وتنفيذ وازنات المعتمدة للوزارة وبانتظام	23	3.03	1.01	60.7	0.60

1	ارة المالية هي مصدر التمويل الوحيد نشطة وعمل الوزارة	19	2.58	1.23	51.6	0.40
1	تبر القوانين والتشريعات المالية في ؤسسات السلطة الفلسطينية كافية	21	2.80	0.84	56.1	0.59
2	م تطبيق كل القرارات الإدارية على ل العاملين بلا استثناء.	18	2.39	1.13	47.7	0.67

ر الجدولية عند درجة حرية (٧٥) وعند مستوى دلالة (٠.٠١) = ٠.٢٨٣

الفرض الثالث: المتعلق بوجود هيكليات واضحة ومعتمدة تحدد اختصاصات وصلاحيات عمل كل موظف في الإدارات المالية في السلطة أن هناك انسجام بين مدراء المالية والموظفين التابعين لهم، وكذلك بين مدراء المالية والادارة العليا، وأن مهام واختصاصات مدراء المالية واضحة، بينما أيد (58.18%) من المبحوثين أن " الإدارة المالية إدارة تنفيذية فقط ولا تتدخل في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية"، ويرى (48.83 %) من المبحوثين أن " الإدارة العليا تتدخل في تفاصيل عمل الإدارة المالية مما يربك العمل " ، وبلغت نسبة المبحوثين الذين يرون أن " الإدارة المالية بالوزارة تعمل بشكل مركزي ولا توجد أقسام مالية في (الوحدات الادارية) التابعة للوزارة الام " (48.57%)،والجدول الآتي(٦) يوضح آراء المبحوثين حول توفر الهيكليات الواضحة والمعتمدة في مؤسسات السلطة:

الجدول (٦) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المعيار الثالث "االهياكل التنظيمية" وكذلك معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية (ن =٧٧)

فقرة	جموع ستجابات	توسط	نحراف عياري	زن النسبي	امل الارتباط
زارة هيكلية واضحة ومعتمدة من الجهات ختصة(مجلس الوزراء)	25	3.28	1.33	65.7	0.74
جد تحديد للاختصاصات والصلاحيات للعاملين لإدارة المالية	28	3.71	1.09	74.2	0.66
ؤهل العلمي والخبرة العملية للعاملين بالإدارة الية مطابق للوصف الوظيفي المعتمد في هيكلية زارة	26	3.46	1.14	69.3	0.75
مل الإدارة المالية بالوزارة بشكل مركزي ولا توجد سام مالية في المديريات	18	2.42	1.21	48.5	0.09
دد العاملين بالإدارة المالية كاف لممارسة ظائف المختلفة بالإدارة	27	3.61	1.11	72.2	0.62
أقسام والشعب الموجودة في هيكلية الإدارة المالية اسبة لحجم العمل بالدائرة	27	3.51	1.16	70.3	0.74
دارة المالية إدارة تنفيذية فقط ولا تتدخل في وضع سياسات والإجراءات والتعليمات المالية	22	2.90	1.24	58.1	0.43
جد متابعة مستمرة لتنفيذ بنود الموازنة من قبل م مختص بالإدارة المالية	28	3.67	1.05	73.5	0.69

	راء الدوائر الموجدون داخل الإدارة العامة للشئون الية لديهم مهام واختصاصات واضحة يقومون ا.	29	3.88	0.85	77.6	0.66
	دارة العليا بالوزارة متفهمة لدور وأهمية الإدارة الية	29	3.85	0.99	77.1	0.70
	خل الإدارة العليا في تفاصيل عمل الإدارة المالية ا يربك العمل	18	2.44	1.11	48.8	0.35
	اك انسجام في العمل بين المدير المالي والإدارة ليا بالوزارة	30	3.93	0.90	78.7	0.82
	اك انسجام في العمل بين المدير المالي عاملين في الإدارة المالية	30	3.94	0.93	78.9	0.56
	كان العمل للإدارة المالية مناسب وكافي لعدد عاملين فيها	26	3.44	1.21	68.8	0.72

ر الجدولية عند درجة حرية (٧٥) وعند مستوى دلالة (٠.٠١) = ٠.٢٨٣

ويلاحظ من الجدول السابق أن كثير من مؤسسات السلطة لاتتوفر بها هياكل تنظيمية واضحة ومعتمدة حيث ورد بتقرير التنمية البشرية (١٩٩٨م –١٩٩٩م) تحت عنوان أهم إشكاليات السلطة التنفيذية "غياب هيكليات مقرة وواضحة للوزارات والهيئات العامة من قبل مجلس الوزراء"، وكذلك ما ورد بالتقرير السنوي السابع للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ضمن توصياتها للسلطة التنفيذية والمتمثلة في " ضرورة إيجاد الهيكليات الإدارية السليمة للمؤسسات العاملة في السلطة الوطنية الفلسطينية"، وهذا ما أكدته دراسة الشقاقي وصايغ،

وتقرير وزارات السلطة لمجلس الوزراء لعام ١٩٩٨م،ومن الجدير ذكره أن كثير من مؤسسات السلطة تعتبر الهياكل التنظيمية أمر لا علاقة للموظف به وليس من حقه الاطلاع عليها، وهي حالة تعاني منها الانظمة الحكومية في الدول العربية بشكل عام.

الفرض الرابع: المتعلق بمدى وجود معايير واضحة وعادلة لضبط التعيينات والترقيات بالمؤسسات الحكومية فقد أوضحت الدراسة أن هناك درجة من المرونة تتمثل في سماح المدير العام للمسئول المباشر المشاركة في تقييم الأداء، إذ أبدى (74.81%) من المحوثين تأييدهم لذلك، بينما أيد (70.91%) من المبحوثين مشاركة المدير المختص في اختيار الموظفين الجدد للإدارة المالية " ، ويرى (65.97%) من المبحوثين أن " تقييم الأداء يعتمد على الأداء وحسن الأداء" ، ويرى(58.18%) من المحوثين أن الموظف يأخذ حقه الطبيعي في الترقيات والعلاوات " ، بينما أبدى(55.84%) من المبحوثين أن " الموظف يشعر بالإنصاف مالياً وإداريا مقارنة بنظرائه في الوزارات الأخرى ، وقد بلغت نسبة المؤيدين أن الأقدمية هي مقياس الترقية بالوزارة" (48.31%) من المبحوثين، والجول الآتي(٧) يعكس نتيجة الدراسة التطبيقية لهذه الفرضية:

الجدول (٧)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الرابع "معايير التعيين والترقي" وكذلك معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية ومستوى دلالتها (ن =٧٧)

	فقـــرة	ستجابات جموع	توسط	عيارى نحراف	زن النسبي	امل الارتباط
3	م التعين دائما في الوظائف من خلال سابقة موضوعية.	23	2.98	1.44	59.7	0.65
3	م التعين دائما في الوظائف من خلال علاقات الشخصية	22	2.97	1.35	59.4	0.54
3	سارك المدير المختص في اختيار موظفين الجدد للإدارة المالية.	27	3.54	1.04	70.9	0.64
3	خذ الموظف حقه الطبيعي في الترقيات لعلاوات	22	2.90	1.47	58.1	0.77
3	حصول على الترقية يعتمد على العلاقات شخصية مع الإدارة العليا بالوزارة	25	3.28	1.45	65.7	0.52
4	سعر الموظف بالإنصاف مالياً وإداريا قارنة بنظرائه في الوزارات الأخرى	21	2.79	1.35	55.8	0.79
4	تبر الإنجاز معياراً هاماً للترقيات في وزارة	22	2.90	1.41	58.1	0.84

4	مهارة والكفاءة لهما دور في ترقى موظف في الوزارة	23	3.01	1.33	60.2	0.77
4	أقدمية هي مقياس الترقية بالوزارة	18	2.41	1.10	48.3	0.253
4	تمد تقييم الأداء على العلاقات شخصية	23	3.07	1.36	61.5	0.47
4	تمد تقييم الأداء على الأداء وحسن أداء	25	3.29	1.26	65.9	0.72
4	سمح المدير العام للمسئول المباشر مشاركة في تقييم الأداء.	28	3.74	0.97	74.8	0.59

ر الجدولية عند درجة حرية (٧٥) وعند مستوى دلالة (٠.٠١) = ٠.٢٨٣

ر الجدولية عند درجة حرية (٧٥) وعند مستوى دلالة (٠.٠٥) = ٠.٢١٧

ويلاحظ من الجدول السابق أن أسلوب التعيين المتبع في مؤسسات السلطة لايحظى بالتأييد من نسبة كبيرة من الموظفين في هذه المؤسسات، كما أن العلاقات الشخصية مازالت لها دور هام في التعيين والترقي، وقد أشارت معظم تقارير الوزارات عن عامي ١٩٩٧م،١٩٩٨م إلى ضرورة وجود معايير تحكم عملية التوظيف. وهذا ماأكده تقرير لجنة روكر لعام ١٩٩٦م، وكذلك تقرير الشقاقي وصايغ لعام ٢٠٠٣م، وهي أيضا حالة تعاني منها المؤسسات الحكومية في كثير من الدول العربية التي أوضحها الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفرض الخامس: الاجهزة الرقابية في المؤسسات الحكومية لاتول تقييم **اداء** العاملين الاهتمام المطلوب.

إذ عبر في **الفرض الخامس**(76.36%)، (70.39%)، (69.35%) من المبحوثين على التوالي عن موافقتهم على وجود" مدقق داخلي مهمته تدقيق المعاملات المالية قبل صرفها" ، وأنه " يوجد مدقق داخلي يتولى تدقيق المعاملات المالية بعد صرفها " أيضاً، وأن "كافة نفقات الوزارة لا يتم صرفها إلا بعد تدقيقها واعتمادها من المراقب المالي " ، وأبدى(54.03%) من المبحوثين موافقتهم على أن " فريق هيئة الرقابة العامة يهتم بتقييم أداء العاملين بالإدارة المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة. " ، ووافق (53.77%) من المبحوثين على أن " فريق رقابة وزارة المالية يهتم بتقييم أداء العاملين بالإدارات المالية " ،والجدول الآتي(٨) يوضح نتائج آراء المبحوثين حول دور الأجهزة الرقابيةفي تقييم الاداء:

الجدول (٨)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الخامس "دور الأجهزة الرقابية" وكذلكمعامل ارتباطها مع الدرجة الكلية ومستوى دلالتها (ن =٧٧)

	فقـــرة	جموع ستجابات	توسط	نحراف عياري	زن النسبي	امل الارتباط
4	جد مدقق داخلي مهمته تدقيق المعاملات المالية ل صرفها	29	3.81	1.08	76.3	0.43
4	جد مدقق داخلي يتولى تدقيق المعاملات المالية د صرفها	27	3.51	1.19	70.3	0.53
4	يوجد مدقق داخلي في الوزارة	17	2.28	1.23	45.7	0.236
5	تم فريق رقابة وزارة المالية بتقييم أداء العاملين لإدارة المالية	20	2.68	1.36	53.7	0.67
5	تم فريق رقابة وزارة المالية فقط بتدقيق المستندات سجلات المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة.	24	3.20	1.38	64.1	0.239

5	جد مراقب مالي (مندوب عن وزارة المالية) يداوم إم كامل في الوزارة	26	3.40	1.51	68.0	0.75
5	فة نفقات الوزارة لا يتم صرفها إلا بعد تدقيقها عتمادها من المراقب المالي	26	3.46	1.35	69.3	0.71
5	تم فريق هيئة الرقابة العامة فقط بتدقيق المعاملات سجلات المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة.	26	3.39	1.31	67.7	0.38
5	تم فريق هيئة الرقابة العامة بتقييم أداء العاملين لإدارة المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة.	20	2.70	1.36	54.0	0.68

ر الجدولية عند درجة حرية (٧٥) وعند مستوى دلالة (٠.٠١) = ٠.٢٨٣

ر الجدولية عند درجة حرية (٧٥) وعند مستوى دلالة (٠.٠٥) = ٠.٢١٧

ويلاحظ من الجدول السابق أن معدلات الموافقة على أن فريق رقابة وزارة المالية وكذلك فريق هيئة الرقابة العامة يهتمان بتقييم أداء العاملين بالادارات المالية كانت ٥٣.٧%، ٥٤% على التوالي وهي تدلل على عدم اهتمام أجهزة الرقابة الخارجية بتقييم أداء العاملين في الادارات المالية في السلطة، ومن واقع معايشة الباحث لعمل هذه الاجهزة فإنها لاتمارس أي نشاط بهذا الاتجاه.

الفرض السادس: تساهم الادارة المالية بقوة في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام.

أشار **الفرض السادس** الى دور الادارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام، فأبدى(83.90%) من المبحوثين موافقتهم على أن " الإدارة المالية تساعد الجهات الرقابية على القيام بمهامها " ، وأيد(83.38%) من المبحوثين العبارة القائلة بأن" الإدارة المالية تساهم في منع الاختلاسات

والسرقات." ، بينما يرى (79.48%) من المبحوثين أن " الإدارة المالية تساهم في المحافظة على المال العام وضمان حسن استغلاله." ، وكانت أدنى درجات الموافقة من قبل المبحوثين تتمثل في مدى مساهمة الإدارة المالية في عمليات التخطيط المستقبلي من خلال عرض نتائج التقارير الدورية والسنوية على الإدارة العليا" حيث بلغت (73.77%)، وهي نسبة جيدة تعكس مشاركتهم في التخطيط المستقبلي للمؤسسات التي يعملون بها، والجدول الآتي (٩) يعكس نتائج تحليل آراء المبحوثين حول صحة الفرضية السادسة:-

الجدول (٩)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المعيار السادس"الاقتصاد" وكذلك معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية ومستوى دلالتها (ن =٧٧)

	فقرة	جموع ستجابات	متوسط	نحراف معياري	وزن نسبي	امل رتباط
5	ساهم الإدارة المالية في المحافظة على المال عام وضمان حسن استغلاله.	30	3.97	0.98	79.4	0.84
5	ساهم الإدارة المالية في منع الاختلاسات سرقات.	32	4.16	0.88	83.3	0.86
5	ساهم الإدارة المالية في ضبط وترشيد الإنفاق حكومي(القضاء على مظاهر البذخ فيه).	29	3.80	1.01	76.1	0.83
5	ساعد الإدارة المالية الجهات الرقابية على يام بمهامها.	32	4.19	0.68	83.9	0.75

6	ـارك الإدارة المالية في تقدير احتياجات ـحدات الحكومية من المخصصات المالية ـلى أساس علمي وموضوعي.	29	3.85	0.89	77.1	0.83
6	ـري الإدارة المالية دراسة مقارنة بين أرقام ـيزانيات الفعلية السنوية، وأرقام الموازنات ـقديرية.	30	3.92	0.88	78.4	0.80
6	ـاهم الإدارة المالية في عمليات التخطيط ـستقبلي من خلال عرض نتائج التقارير ـورية والسنوية على الإدارة العليا.	28	3.68	0.97	73.7	0.75

ر الجدولية عند درجة حرية (٧٥) وعند مستوى دلالة (٠.٠١) = ٠.٢٨٣

ويلاحظ من الجدول السابق أن العاملين بالادارات المالية يتمتعون بالحرص على المال العام والاهتمام بترشيد النفقات، وأنهم بحاجة لإشراكهم في التخطيط المستقبلي لمؤسساتهم مما يعمق الانتماء لديهم، خاصة وأن الادارات المالية هي الادارات التنفيذية الاولي للخطط والسياسات الموضوعة.

وقد أوضحت الدراسة التطبيقية أن **المعيار الأول**" **الكفاءة والخبرة**" قد احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.52%)، تلي ذلك **المعيار السادس: الاقتصاد** حيث احتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (78.89%)، ثم جاء **المعيار الثالث: الهيكل التنظيمي للوزارة** ليحتل المرتبة الثالثة بوزن نسبي (68.74%)، ثم جاء **المعيار الثاني: القوانين والتشريعات المالية** في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (65.36%)، ثم **المعيار الخامس: دور الأجهزة الرقابية** في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (63.29%)، وقد كان **المعيار الرابع: معايير التعيين والترقي** في المرتبة السادسة والأخيرة بوزن نسبي (61.58%)، ولقد كان الوزن النسبي

للمجموع الكلي للمعايير (69.55%)، وهذه النسبة الكلية تعكس معدل الكفاءة والفعالية والاقتصاد التي يتمتع بها العاملون في الإدارات المالية، وهي نسبة مقبولة تدلل على أن تطورا حدث في أداء العاملين بالإدارات المالية خاصة ومؤسسات السلطة عامة عكسه تقرير الشقاقي وصايغ لعام ٢٠٠٣م، وأكدته هذه الدراسة التطبيقية في عام ٢٠٠٥م، وهي من جانب آخر تدعو المهتمين بتقييم الأداء للتعرف على جوانب القصور والعمل على تلافيها، خاصة وأن المبحوثين هم من مجتمع المحاسبين العاملين بالإدارات المالية الذين قاموا بتعبئة بيانات الاستبانة.

كما أظهرت الدراسة التطبيقية من خلال التحليل الاحصائي أنه عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في جميع الأبعاد والدرجة الكلية للاستبانة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في هذه الأبعاد تعزى لمتغير الوظيفة أو سنوات الخبرة.

أمكن من خلال الدراسة الميدانية والإطار النظري لتقويم أداء الادارات المالية الذي تضمنته الدراسة الخروج بالنتائج **الآتية:**

أن العاملين بالادارات المالية تتوفر لديهم المؤهلات العلمية والخبرة المناسبة ولكنهم بحاجة لمزيد من الدورات التدريبية المتخصصة لتطوير قدراتهم.

الحاجة الى تطوير معدات ووسائل وأساليب العمل في الادارات المالية لتواكب التطور في نظم المعلومات المحوسبة في البلدان الاخرى.

غياب كثير من القوانين والتشريعات والتعليمات المالية الواضحة والمكتوبة التي يمكن أن تسترشد بها الادارات المالية في عملها.

أن الهياكل التنظيمية الموجودة بالوزارات غير واضحة وغير معتمدة ، ولايطلع عليها الموظفون.

عدم وضوح الاختصاصات والصلاحيات للعاملين بالادارات المالية، وتمركز الصلاحيات في أيدى المسئولين في هذه الادارات.

الافتقار إلي الشفافية والوضوح في التعيينات والترقيات، وعدم توفر العدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف.

ضعف تطبيق مبدأ محاسبة المسئولية من خلال عدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على كل العاملين بلا استثناء .

التوصيات:

ضرورة توضيح أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي لجميع العاملين بها، وربط هذه الأهداف بالأهداف العامة للسلطة ، ليكونوا على دراية بأحوال مؤسساتهم ويتعمق انتماءهم لها.

وضع قوانين وتشريعات واضحة تحول دون تمكين أصحاب القرار من التلاعب بهيكليات المؤسسات الحكومية وفقاً لأهوائهم.

يوصى الباحث باعتماد مبدأ الجدارة والإستحقاق فى تعيين الموظفين، وتجنب التعيين اعتماداً على الولاءات والمصالح.

الإهتمام برقابة الأداء بعناصرها الثلاثة الاقتصاد والكفاية والفعالية من خلال مقارنة الأداء المنفذ فعلياً مع ما هو مخطط له.

الاهتمام بجوانب التأهيل والتدريب للعناصر البشرية لرفع كفاءة العاملين فى الادارات المالية بالقطاع الحكومي.

تفعيل مبدأ حياد الوظيفة الحكومية من خلال وضع ضوابط موضوعية تمنع تسييس الوظيفة الحكومية.

العمل على إخضاع التعيينات والترقيات لقوانين موضوعية واضحة، وأنظمة ولوائح نافذة.

الاهتمام بتحقيق الإنضباط الوظيفى، والتقييم الدوري لأداء الموظفين فى مختلف المؤسسات الحكومية، وربط الحوافز المادية والمعنوية بمؤشرات نتائج التقييم بما يؤمن تطوير الأداء، وزيادة الإنتاج.

التحول من المركزية الى اللامركزية بما يتناسب وطبيعة الاعمال المنوطة بالموظفين.

إشراك القائمين على الادارات المالية في وضع السياسات والاجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بعملهم المالي.

تحديد عدد العاملين بالادارات المالية بما يتناسب والهيكل التنظيمي وحجم الاعمال المطلوب تنفيذها في الادارة المالية.

الحاجة الى تحديد الاختصاصات والصلاحيات للعاملين بالادارات المالية، وتفويض الصلاحيات لهؤلاء العاملين كل بما يتناسب وطبيعة عمله، وبما يمكن العاملين من انتاج التقارير المالية اللازمة للتخطيط المستقبلي السليم.

ضرورة اهتمام وزارة المالية بصورة خاصة والادارات العليا في وزارات السلطة بصورة عامة بتحديث وتطوير وسائل وأساليب العمل بالادارات المالية من خلال إدخال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فيها ، وتطوير النظام المحاسبي الحكومي بشكل عام.

الفصل الخامس
عائد صافي الربح في الميزانية المالية وقائمة الدخل

نسب الربحية:

حافة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = المبيعات – إجمالي التكاليف = المبيعات – (تكاليف المبيعات المتغيرة + التكاليف الثابتة)

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = (سعر بيع الوحدة × عدد الوحدات المباعة) – ((التكاليف المتغيرة للوحدة× عدد الوحدات المباعة) + التكاليف الثابتة)

حافة هامش الربح = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب EAT / صافي المبيعات

حافة الربح التشغيلي= صافي الربح قبل الفوائد والضرائب EBIT / صافي المبيعات

حافة هامش صافي الربح = (صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب + صافي الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية) / صافي المبيعات

العائد على الموجودات EBIT = ROA / متوسط مجموع الموجودات

العائد على الاستثمار EAT = ROI / متوسط مجموع الموجودات

قيمة التغير في العائد على الاستثمار= التغير في الأرباح بعد الفوائد والضرائب / التغير في مجموع الأصول

= Δ Profit / Δ Total Assets Du Pont equation

قيمة التغير Δ = القيمة الحالية – القيمة الماضية

Δ Profit = الأرباح الحالية – (الأرباح الماضية + الفوائد على القروض لتمويل الزيادة في الأصول)

العائد على حقوق المساهمين العاديين ROE = (EAT – التوزيعات لحملة الأسهم المختارة)/ متوسط مجموع حقوق المساهمين العاديين.

القوة الإيرادية EP = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول.

قيمة التغير في العائد على الأصول (Δ ROA) = قيمة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب (Δ EBIT) / قيمة التغير في مجموع الأصول (Δ Investment)

قيمة التغير في العائد على الأصول باستخدام معادلة Du Pont = [قيمة التغير في الأرباح (Δ Profit) / قيمة التغير في المبيعات (Δ Sales)] × [قيمة التغير في المبيعات (Δ Sales) / قيمة التغير في مجموع الأصول (Δ Investment)]

نسب السوق:

عائد السهم العادي EPS = (EAT – التوزيعات لحملة الأسهم المختارة)/ عدد الأسهم العادية المتداولة

توزيعات السهم العادي DPS = التوزيعات من الأرباح والمستلمة من قبل المساهمين العاديين/ عدد الأسهم العادية المتداولة

نسبة توزيع الأرباح Payout Ratio

EPS / DPS = Divided Payout Ratio

نسبة احتجاز الأرباح Retained Earnings Ratio
1 – DPS/EPS =
نسبة النمو في حقوق الملكية

(1- DPS/EPS) ×Equity Growth Ratio = ROE

ربح السهم العادي (غلة التوزيعات) Dividend Yield
DPS / P =

معدل الرسملة (E / P)= P /EPS

مضاعف سعر السهم العادي Earnings Multiplier (مضاعف السعر السوقي للسهم Market Price Multiplier) = P / E

نسبة ملكية المؤسسات Institutional Ownership =عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات / عدد أسهم الشركة المصدرة والمتداولة

القيمة الدفترية للسهم العادي = مجموع حقوق المساهمين العاديين/عدد الأسهم العادية المتداول

معدل الضريبة الفعلي Effective Tax Rate = الضريبة المستحقة/ صافي الربح قبل الضريبة

نسب تقييم الملاءة على الأجل القصير (نسب السيولة):
نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة =(النقدية + صافي المدينين + الأوراق المالية القابلة للتحويل + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – (المخزون + المدفوع مقدما)) / الخصوم المتداولة

نسبة النقدية = (النقدية + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

الحد الأدنى من النقدية = المصاريف النقدية السنوية (التشغيلية) /معدل دوران النقدية

نسب تقييم الكفاءة (نسب النشاط):

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / متوسط المدينين

متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ / معدل دوران الذمم المدينة

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

فترة الاحتفاظ بالمخزون = ٣٦٠ / معدل دوران المخزون

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / متوسط الدائنين

الدورة التشغيلية أو فترة التحويل (Operating Cycle or Conversion Cycle) =متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة + متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون

متوسط فترة الائتمان = ٣٦٠ / معدل دوران الذمم الدائنة

معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / متوسط صافي رأس المال العامل

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / متوسط الموجودات الثابتة

الدورة النقدية (Cash Cycle) = متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة + متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون – متوسط فترة دفع الذمم الدائنة

معدل دوران النقدية = ٣٦٠ / الدورة النقدية

نسب تقييم الملاءة على الأجل الطويل (نسب هيكل رأس المال ومعدلات التغطية):

نسبة صافي الأصول الثابتة الملموسة / الديون طويلة الأجل

نسبة التغطية للفوائد = EBIT / الفوائد المدينة

نسبة التغطية لخدمة الديون = EBIT / (الفوائد المدينة +(نصيب السنة من القروض طويلة الأجل / (١ –نسبة الضريبة)))

نسبة المديونية = مجموع المطلوبات / مجموع الأصول

نسبة الملكية (الرفع Gearing) = مجموع حقوق المساهمين العاديين / مجموع الأصول

نسبة مضاعف الرفع المالي (Financial Leverage Multiplier) = مجموع الأصول / مجموع حقوق المساهمين العاديين

النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية

نسب تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.

الاحتياجات النقدية الأساسية تشتمل على:-

المصاريف التشغيلية النقدية.

فوائد مدينة .

مصاريف رأسمالية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

نصيب السنة المدفوع من الالتزامات طويلة الأجل .

النقص في الدائنين.

إطفاء السندات.

مؤشر النقدية التشغيلية (Operating Cash Index)

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب

مؤشر النشاط التشغيلي (Operating Index)

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = صافي التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد + الضرائب

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي (Cash Flow Return on Assets)

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

نسبة التدفق النقدي التشغيلي(Operating Cash Flow Ratio)= إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

نسب تقييم السيولة:

نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage) =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون (Interest Paid Ratio) = فوائد الديون (الفوائد المدينة) / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

نسبة الفوائد المدينة (الديون) إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/فوائد الديون (الفوائد المدينة)

نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية(CFO) = صافي التدفق النقدي من

الأنشطة التشغيلية + النقدية / المطلوبات المتداولة
نسب تقييم سياسات التمويل:

نسبة التوزيعات النقدية(Dividends Paid Ratio)=التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة (Interest and Dividends Received Ratio) = المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

نسبة الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure Ratio) = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي (الزيادة في الأصول الثابتة) / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات
تحليل التعادل

كمية المبيعات عند نقطة التعادل (بالوحدة) = إجمالي التكاليف الثابتة /عائد المساهمة الحدية للوحدة

عائد المساهمة الحدية للوحدة Contribution Margin = سعر بيع الوحدة الواحدة – التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة

قيمة المبيعات عند نقطة التعادل (بالدينار) = إجمالي التكاليف الثابتة /هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة (Gross Contribution Margin) = عائد المساهمة الحدية للوحدة / سعر بيع الوحدة

كمية المبيعات عند نقطة التعادل النقدية =(إجمالي التكاليف الثابتة – التدفقات الثابتة غير النقدية مثل قسط الاستهلاك) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

قيمة المبيعات عند نقطة التعادل النقدية =(إجمالي التكاليف الثابتة – التدفقات الثابتة غير النقدية مثل قسط الاستهلاك) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

كمية المبيعات بعد الفوائد عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

قيمة المبيعات بعد الفوائد عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

كمية المبيعات بعد الفوائد والضرائب عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة + الضرائب) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

قيمة المبيعات بعد الفوائد والضرائب عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة + الضرائب) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

كمية المبيعات عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

قيمة المبيعات عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

كمية المبيعات عند ربح مستهدف بعد الضرائب = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف + الضريبة على الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

قيمة المبيعات عند ربح مستهدف بعد الضرائب = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف + الضريبة على الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

كمية المبيعات التي تزيد عن كمية المبيعات عند نقطة التعادل (هامش الأمان) = كمية المبيعات المستهدفة – كمية المبيعات عند التعادل

نسبة هامش الأمان Safety Margin Ratio = (كمية المبيعات المستهدفة – المبيعات عند نقطة التعادل) / كمية المبيعات المستهدفة

= of Safety Percentage (MSP) Margin

MSP = 1 / DOL

DOL: درجة الرفع التشغيلي وتحسب: مجمل الربح / صافي الربح بعد الفوائد والضرائب

قيمة المبيعات عند أية نقطة فوق نقطة التعادل = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة + الأرباح

الأرباح = سعر بيع الوحدة × عدد الوحدات المباعة × نسبة هامش الربح المستهدف من سعر البيع .

الأرباح = (سعر بيع الوحدة – تكاليف إنتاج الوحدة الكلية) × عدد الوحدات المباعة

كمية المبيعات من أحد الأصناف عند تعامل الشركة مع أكثر من صنف = كمية المبيعات من جميع الأصناف × وزن الصنف في المزيج

وزن الصنف في المزيج = الكمية المتعامل بها من الصنف / مجموع كميات الأصناف

عائد المساهمة الحدية المرجح = مجموع (عائد المساهمة الحدية للصنف × نسبة كل صنف)

سعر الوحدة المرجح = مجموع (سعر بيع كل صنف × نسبة كل صنف)

كمية المبيعات لمزيج عند نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / عائد المساهمة الحدية المرجح

قيمة المبيعات لمزيج عند نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / هامش عائد المساهمة الحدية المرجح.

هامش عائد المساهمة الحدية المرجح = عائد المساهمة الحدية المرجح / سعر الوحدة المرجح

كمية المبيعات لمزيج عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية المرجح

قيمة المبيعات لمزيج عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية المرجح

الرفع المالي والتشغيلي

درجة الرفع التشغيلي = (المبيعات – تكاليف المبيعات) / (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب)

DOL = (Sales – Cost of Goods Sold) / EBIT

درجة الرفع التشغيلي =(كمية المبيعات × (سعر بيع الوحدة – تكاليف الوحدة المتغيرة))/(كمية المبيعات×(سعر بيع الوحدة– تكاليف الوحدة المتغيرة) – التكاليف الثابتة)

$$\mathbf{DOL} = \mathbf{Q}\ (\mathbf{P} - \mathbf{V.C}) / (\mathbf{Q}\ (\mathbf{P} - \mathbf{V.C}) - \mathbf{F.C})$$

درجة الرفع التشغيلي = (سعر بيع الوحدة – تكاليف الوحدة المتغيرة) /صافي الربح قبل الفوائد والضرائب

$$\mathbf{DOL} = (\mathbf{P} - \mathbf{V.C}) / \mathbf{EBIT}$$

درجة الرفع التشغيلي = نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب / نسبة التغير في كمية المبيعات (أو قيمة المبيعات)

$$\mathbf{DOL} = \Delta\ \mathbf{EBIT} / \Delta\ \mathbf{Q\ or}\ S$$

- S : قيمة المبيعات

- Q : كمية المبيعات

– نسبة التغير (Δ%) = (القيمة الحالية – القيمة الماضية) / القيمة الماضية.

درجة الرفع التشغيلي = DOL = 1 / MSP

درجة الرفع التشغيلي =١ + (التكاليف الثابتة للعمليات التشغيلية /صافي الربح التشغيلي)

التغير في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب =

$$\Delta\ EBIT = DOL * \Delta\ Q\ or\ S$$

مخاطر النشاط (Operation Covariance) = معامل الارتباط بين عائد السوق(Rm) والعائد على الاستثمار(ROI) * الانحراف المعياري لعائد السوق

* الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار

معامل مخاطر النشاط (Operation Covariance Coefficient) = (معامل الارتباط بين عائد السوق(Rm) والعائد على الاستثمار(ROI) * الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار) / الانحراف المعياري لعائد السوق

مخاطر النشاط (Operation Coefficient of Variation) = الانحراف المعياري للربح التشغيلي / الوسط الحسابي للربح التشغيلي

مخاطر النشاط باستخدام التقلب في المبيعات = الانحراف المعياري للمبيعات / الوسط الحسابي للمبيعات

مخاطر النشاط باستخدام التقلب في تكلفة المبيعات = الانحراف المعياري لتكلفة المبيعات / الوسط الحسابي لتكلفة المبيعات

درجة الرفع المالي = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / (صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب – الفوائد – الأرباح الموزعة لحملة الأسهم الممتازة قبل الضرائب)

$$\textbf{DFL} = \textbf{EBIT} / (\textbf{EBIT} - I - (\textbf{Preferred Dividends} / (1 - T)))$$

درجة الرفع المالي = نسبة التغير في عائد السهم العادي / نسبة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب

$$\textbf{DFL} = \Delta \textbf{EPS} / \Delta \textbf{EBIT}$$

نسبة التغير في العائد على السهم العادي = درجة الرفع المالي * نسبة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب

$$\Delta \textbf{EPS} = \textbf{DFL} * \Delta \textbf{EBIT}$$

الرفع المالي = الديون / حقوق الملكية

E/FL = D

مضاعف الرفع المالي Financial Leverage Multiplier = العائد على حقوق الملكية مع الديون / العائد على حقوق الملكية بدون الديون

FLM = ROE With Debt / ROE Without Debt

ROE مع الديون = صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / (حقوق الملكية + الديون طويلة الأجل + السندات طويلة الأجل + الأسهم الممتازة)

درجة الرفع الكلي = درجة الرفع المالي × درجة الرفع التشغيلي

DTL = DOL X DFL

درجة الرفع الكلي = درجة الرفع المالي × درجة الرفع التشغيلي

Δ Q or S/ DTL = Δ EPS

نسبة التغير في العائد على السهم العادي = درجة الرفع الكلي × نسبة التغير في المبيعات

Δ Q or S* = DTL Δ EPS

نسب إدارة الذمم المدينة:

تكلفة الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة = معدل العائد على الاستثمار × الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة

الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة = الاستثمارات في الذمم المدينة للوضع الجديد – الاستثمارات في الذمم المدينة للوضع القديم

الاستثمارات في الذمم المدينة = كلفة المبيعات الآجلة / معدل دوران الذمم المدينة

الأرباح الإضافية من المبيعات الإضافية = المبيعات الإضافية × ربح الوحدة الواحدة

كلفة الديون المعدومة الإضافية = الديون المعدومة تحت الوضع الجديد – الديون المعدومة تحت الوضع القديم

كلفة الخصم النقدي = نسبة الخصم × المبيعات الآجلة

الفصل السادس
الأسس العامة لأساليب التحليل المالي

النسب المالية من الميزانية العمومية وقائمة الدخل
نسب الربحية:

حافة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب(EBIT) = المبيعات – إجمالي التكاليف = المبيعات – (تكاليف المبيعات المتغيرة + التكاليف الثابتة)

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = (سعر بيع الوحدة ×عدد الوحدات المباعة) – ((التكاليف المتغيرة للوحدة× عدد الوحدات المباعة) + التكاليف الثابتة)

حافة هامش الربح = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب EAT /صافي المبيعات

حافة الربح التشغيلي = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب EBIT / صافي المبيعات

حافة هامش صافي الربح = (صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب + صافي الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية) / صافي المبيعات

العائد على الموجودات EBIT = ROA / متوسط مجموع الموجودات

العائد على الاستثمار EAT = ROI / متوسط مجموع الموجودات

قيمة التغير في العائد على الاستثمار =التغير في الأرباح بعد الفوائد والضرائب / التغير في مجموع الأصول

$= \Delta$ Profit / Δ Total Assets Du Pont equation

قيمة التغير Δ = القيمة الحالية – القيمة الماضية

Δ Profit = الأرباح الحالية – (الأرباح الماضية + الفوائد على القروض لتمويل الزيادة في الأصول)

العائد على حقوق المساهمين العاديين ROE = (EAT – التوزيعات لحملة الأسهم المختارة)/ متوسط مجموع حقوق المساهمين العاديين

القوة الايرادية EP = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول

قيمة التغير في العائد على الأصول (Δ ROA) = قيمة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب (Δ EBIT) / قيمة التغير في مجموع الأصول (Δ Investment)

قيمة التغير في العائد على الأصول باستخدام معادلة Du Pont = [قيمة التغير في الأرباح (Δ Profit) / قيمة التغير في المبيعات (Δ Sales)] × [قيمة التغير في المبيعات (Δ Sales) / قيمة التغير في مجموع الأصول (Δ Investment)]

نسب السوق:

عائد السهم العادي EPS = (EAT – التوزيعات لحملة الأسهم المختارة)/ عدد الأسهم العادية المتداولة

توزيعات السهم العادي DPS = التوزيعات من الأرباح والمستلمة من قبل المساهمين العاديين/ عدد الأسهم العادية المتداولة

نسبة توزيع الأرباح Payout Ratio

EPS / DPS = Divided Payout Ratio

نسبة احتجاز الأرباح Retained Earnings Ratio

1 – DPS/EPS =

نسبة النمو في حقوق الملكية

(1- DPS/EPS) ×Equity Growth Ratio = ROE

ربح السهم العادي (غلة التوزيعات) Dividend Yield

DPS / P =

معدل الرسملة (E / P)

P /EPS =

مضاعف سعر السهم العادي Earnings Multiplier (مضاعف السعر السوقي للسهم Market Price Multiplier)

P / E =

نسبة ملكية المؤسسات Institutional Ownership =عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات / عدد أسهم الشركة المصدرة والمتداولة

القيمة الدفترية للسهم العادي = مجموع حقوق المساهمين العاديين/ عدد الأسهم العادية المتداول

معدل الضريبة الفعلي Effective Tax Rate = الضريبة المستحقة/ صافي الربح قبل الضريبة

نسب تقييم الملاءة على الأجل القصير (نسب السيولة):

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة =(النقدية + صافي المدينين + الأوراق المالية القابلة للتحويل + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – (المخزون + المدفوع مقدما)) / الخصوم المتداولة

نسبة النقدية = (النقدية + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

الحد الأدنى من النقدية = المصاريف النقدية السنوية (التشغيلية) / معدل دوران النقدية

نسب تقييم الكفاءة (نسب النشاط):

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / متوسط المدينين

متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ / معدل دوران الذمم المدينة

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

فترة الاحتفاظ بالمخزون = ٣٦٠ / معدل دوران المخزون

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / متوسط الدائنين

الدورة التشغيلية أو فترة التحويل (Operating Cycle or Conversion Cycle) =متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة +متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون

متوسط فترة الائتمان = ٣٦٠ / معدل دوران الذمم الدائنة

معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / متوسط صافي رأس المال العامل

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / متوسط الموجودات الثابتة

الدورة النقدية (Cash Cycle) = متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة+

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون – متوسط فترة دفع الذمم الدائنة

معدل دوران النقدية = ٣٦٠ / الدورة النقدية

نسب تقييم الملاءة على الأجل الطويل (نسب هيكل رأس المال ومعدلات التغطية):

نسبة صافي الأصول الثابتة الملموسة / الديون طويلة الأجل

نسبة التغطية للفوائد = EBIT / الفوائد المدينة

نسبة التغطية لخدمة الديون =EBIT / (الفوائد المدينة +(نصيب السنة من القروض طويلة الأجل / (١ – نسبة الضريبة)))

نسبة المديونية = مجموع المطلوبات / مجموع الأصول

نسبة الملكية (الرفع Gearing) = مجموع حقوق المساهمين العاديين / مجموع الأصول.

نسبة مضاعف الرفع المالي (Financial Leverage Multiplier) = مجموع الأصول / مجموع حقوق المساهمين العاديين

النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية

نسب تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

الاحتياجات النقدية الأساسية تشتمل **على:**–

المصاريف التشغيلية النقدية.

فوائد مدينة.

مصاريف رأسمالية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

نصيب السنة المدفوع من الالتزامات طويلة الأجل.

النقص في الدائنين.

إطفاء السندات.

مؤشر النقدية التشغيلية (Operating Cash Index)= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب

مؤشر النشاط التشغيلي (Operating Index)= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = صافي التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد + الضرائب

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي (Cash Flow Return on Assets)= صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

نسبة التدفق النقدي التشغيلي(Operating Cash Flow Ratio) = إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

نسب تقييم السيولة:

نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage) = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون (Interest Paid Ratio) = فوائد الديون (الفوائد المدينة) / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

نسبة الفوائد المدينة (الديون) إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية =صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون (الفوائد المدينة)

نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية(CFO) = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + النقدية / المطلوبات المتداولة

نسب تقييم سياسات التمويل:

نسبة التوزيعات النقدية(Dividends Paid Ratio)=التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة (Interest and Dividends Received Ratio) =المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

نسبة الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure Ratio) = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي (الزيادة في الأصول الثابتة) / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

تحليل التعادل

كمية المبيعات عند نقطة التعادل (بالوحدة) = إجمالي التكاليف الثابتة /عائد المساهمة الحدية للوحدة

عائد المساهمة الحدية للوحدة Contribution Margin = سعر بيع الوحدة الواحدة – التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة

قيمة المبيعات عند نقطة التعادل (بالدينار) = إجمالي التكاليف الثابتة /هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة (Gross Contribution Margin) = عائد المساهمة الحدية للوحدة / سعر بيع الوحدة

كمية المبيعات عند نقطة التعادل النقدية =(إجمالي التكاليف الثابتة – التدفقات الثابتة غير النقدية مثل قسط الاستهلاك) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

قيمة المبيعات عند نقطة التعادل النقدية =(إجمالي التكاليف الثابتة – التدفقات الثابتة غير النقدية مثل قسط الاستهلاك) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

كمية المبيعات بعد الفوائد عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

قيمة المبيعات بعد الفوائد عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

كمية المبيعات بعد الفوائد والضرائب عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة + الضرائب) / عائد المساهمة الحدية للوحدة.

قيمة المبيعات بعد الفوائد والضرائب عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة + الضرائب) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة.

كمية المبيعات عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية للوحدة.

قيمة المبيعات عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة.

كمية المبيعات عند ربح مستهدف بعد الضرائب = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف + الضريبة على الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية للوحدة.

قيمة المبيعات عند ربح مستهدف بعد الضرائب = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف + الضريبة على الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة.

كمية المبيعات التي تزيد عن كمية المبيعات عند نقطة التعادل (هامش الأمان) = كمية المبيعات المستهدفة – كمية المبيعات عند التعادل.

نسبة هامش الأمان Safety Margin Ratio = (كمية المبيعات المستهدفة – المبيعات عند نقطة التعادل) / كمية المبيعات المستهدفة.

= Margin of Safety Percentage (MSP)

MSP = 1 / DOL

DOL: درجة الرفع التشغيلي وتحسب: مجمل الربح / صافي الربح بعد الفوائد والضرائب.

قيمة المبيعات عند أية نقطة فوق نقطة التعادل = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة + الأرباح.

الأرباح = سعر بيع الوحدة × عدد الوحدات المباعة × نسبة هامش الربح المستهدف من سعر البيع.

أو

الأرباح = (سعر بيع الوحدة – تكاليف إنتاج الوحدة الكلية) × عدد الوحدات المباعة.

كمية المبيعات من أحد الأصناف عند تعامل الشركة مع أكثر من صنف = كمية المبيعات من جميع الأصناف × وزن الصنف في المزيج.

وزن الصنف في المزيج = الكمية المتعامل بها من الصنف / مجموع كميات الأصناف.

عائد المساهمة الحدية المرجح = مجموع (عائد المساهمة الحدية للصنف × نسبة كل صنف).

سعر الوحدة المرجح = مجموع (سعر بيع كل صنف × نسبة كل صنف).

كمية المبيعات لمزيج عند نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / عائد المساهمة الحدية المرجح.

قيمة المبيعات لمزيج عند نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / هامش عائد المساهمة الحدية المرجح.

هامش عائد المساهمة الحدية المرجح = عائد المساهمة الحدية المرجح /سعر الوحدة المرجح.

كمية المبيعات لمزيج عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية المرجح.

قيمة المبيعات لمزيج عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية المرجح.

الرفع المالي والتشغيلي:

درجة الرفع التشغيلي = (المبيعات – تكاليف المبيعات) / (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب).

DOL = (Sales – Cost of Goods Sold) / EBIT

درجة الرفع التشغيلي =

(كمية المبيعات × (سعر بيع الوحدة – تكاليف الوحدة المتغيرة)) / (كمية المبيعات × (سعر بيع الوحدة – تكاليف الوحدة المتغيرة) – التكاليف الثابتة)

DOL = Q (P – V.C) / (Q (P – V.C) – F.C)

درجة الرفع التشغيلي = (سعر بيع الوحدة – تكاليف الوحدة المتغيرة) /صافي

الربح قبل الفوائد والضرائب.

DOL = (P – V.C) / EBIT

درجة الرفع التشغيلي = نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب /نسبة التغير في كمية المبيعات (أو قيمة المبيعات).

/ Δ Q or S DOL = Δ EBIT

- S : قيمة المبيعات
- Q : كمية المبيعات

نسبة التغير(Δ%) = (القيمة الحالية – القيمة الماضية) / القيمة الماضية.

درجة الرفع التشغيلي = DOL = 1 / MSP

درجة الرفع التشغيلي =١ + (التكاليف الثابتة للعمليات التشغيلية / صافي الربح التشغيلي).

التغير في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب = Δ EBIT Δ Q * DOL = or S

مخاطر النشاط (Operation Covariance) = معامل الارتباط بين عائد السوق(Rm) والعائد على الاستثمار(ROI) * الانحراف المعياري لعائد السوق * الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار.

معامل مخاطر النشاط (Operation Covariance Coefficient) =(معامل الارتباط بين عائد السوق(Rm) والعائد على الاستثمار(ROI) * الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار)/الانحراف المعياري لعائد السوق.

مخاطر النشاط (Operation Coefficient of Variation) =الانحراف

المعياري للربح التشغيلي / الوسط الحسابي للربح التشغيلي.

مخاطر النشاط باستخدام التقلب في المبيعات = الانحراف المعياري للمبيعات / الوسط الحسابي للمبيعات.

مخاطر النشاط باستخدام التقلب في تكلفة المبيعات = الانحراف المعياري لتكلفة المبيعات / الوسط الحسابي لتكلفة المبيعات.

درجة الرفع المالي = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / (صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب – الفوائد – الأرباح الموزعة لحملة الأسهم الممتازة قبل الضرائب).

$$\mathbf{DFL = EBIT / (EBIT - I - (Preferred\ Dividends / (1 - T)))}$$

درجة الرفع المالي = نسبة التغير في عائد السهم العادي / نسبة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب.

$$\mathbf{DFL = \Delta EPS / \Delta EBIT}$$

نسبة التغير في العائد على السهم العادي = درجة الرفع المالي * نسبة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب.

$$\mathbf{\Delta EPS = DFL * \Delta EBIT}$$

الرفع المالي = الديون / حقوق الملكية.

$$\mathbf{FL = D/E}$$

مضاعف الرفع المالي Financial Leverage Multiplier = العائد على حقوق الملكية مع الديون / العائد على حقوق الملكية بدون الديون.

FLM = ROE With Debt / ROE Without Debt

ROE مع الديون = صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / (حقوق الملكية + الديون طويلة الأجل + السندات طويلة الأجل + الأسهم الممتازة).

درجة الرفع الكلي = درجة الرفع المالي × درجة الرفع التشغيلي = DTL DOL X DFL

درجة الرفع الكلي = درجة الرفع المالي × درجة الرفع التشغيلي Δ = DTL Δ Q or S/ EPS

نسبة التغير في العائد على السهم العادي = درجة الرفع الكلي × نسبة التغير في المبيعات. Δ Q or S* = DTL Δ EPS

نسب إدارة الذمم المدينة

تكلفة الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة = معدل العائد على الاستثمار × الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة.

الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة = الاستثمارات في الذمم المدينة للوضع الجديد – الاستثمارات في الذمم المدينة للوضع القديم.

الاستثمارات في الذمم المدينة = كلفة المبيعات الآجلة / معدل دوران الذمم المدينة.

الأرباح الإضافية من المبيعات الإضافية = المبيعات الإضافية × ربح الوحدة الواحدة.

كلفة الديون المعدومة الإضافية = الديون المعدومة تحت الوضع الجديد– الديون المعدومة تحت الوضع القديم.

كلفة الخصم النقدي = نسبة الخصم × المبيعات الآجلة.

الفصل السابع
السيولة في المصارف البنكية

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمّة في المصارف التجارية،وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن.

فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الإستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودّعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.

مشكلة الدراسة:

تكمن في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف التجارية الإحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بكل الإلتزامات المالية، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق أقصى الإستثمارات والأرباح.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف **الآتية:**

تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.

تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها.

تقييم الربحية من خلال معدلاتها.

توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.

فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية في أنّ بعض المصارف التجارية تستطيع التأثير والتحكم بحجم السيولة المصرفية المتوفرة لديها، ومن ثمّ فإنّها تستطيع إلى حدّ ما أن توجد توافق بين سيولتها وبين الربحية، وبعض المصارف الأخرى لا تتمكن من التحكم بحجم سيولتها المصرفية، وبالتالي يكون أكثر من المطلوب، بسبب ضعف وقلّة استثماراتها. وهناك مصارف أخرى تهتم بالربحية وتركز عليها أكثر من اهتمامها بالسيولة المصرفية.

حدود الدراسة:

إمتدّت الحدود الزمانية لثمان سنوات، ما بين (١٩٩٥-٢٠٠٢)، أمّا الحدود المكانية للدراسة، فقد تحدّدت بسبعة مصارف تجارية في المملكة الأردنية الهاشمية، من مجموع ستة عشر مصرفاً مسجّلاً في نشرات بورصة عمان للأوراق المالية. والمصارف **هي:**

الجدول (١) المصارف التجارية عيّنة البحث

ت	المصرف التجاري	تاريخ التأسيس	عدد الفروع		عدد العاملين
			داخل	خارج	
١	العربي	١٩٣٠	٣١	٧٥	٥٤٧١
٢	الأهلي الأردني	١٩٥٥	٥٢	١٠	١٤٦٦
٣	الأردن	١٩٦٠	٦٥	٥	١٤٠١
٤	القاهرة عمان	١٩٦٠	٤٦	٢٠	١٣٧٠
٥	الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٢	٩٢	٤	١٧٧٤
٦	الأردني الكويتي	١٩٧٦	٢٩	١	٥٣٨
٧	الإتحاد الإدّخار والإستثمار	١٩٧٨	١١	١	٢٨١

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها:

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنّها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع.(الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠،٩٣) وتُعرف بأنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع إلتزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.(أبو حمد، ٢٠٠٢، ١٨٥) أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير.(الهواري، ١٩٧٨، ٦٠)

يتبين من هذه التعاريف أنّ السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: **المتغير الأول** هو الأصول السائلة. **والمتغير الثاني** هو سحوبات المودّعين وطلبات الائتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتمّ تحويلها نتيجة هذا التصرف.

ومن ناحية أخرى فإنّ قيام المودّعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة.

ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ المصرف طلب من المودّعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللاقتصاد القومي ككل.

إنّ ضعف السيولة يذكرنا بتعثر بنك مصر، ولولا تدخّل الحكومة بدعم البنك، لحدَث تدهور في الاقتصاد الوطني، وإنّ إفلاس بنك أنترا في لبنان من الأمثلة على ما يحدث لمصرف نتيجة الطلب المفاجئ لأموال بعض الزبائن، ممّا دفعه على التوقف عن الدفع وإقفال أبوابه، ليس بسبب عجز في ميزانيته، وإنّما بسبب فقدانه السيولة.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، ككل مشكلة من المشكلات الرئيسة في إدارة المصرف، إذ أنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحّي بأرباحٍ كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو إنّ المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.

وفي أي شركة صناعية، فإنّه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقدية المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع أية مطلوبات من ناحية، ولا تكون هناك أصولاً سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أمّا المصارف التجارية، فإنّ الودائع الجارية والتوفير، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة إلاّ للاستجابة لطلب زبائنه، كما أنّه لا يتمكن أن يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن.

والذي يجعل المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين **سببين رئيسيين:**

الأول أنّ نسبة مطلوبتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، **والثاني** أنّ قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

المبحث الثاني: مكونات السيولة المصرفية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين **رئيسين:**

أولاً: الاحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً،(السبتي،١٩٩٠، ١٦) وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، **هي:**

النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات.

وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة.(الشماع، ١٩٧٥، ٣٧٢-٣٧٣)

الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني.

والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه

المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه.(العطار، قمر، عبد الواحد، ١٩٩١، ٦٤)

الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.(Hempel, *et al*-1994. 51)

الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث مشروعيتها القانونية إلى نوعين، **هما:**

الاحتياطيات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي.(الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠، ٩٥) والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللاحتياطيات القانونية فوائد، أهمها أنّها تُعدّ عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنّها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودّعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معيّنة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.(جميل، ٢٠٠٣، ٣)

كما وتعاني الإحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنّها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الإحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطيات زادت قابلية المصرف علا الإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إنّ وجود جزء من الاحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما:

الأول: مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية.

الثاني: تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل دَيناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها.(الشماع، ١٩٧٥، ٣٦٣)

الاحتياطيات العامة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية.(أبو أحمد، ٢٠٠٢، ١٨٩)

ثانياً: الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنّها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والاحتياطيات الثانوية تتكون من **جزئين وهما:**

الأول: محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

الجزء الثاني: من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعتبر بمثابة ادخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها،

وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطيات الثانوية.

المبحث الثالث: نظريات إدارة السيولة المصرفية:

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية، إلاّ أنّ أهمّها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات كما يأتي:

أولاً: نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح.

وطِبقاً لهذه النظرية، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة، **ويؤخذ على هذه النظرية:**

فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان

النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

لم تأخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إنّ عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أمّا بالنسبة لودائع التوفير، فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنّها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي. أمّا الودائع الثابتة، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلاّ في مواعيد استحقاقها.(أرشيد، جوده، ١٩٩٩، ١٠٠-١٠١)

قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدَورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

ثانياً: نظرية إمكانية التحويل:

تعتمد هذه النظرية أساساً على أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف

تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.(أبو حمد، ٢٠٠٢، ١٩٣)، (أرشيد، جوده، ١٩٩٩، ١٠١)

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكّن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين ...) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها.(أرشيد، جوده، ١٩٩٩، ١٠١)

رابعاً: نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أنّ المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء.

وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإنّ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون.(Runlett, 1977, p.52)

وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق،

ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول.(Christy & Roden, 1978, p. 109)

كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول.(Mc Carty, 1982, p. 142) وودائع سوق النقد.(Rose *et al*, 1993, p. 156) وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنّها تعمل على زيادة أرباح المصرف.

المبحث الرابع: تقييم كفاية السيولة المصرفية:

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية.

والسيولة تمثل سيفاً ذا حدّين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف.

ومن جهة أخرى، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي:(رمضان، جودة، ٢٠٠٠، ٢٧٣)، (يونس، ١٩٩٥، ١٦٩)، (أبو حمد، ٢٠٠٢، ١٩٥-١٩٧)

أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة **الآتية:**

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times ١٠٠$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنّه يقلل نسبة الاحتياطي

القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة **الآتية**:

سبة الاحتياطي القانوني = (لنقد لدى البنك المركزي ÷ لودائع وما في حكمها) × ١٠٠

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف.

كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة **الآتية**:

سبة السيولة القانونية= (لاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية ÷ لودائع وما في حكمها) × ١٠٠

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعاً: نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة **الآتية:**

$$\text{سبة التوظيف} = \frac{\text{لقروض والسلف}}{\text{لودائع وما في حكمها}} \times ١٠٠$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المبحث الخامس: تقييم ربحية المصرف:

للربح مفهوم محاسبي وآخر اقتصادي، فمن الناحية المحاسبية، هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أمّا من الناحية الاقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة.

وتسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرّض للدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطيات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدّة للتوزيع.

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنّه يتمّ الاعتماد على عدّة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أنّ الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأنّ عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، **وفيما يلي أهم نسب الأرباح:**(طه، ١٩٩٩، ١٩٠-١٩١)

معدل العائد على الاستثمار:

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه أبضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، **وكما يأتي:**

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times ١٠٠$$

معدل العائد على الملكية:

يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وهذا يعني أنّ

هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أموال المصرف، وإدرار الأرباح،

ويمكن التعبير عن هذا المعدل **كما يأتي:**

معدل العائد على الملكية = (صافي الدخل ÷ رأس المال الممتلك) × ١٠٠

معدل العائد على الودائع:

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل ÷ مجموع الودائع) × ١٠٠

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: عرض وتحليل مؤشرات السيولة:

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لأهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية في عينة المصارف الأردنية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢).

أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

يُظهر الجدول (٢) أنّ هذه النسبة ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً في مصرفين، هما العربي والأهلي الأردني، حيث ارتفعت من (٤٣.٨٤%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٥.٢٥%) عام ٢٠٠٢ في المصرف العربي، ومن (٤١.٧٨%) عام ٢٠٠٠ إلى (٥١.٤٣%) عام ٢٠٠٢ في المصرف الأهلي الأردني، وانخفضت في بقية المصارف عينة البحث (الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، حيث انخفضت نسبة الرصيد النقدي في المصرف الأردني من (٤٧.٤٩%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٢.٨١%) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل انخفضت من (٥٠.٦٩%)

عام ٢٠٠٠ إلى (٤٤.٥٧%) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل انخفضت من (٥٠.٦٩%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٤.٥٧%) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإتحاد للادخار والاستثمار انخفضت من (٥٠.٦٧%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٣.٨٥%) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الأردني الكويتي انخفضت من (٥٣.٧١%) إلى (٤٧.٧٢%) لنفس الفترة الزمنية، وفي مصرف القاهرة عمان انخفضت من (٥٤.٥٩%) إلى (٥٤.٤٩%) كذلك لذات الفترة الزمنية. وهذه النتائج تشير إلى أنّ المصرفين العربي والأهلي الأردني تمتعا بقدرة نسبية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمتيهما والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية المصارف عينة البحث.

الجدول (٢): نسبة الرصيد النقدي لعينة المصارف الأردنية، (%)

مصرف / سنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
٢٠٠٠	٤٣.٨٤	٤٧.٤٩	٥٠.٦٩	٤١.٧٨	٥٠.٦٧	٥٣.٧١	٥٤.٥٩
٢٠٠١	٤٣.٩١	٤٤.٦١	٤٢.٩٠	٤٣.٥٩	٤٣.٩٢	٤٧.٦٢	٥١.٧٤
٢٠٠٢	٤٥.٢٥	٤٢.٨١	٤٤.٥٧	٥١.٤٢	٤٣.٨٥	٤٧.٧٢	٥٤.٤٩

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني:

نظراً لعدم توفر بيانات مستقلة عن الأرصدة النقدية المودعة من قبل المصارف التجارية لدى البنك المركزي كنسبة من ودائعها، بل كانت مضافة إلى الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها هذه المصارف التجارية، فقد تمّ أخذ الرصيدين معاً لقياس

نسبة الاحتياطي القانوني.

وقد أظهرت نتائج الجدول (٣) أنّ هذه النسبة تزايدت بشكل بسيط في خمسة مصارف، هي: العربي، الأردن، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان، وانخفضت في مصرفين فقط هما الإسكان للتجارة والتمويل، والإتحاد للادخار والاستثمار، حيث انخفضت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (٣٢.٠٨%) عام ٢٠٠٠ إلى (٢٧.٣١%) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإتحاد للادخار والاستثمار من (٣٠.٦٢%) إلى (١٧.٩٦%) لذات الفترة الزمنية.

وهذا الانخفاض يعود إلى تناقص الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي، إذ انخفضت هذه الأرصدة في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (٧٠٣٠١٥) ألف دينار عام ٢٠٠٠ إلى (٦٧٠٤٥١) ألف دينار عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإتحاد للادخار والاستثمار من (٧٢٩١٣) ألف دينار إلى (٦٠٧٥٧) ألف دينار لذات الفترة الزمنية، على الرغم من حدوث زيادات في حجم الودائع وما في حكمها، إذ ازدادت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (١٣٨٦٩٥٧) ألف دينار إلى (١٥٠٤٣٣٧) ألف دينار لذات الفترة الزمنية، وفي مصرف الإتحاد للادخار والاستثمار ازدادت من (٢٣٨١٠٩) ألف دينار إلى (٣٣٨٢٩٥) ألف دينار لذات الفترة الزمنية.

وهذا يعني أنّ هذين المصرفين اعتمدا سياسة تقليل الأرصدة النقدية لديهما من أجل تدعيم السياسة الإقراضية والاستثمارية، وهذا أثّر في إمكانية المصرفين في تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني سيكون تأثيرها عكسياً على الأرباح. أما المصارف الخمسة التي ارتفعت فيها النسبة، فيلاحظ

أنّ حجم الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي قد ارتفعت خلال فترة الدراسة، وكذلك حجم الودائع وما في حكمها ارتفعت لديها خلال ذات الفترة الزمنية، مما مكنها من أن تهتم بالسيولة المصرفية أكثر من غيرها، مع مراعاتها لهدف الربحية.

الجدول (٣): نسبة الاحتياطي القانوني لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف / السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
٢٠٠٠	١١.٠٠	٢٥.٥٩	٣٢.٠٨	١٦.٢٦	٣٠.٦٢	٢٧.٥١	٢٥.٩٠
٢٠٠١	١٢.١٥	٢٥.٢٧	٢٢.٦٥	١٧.٤١	٢٧.١٨	٢١.٧١	٢٤.١١
٢٠٠٢	١٢.٩٢	٢٦.٣٧	٢٧.٣١	١٩.٠٠	١٧.٩٦	٢٩.١٤	٣١.١٨

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

يبين الجدول (٤) أنّ هذه النسبة حققت ارتفاعاً بسيطاً في خمسة مصارف هي (العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، حيث ارتفعت في المصرف العربي من (١٠٧.٨٤%) عام ٢٠٠٠ إلى (١٠٩.٦١%) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (١١٥.٦٩%) إلى (١١٦.٧٤%) لذات الفترة، وفي مصارف الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان ارتفعت من (١٠٨.٧٥%) إلى (١٠٦.٩٢%)، (١٠٤.٠٣%) إلى (١٠٩.٦٦%)، (١٠٧.٩٠%) إلى (١٠٦.٠٦%) على التوالي لذات الفترة الزمنية. أمّا

المصرفين الأردن والأهلي الأردني، فقد انخفضت فيهما نسبة السيولة القانونية من (١٠٥.١٩%) إلى (١٠٩.٣٩%)، (١٠٨.٧٥%) إلى (١٠٦.٩٢%) على التوالي لذات الفترة الزمنية.

وعند التدقيق في قيم بسط النسبة ومقامها نجد أنّ بسط النسبة المتكون من الأموال السائلة، التي تحتفظ بها المصارف التجارية عينة البحث في خزائنها، ولدى البنك المركزي مضافاً إليها الأنواع الأخرى المختلفة من الاستثمارات في كل المصارف قد ارتفعت، وكذلك فإنّ قيم مقام النسبة المتكونة من إجمالي الودائع، وما في حكمها قد ارتفعت هي الأخرى أيضاً، ولكن معدل الزيادة في بسط النسبة كان أكبر من مقامها، فظهرت نسبة السيولة القانونية مرتفعة في خمسة مصارف، وتناقصت في المصرفين الآخرين.

وهذا يعني أنّ سياسة المصارف فيما يتعلق بهدف السيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف، وحجم رأسمالها الممتلك، وعدد فروعها وأماكن تواجدها، ومدى مهارة وكفاءة أجهزتها الإدارية، وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية.

الجدول(٤): نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف التجارية الأردنية،(%)

مصرف / سنة	عربي	لأردن	لإسكان لتجارة والتمويل	لأهلي لأردني	لإتحاد للادخار والاستثمار	لأردني لكويتي	قاهرة عمان
٢٠٠	١٠٧.٨٤	١٠٥.١٩	١١٥.٦٩	١٠٩.٣٩	١٠٨.٧٥	١٠٦.٩٢	١٠٤.٠١
٢٠٠	١٠٨.٦٢	١٠٥.١٨	١١٦.٣١	١٠٤.٠٧	١٠٨.٢٩	١٠٧.٨٢	١٠٥.٥٠

٢٠٠٢	١٠٩.٦١	١٠٣.٩٨	١١٦.٧٤	١٠٦.٦٦	١٠٩.٦٦	١٠٧.٩٠	١٠٦.٠٢

رابعاً: نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على استخدام الودائع المختلفة لتلبية طلبات الزبائن من القروض والسلف. ويظهر الجدول (٥) أنّ هذه النسبة تناقصت بشكل طفيف في كل من المصارف: العربي، الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، والأهلي الأردني، من (٤٢.٣٢%)، (٤٩.٢٧%)، (٤٣.١٧%)، (٥٠.٠٨%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٠.٩٢%)، (٤٨.١٣%)، (٤٣.٠٢%)، (٤٠.٧٠%) عام ٢٠٠٢ على التوالي.

وهذا يفسر أنّ هذه المجموعة من المصارف تؤكد على هدف السيولة المصرفية، وتتأنّى في سياستها الإقراضية إلى حدّ ما، وبالتالي، فإنّها تمتلك القدرة على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

أما المصارف التي ارتفعت فيها نسبة التوظيف فهي: الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان، حيث ارتفعت من (٤٥.٣٥%)، (٤٠.٣٣%)، (٣٧.٤٧%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٦.٢٦%)، (٤٩.٢٤%)، (٣٨.٣٥%) عام ٢٠٠٢ على التوالي.

وهذا يعني أنّ هذه المصارف اعتمدت سياسة زيادة القروض والسلف الممنوحة من الودائع وما في حكمها التي بحوزتها، مما عزّز من إمكانيتها على تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيرها إيجابياً على أرباحها، إلاّ أنّه في ذات الوقت تُعدّ إنذاراً لإدارات هذه المصارف على أخذ الحيطة

والتروّي عند منح أيّة قروض، إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه السياسة ستؤثر في سيولة المصارف سلبياً، ومن ثمّ في قدرتها على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

الجدول (٥): نسبة التوظيف لعينة المصارف التجارية الأردنية، (%)

المصرف / السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
٢٠٠٠	٤٢.٣٢	٤٩.٢٧	٤٣.١٧	٥٠.٠٨	٤٥.٣٥	٤٠.٣٢	٣٧.٤١
٢٠٠١	٤١.٤٤	٥٠.٩١	٤٣.٤٤	٤٧.٣٠	٥١.٢٢	٤٨.٦٨	٣٩.٤٤
٢٠٠٢	٤٠.٩٢	٤٨.١٢	٤٣.٠٢	٤٠.٧٠	٤٦.٢٦	٤٩.٢٤	٣٨.٣٤

المبحث الثاني: عرض وتحليل مؤشرات الربحية:

تتناول هذه الفقرة تحليلاً لأهمّ مؤشرات الربحية لعينة من المصارف الأردنية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢).

أولاً: معدل العائد على الاستثمار:

يُظهر الجدول (٧) أنّ أعلى معدلات العائد كانت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل مقارنة بالمصارف الأخرى. وكانت طبيعتها متزايدة خلال فترة التسعينات، حيث تزايدت من (٣.٧٦%) عام (١٩٩٥) إلى (٥.٠٦%)، (٧.١٠%) و(٤.٦٧%) للأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي.

ثم بعد ذلك انخفضت ثم ارتفعت ووصلت إلى (١.٢٤%) عام ٢٠٠٢، وهذا يعود إلى تمكن المصرف الذي يتميز بكثرة عدد فروعه في المملكة الأردنية مقارنة بالمصارف الأخرى، حيث بلغ عددها (٩٣) فرعاً من تحقيق زيادات كبيرة في صافي دخله، خاصة خلال فترة التسعينات، حيث ارتفع من (٩٣٤٨) ألف

دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٥٧٨٠) ألف دينار عام ١٩٩٧، وإلى (٢٤٦١٥) ألف دينار عام ١٩٩٩. ولكن بعد ذلك انخفض صافي الدخل في ٢٠٠٠، ثم عاود الزيادة حتى وصل إلى (٢٢٠١١) ألف دينار عام ٢٠٠٢، وهو أعلى مما في السنة الأولى للبحث.

أما المصرف العربي، الذي يتميز بقدمه حيث أسس سنة ١٩٣٠، وزيادة عدد فروعه العاملة في خارج المملكة الأردنية، إذ يبلغ عددها (٧٥) فرعاً، إضافة إلى (٣١) فرعاً في الداخل. أتصف فيه معدل العائد على الاستثمار باستقراره مع زيادات بسيطة فيه، خاصة في النصف الثاني من التسعينات، وإنّ أقل معدل له كان (٠.٨٧%) في السنة الأولى من البحث. وهذا ينمّ عن استقرار أرباحه وزيادتها، نتيجة لتنوع استثماراته، وثبات سياسته الإدارية، وبيانات صافي الدخل توضّح ذلك.

أمّا مصرف الأردن، فإنّ معدل العائد على الاستثمار ابتدأ بنسبة (٠.٦٤%) عام ١٩٩٥، ووصل إلى حد الصفر عام ١٩٩٧، ثم بعد ذلك أخذ بالارتفاع الحثيث حتى بلغ (١.٠%) عام ٢٠٠٢. وإذا نظرنا إلى مكونات هذا المعدل، نجد أنّ المقام اتصف بالزيادة المستمرة خلال فترة البحث، إذ ارتفع من (٤٥٦٨٥٨) ألف دينار عام ١٩٩٥ إلى (٥٣٥٩٥٥) ألف دينار عام ١٩٩٧، وإلى (٦٠٤١٤٦) ألف دينار عام ١٩٩٩، وإلى (٨٠٦٥٤٨) ألف دينار عام ٢٠٠٢. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فإنّه ارتفع في السنتين الأوليتين للبحث من (٢٩١٠) ألف دينار إلى (٤٩٩٢) ألف دينار عام ١٩٩٦ ، ثم انخفض

حتى وصل إلى الصفر، ثم بعد ذلك أخذ بالزيادة ووصل إلى أعلى مستوى له عام ٢٠٠١، إذ بلغ (١١٥٢٨) ألف دينار، وهذا مؤشر على أنّ هناك إخفاقات في أداء المصرف خاصة عام ١٩٩٧، حيث لم يحقق فيها أية أرباح تُذكر.

أما مصرف الأردني الكويتي، فيظهر الجدول (٧) أنّ معدل العائد على الاستثمار، أخذ يتحسن بشكل واضح في السنوات الأربعة الأخيرة من البحث، إذ ارتفع من (٠.١٣%) عام ١٩٩٥ إلى (٠.٢١%)، (٠.٩٥%) (١.٣٠%)،(١.٦٢%) للأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي. وهذا يعني أنّ المصرف أخذ يجد طريقه الصحيح في مجال الاستثمار في الأوراق التجارية والمالية، ويحقق من خلالها جزءاً من أرباحه.

أما المصارف الأخرى، وهي: الأهلي الأردني، الإتحاد للادخار والاستثمار والقاهرة عمان، فإنّها ليس فقط لم تحقق في سنوات معينة أرباحاً، وإنّما تحملت خسائر ولفترة زمنية أكثر من سنة واحدة، لذلك كان معدل العائد على الاستثمار فيها سالباً، فبلغ في مصرف الأهلي الأردني (١.٨٤%) عام ١٩٩٩، (٠.٠%) عام ٢٠٠٠، و(٠.٢٤%) عام ٢٠٠٢.

وفي مصرف الإتحاد للادخار والاستثمار وصل إلى (٠.٤١%) (٠.٣٥%) لعامَي ١٩٩٦، ١٩٩٧.

وبلغ في مصرف القاهرة عمان إلى (٠.١٨%) و(٠.١٦%) لعامَي ٢٠٠١، ٢٠٠٢. وهذا يشير إلى أنّ هذه المصارف لم توفق ولعدد من السنوات في اختيار المحفظة الاستثمارية التي تحقق لها الأرباح رغم قدم معظمها في النشاط

المصرفي، إضافة إلى الظروف البيئية الداخلية والخارجية وثورة الاتصالات، وتوسع انتشار المصارف الأجنبية في ظل مفهوم العولمة أثرت على نشاطات المصارف العربية ومن ثم أرباحها.

الجدول (٧): معدل العائد على الاستثمار لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف / السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٠.٨١	٠.٦٤	٣.٧٦	١.٢٥	٠.٠٧	٠.١٢	٠.٨
١٩٩٦	٠.٩٢	٠.٩٢	٢.٩٩	٠.٨١	(٠.٤١)	٠.٢٥	٠.٥١
١٩٩٧	١.٠٠	٠	٥.٠٦	٠.٦٨	(٠.٣٥)	٠.١٨	٠.٤
١٩٩٨	١.٠٨	٠.٠٦	٧.١٠	٠.٣٢	٠.٥٩	٠.١٨	٠.٣
١٩٩٩	٠.٩٥	٠.٠٦	٤.٦١	(١.٨٤)	١.٣٠	٠.٢١	٠.٢
٢٠٠٠	٠.٩٤	٠.٧٥	٠.٧٢	٠	٠.١٢	٠.٩٥	٠.٤١
٢٠٠١	٠.٩٦	١.٥٦	١.٢٩	٠.٠١	٠.٦٢	١.٣٠	(٠.١٨)
٢٠٠٢	٠.٨٨	١.٠٠	١.٢٤	(٠.٢٤)	٠.٨٨	١.٦٢	٠.١٦

الجدول (٨): صافي الدخل

(صافي الربح بعد الضريبة) لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف / السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار الاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٨٠٤٥٥	٢٩١٠	٩٣٤٨	٥٢٨٦	١٢٥	١٣٨٠	٤٨٣
١٩٩٦	٩٥٦٥٥	٤٩٩٢	٨٣٦٥	٣٥٨٤	(٧٩٦)	٢٨١١	٣٧١
١٩٩٧	١٠٧٦٥٥	٠	١٥٧٨٠	٥١٧٠	(٦٣٦٣)	٢٤١٢	٣٩٣
١٩٩٨	١٢٦٤٥٥	٢٤٩	٢٤٦١٥	٢٦٥٠	٣٠٨٢	٢٥٢٠	٣٣٦
١٩٩٩	١٢٠٤٥٥	٣٣٩	١٧٦٩٩	(١٦٧٥٠)	٢٩١١	٣٢٢٤	٢١٠

٢٠٠	١٣٠٢٠	٥٠٨٩	١١٨١٩	.	٣١١	٥١٦٢	٣٨٣
٢٠٠	١٣٩٢٠	١١٥٢٨	٢٢٠١١	١٥٩	١٩٤٢	٧٤١١	(١٧١٠
٢٠٠	١٣٠٢٠	٨٠٨١	٢٢٠١١	(٣٣٢٣)	٣٢٨٢	١٠١٣٠	(١٤٤١)

الجدول (٩): إجمالي الموجودات لعينة المصارف الأردنية، (ألف دينار)

مصرف / سنة	عربي	لأردن	لإسكان للتجارة التمويل	لأهلي لأردني	لإتحاد للادخار الاستثمار	لأردني لكويتي	قاهرة عمان
١٩٩	٩٢٩٥٦٢٩	٤٥٦٨٥٨	٢٤٨٥٦٧	٤٢٣٩٧٢	١٩٠٥٢٨	١١٠٣٤٤٦	٦٠٠٠١
١٩٩	١٠٣٣٨١٣٥	٥٣٤٢٢٥	٢٧٩٢٧٧	٤٤٣٥٠٤	١٩٢٦٩٥	١١٣٦٢٢٢	٧٠٠٥٤
١٩٩	١٠٧٦١٠٧٥	٥٣٥٩٥٥	٣١١٨٤١	٧٥٥٣٤٢	١٨٤١٢٢	١٣٥٠٨٠٢	٧٩٥٠٢
١٩٩	١١٧٤٣٤٥٠	٥٧٥٦٩٢	٣٤٦٦٣٩	٨٠٥٣١٨	١٩٤١٤٥	١٤١٧٦٧٨	٨٥٤٥٣
١٩٩	١٢٦١٤٩٤٦	٦٠٤١٤٦	٣٧٨٩٩٦	٩١٠٩٥٢	٢٢٣٩٥٦	١٥٤٩٢٥٤	٨٦٤٣٦
٢٠٠	١٣٨٤٥١٠٤	٦٧٨٢٦٢	١٦٢٣٢٤٥	١١٨٤١٠٩	٢٦٦٠٠٢	٥٤٥٣٤٦	٨٨٤٨٠
٢٠٠	١٤٥٤٨٨٣٥	٧٣٧٣٦٥	١٧٠٨٨١١	١٣٥٣٩٢٢	٣٠٦٢٧٧	٥٦٩٩٨٢	٩٣٠١٢
٢٠٠	١٤٧١٤١٥٢	٨٠٦٥٤٨	١٧٦٩٥١٧	١٣٨٤٨٦٧	٣٧١٤٢٤	٦٢٥١٢٢	٨٩٦١٨

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية:

يبين الجدول (١٠) أنّ معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل من المصرف العربي ومصرف الإسكان للتجارة والتمويل والمصرف الأهلي الأردني ومصرف القاهرة عمان، ومتزايداً في المصرف الأردني الكويتي، ومتذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في مصرف الأردن والإتحاد للادخار والاستثمار، وعند التدقيق في مكونات العائد، يلاحظ أنّ رأس المال الممتلك (حق الملكية) كان متزايداً في كل المصارف خلال فترة البحث، باستثناء المصرف الأردني وللسنوات الأخيرة منه فقط. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فقد

تبيّن من خلال التحليل للمعدل السابق، أنّه كان غير مستقراً. ووصل إلى حد الصفر، وإلى قيمة سالبة لعدد من السنوات ولعدد من المصارف، وهذا يوضّح أنّ هذه المصارف لم تستطع أن تستخدم رأسمالها الممتلك بصورة تمكنها من تعظيم أرباحها، أو على الأقل المحافظة على أرباحها السابقة. بل تعدّى الأمر إلى تحملها قدراً من الخسائر، وهذا يعني أنّها رغم قدم عملها في النشاط المصرفي، وكثرة فروعها في الخارج والداخل، التي أصبحت في بعضها تشكل عبئاً بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة والمتغيرة.

وهذا مما يدعو إلى التفكير في الاندماج، وعلى الأقل في الفروع التي تعاني من تعثّر مستمر في أرباحها، كذلك إلى إعادة تقييم سياساتها وبرامجها والإستشراق الدقيق بظروف السوق والمتغيرات الدولية إلى أقصى قدَر ممكن.

الجدول (١٠): معدل العائد على حق الملكية لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف / السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	١٤.٥٨	١٢.٠٢	٤٦.٩٩	١٣.٦٧	١.١٤	١.٧٧	٢٢.٦١
١٩٩٦	١٥.١٨	١٧.١٤	٣٨.٠٢	٩.٠٢	(٣.٥٩)	٣.٤٧	١٤.٨٢
١٩٩٧	١٤.٩٥	٠	٤٨.٩٦	٧.٣٩	(٢٩.٤٨)	١.١٤	٨.٥٦
١٩٩٨	١٥.٤٢	١.٠١	٧٠.٩٠	٣.٥٩	١٢.٥٠	١.١٤	٧.١٠
١٩٩٩	١٣.١٨	٠.٩٧	٤٩.٢٩	(٢٩.٣٩)	١٠.٥٦	١.٤٤	٥.٥٩
٢٠٠٠	١٢.٢٨	١١.٥٥	٥.٠٠	٠	١.١٢	١٢.٥٨	٩.٢٨
٢٠٠١	١١.٩٢	٢٠.٧٤	٨.٥٨	٠.٢٢	٦.٣٩	١٣.٧٧	(٣.٢٦)
٢٠٠٢	١٠.١٢	١٣.٢٤	٨.٣٠	(٥.١٨)	٩.٩١	١٧.٥٦	(٣.٦١)

الجدول (١١): رأس المال الممتلك لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف / السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٥٥٢٠٠٠	٢٤١٨١	١٩٨٩٢	٣٨٦٧٧	١٠٩٥٤	٧٧٧٧٦	٢١٣٩٩
١٩٩٦	٦٣٠٠٠٠	٢٩١١٨	٢١٩٩٤	٣٩٧٠١	٢٢١٥٧	٨١٢٦٨	٢٥٠٦٠
١٩٩٧	٧٢٠٠٠٠	٣٣٥٨٧	٣٢٢٣٢	٦٩٩٨٢	٢١٥٨٦	٢١٢٣٥٢	٢٨١٩٢
١٩٩٨	٨٢٠٠٠٠	٣٤٧١٧	٣٤٧١٧	٧٣٨٤٠	٢٤٦٧٠	٢٢١٩٠٢	٣٥٥١١
١٩٩٩	٩١٤٠٠٠	٣٥٠٥٥	٣٥٩٠٥	٥٦٩٨٩	٢٧٥٨١	٢٢٤٥٣٧	٣٧٥٦١
٢٠٠٠	١٠٦٠١٦٢	٤٤٠٣٥	٢٣٦٢٨٨	٦٦٤٠٤	٢٧٨٩٢	٤١٠٣٢	٤١٣٤٨
٢٠٠١	١١٦٧٩٣٢	٥٥٦٠٢	٢٥٦٤٥٥	٦٩٣١٠	٣٠٤١٢	٥٣٨٣٠	٥٢٤٩١
٢٠٠٢	١٢٨٦٠٢٦	١٦٠٥٥	٢٦٥١٨٠	٦٤١٢٩	٣٣١٢٩	٥٧٦٧٥	٣٩٩٥٠

ثالثاً: معدل العائد على الودائع:

يُظهر الجدول (١٢) تزايداً واضحاً لهذا المعدل في كل من مصرف الأردن ومصرف الإتحاد للادخار ومصرف الأردني الكويتي، واستقراراً نسبياً في المصرف العربي ومصرف القاهرة عمان، وانخفاضاً في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف الأهلي الأردني. وعند دراسة إجمالي الودائع في الجدول (١٣) يتبين أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ولجميع المصارف، باستثناء مصرف الأردني الكويتي الذي انخفض فيه إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أنه مع زيادة حجم الودائع، فإن معدل العائد عليها، كان متناقصاً لطول فترة الدراسة، وسالباً لعدد من سنواتها في عدد من مصارف عينة الدراسة، كالمصرف الأهلي الأردني، الإتحاد للادخار والاستثمار، والقاهرة عمان. وهذا

يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الودائع، وهذا يؤكد الحقيقة التي ذكرت من أنّ عدداً من هذه المصارف ظلّت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطلوبات والموجودات، دون أن تتأثر كثيراً بالتغيرات الكبيرة والمتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية.

الجدول (١٢): معدل العائد على الودائع لعينة المصارف الأردنية (%)

المصرف / السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	١.٠١	٠.٧٦	٤.٥٥	١.٦٤	٠.٠٨	٠.١٦	٠.٩٢
١٩٩٦	١.٠٨	١.٠٩	٣.٥٢	١.٠٨	(٠.٥١)	٠.٣١	٠.٦٠
١٩٩٧	١.١٢	٠	٦.٢٩	٠.٨٧	(٤.٣١)	٠.٢٤	٠.٥٢
١٩٩٨	١.٢١	٠.٠٧	٨.٨٨	٠.٤٤	٢.٠٥	٠.٢٤	٠.٤٢
١٩٩٩	١.٠٨	٠.٠٧	٥.٩٢	(٢.٤٣)	١.٦٩	٠.٢٧	٠.٢٩
٢٠٠٠	١.١٢	٠.٩٢	٠.٩٢	٠	٠.١٥	١.٢٦	٠.٥١
٢٠٠١	١.١٤	١.٩٩	١.٨٦	٠.٠٢	٠.٨٥	١.٨٤	(٠.٢٣)
٢٠٠٢	١.٠١	١.٢٢	١.٦١	(٠.٣٢)	١.٠٧	٢.٢٤	(٠.١٩)

الجدول (١٣): إجمالي الودائع لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف / السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٧٩٨٣٣٠٦	٣٨٤٤٧٢	٢٠٥٣٢٦	٣٢١٥٢٧	١٦٢٩١٢	٨٨٥٠٤٥	٥٢١٥٢٥
١٩٩٦	٨٨٦٩٠٢٨	٤٥٧٥٦٧	٢٣٧٤٢٢	٣٣٠٥٦٦	١٥٥٢٩٢	٩١٧٥٩٥	٦١٤٣٣٨
١٩٩٧	٩٦٣٠٠٠١	٤٤٨٠١٤	٢٥٠٨١٠	٥٩٥٨٩٩	١٤٧٦١١	٩٨٧٨٥٢	٦٩٧٣٧٧
١٩٩٨	١٠٤١١٩٦٩	٤٦٥٦٩٤	٢٧٧٣٥٠	٦٠٨٣٣٩	١٥٠٠٢٥	١٠٦٧٣٠٨	٧٣٠٦٣٨
١٩٩٩	١١١٨٧١٥٤	٤٨٤١٠٢	٢٩٨٦٨٨	٦٩٠٥٤٢	١٧٢٧١١	١٢٠١٠٦٦	٧٢٥٨١
٢٠٠٠	١١٥٦٣٧٦٥	٥٤٥٨١٤	١٢٦٥٧٤٧	٨٨٢٧٩٥	٢٠٦٨٣٩	٤٠٨٦١٤	٧٤٧٠٢٥
٢٠٠١	١٢٢٤٨٥٩٨	٥٧٩٥٨١	١٣١٣٢٢٤	١٠٠٢٢٥٠	٢٢٨٢٧٦	٤٠٣٧٨٠	٧٥٣٨٨٩
٢٠٠٢	١٢١٦٢٢٤٧	٦٥٨٦١٠	١٣٦٣٧٩٤	١٠٣٧٣٦٢	٣٠٥٥٢٢	٤٥٢١٣٨	٧٤٨٧٥٨

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

يمكن عرض أهم الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من الدراسة العملية لعينة المصارف التجارية الأردنية، **وكما يأتي:**

أظهرت الدراسة أنّ نسبة الرصيد النقدي انخفضت في خمسة مصارف (الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، وارتفعت في المصرفين الباقيين (العربي والأهلي الأردني).

بيّنت النتائج أنّ نسبة الاحتياطي القانوني قد تزايدت في خمسة مصارف (العربي، الأردن، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي والقاهرة عمان)، وانخفضت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف الإتحاد للادخار والاستثمار.

أوضحت النتائج أنّ نسبة السيولة القانونية ارتفعت في كل من المصارف (العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي والقاهرة عمان)، وانخفضت في المصرفين الأردن والأهلي الأردني.

أوضحت النتائج أنّ نسبة التوظيف قد انخفضت في كل من المصارف: العربي، الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الأهلي الأردني، وارتفعت في مصرف الإتحاد للادخار والاستثمار، ومصرف الأردني الكويتي ومصرف القاهرة عمان.

من خلال النتائج أعلاه، يمكن ترتيب المصارف عينة الدراسة من حيث السيولة المصرفية كما يأتي: المصرف العربي في المقدمة، ثم المصرف الأهلي الأردني، وبعد ذلك كل من المصارف: الأردني، الأردني الكويتي، القاهرة عمان، والإسكان للتجارة والتمويل. وأقل المصارف سيولة هو مصرف الإتحاد للادخار والاستثمار.

أظهرت النتائج أنّ معدّل العائد على الاستثمار اتّصف بالاستقرار النسبي في مصرف العربي، وبالارتفاع المتواضع في كل من المصارف: الأردن، الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، وبالانخفاض القليل في كل من المصارف: الأهلي الأردني، القاهرة عمان، أما مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، فقد ارتفع المعدل في النصف الأول لفترة الدراسة، وانخفض في نصفها الثاني.

بيّنت النتائج أنّ معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل مكان من المصارف: العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الأهلي الأردني، والقاهرة عمان. ومتزايد في المصرف الأردني الكويتي، ومتذبذباً في مصرف الأردن والإتحاد للادخار والاستثمار.

أوضحت النتائج أنّ معدل العائد على الودائع كان متزايداً في كل من المصارف: الأردن، الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، ومستقراً نسبياً في المصرفين العربي والقاهرة عمان، ومنخفضاً في المصرفين الإسكان للتجارة والتمويل والأهلي الأردني.

من خلال نتائج الجداول (٦، ٧، ٨) يتبين أن مؤشر الربحية كان مرتفعاً في المصرف الأردني الكويتي، وأقل ارتفاعاً في المصرفين الأردن والإتحاد للادخار والاستثمار، ومستقر في المصرف العربي، ومنخفض بتواضع في المصرفين الإسكان للتجارة والتمويل والقاهرة عمان. وأكثر انخفاضاً في مصرف الأهلي الأردني.

من خلال النتائج أعلاه يتبين أنّ معظم المصارف عينة الدراسة لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية، فالمصرف العربي الذي يتميز بارتفاع سيولته المصرفية، كانت أرباحه مستقرة إلى حدّ ما، وإنّ المصرف الأهلي الأردني، الذي كان ترتيبه الثاني من حيث السيولة المصرفية، إتّصف بانخفاض أرباحه، وهذا يعني أن سيولته المصرفية كانت على حساب أرباحه، وإنّ مصرف الإتحاد للادخار والاستثمار كان

انخفاض سيولته المصرفية على حساب زيادة الاستثمار في المجالات ذات المخاطرة، الذي أدّى إلى تحقيقه نسبة مرتفعة من الأرباح.

وهناك مصارف لم توفق، لا في تحقيق هدف السيولة المصرفية، ولا في هدف الربحية إلى حدّ ما، كمصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف القاهرة عمان.

محاولة المصارف تقديم جميع الخدمات وابتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى، وهذا يتطلب منها الاهتمام بالباحثين وذوي الاختصاص وحثّهم على تقديم الجديد والمتطور.

ضرورة اهتمام المصارف بالاندماج، لدمج بعض فروعها، أو الإندماج مع بعضها البعض بهدف تقليل التكاليف وزيادة وفورات الحجم الاقتصادي.

قيام المصارف بدراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها لتقليل المخاطر، خاصة غير النظامية من خلال تنويع محفظة الاستثمار، وزيادة الأرباح.

زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في المصرف، وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة.

ضرورة اعتماد المصارف على دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.

على المصارف الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للإدارة إستراتيجية لزيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.

الفصل الثامن
التحليل المالي الكمي في المؤسسات المالية

يحتل تقييم المؤسسات أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي حيث أصبح الخبراء والمختصون يبحثون عن الطرق المناسبة للتقييم والتي تعطي أرقاما أكثر مصداقية لقيمة المؤسسة، ويهدف التقييم إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من البقاء في السوق.

و لقد أكدت مختلف الدراسات والأبحاث أهمية تقييم الأداء، وذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة. ويتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المؤسسة والتأكد من سيرها كما أن الرقابة على الأداء هو عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى الأهداف المرجوة.

إن تقييم الأداء الاقتصادي في المؤسسة يرتكز على تقييم أداء وظائفها المتمثلة في الوظيفة المالية، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق، لكن في دراستنا هذه سوف نقتصر على تقييم أداء الوظيفة المالية ومعرفة معايير وأسس التقييم المتعلقة بها.

و في دراستنا هذه سوف نقتصر على تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة ومعرفة الأساليب الكمية المستعملة في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة معينة عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ، ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها ، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في

إطارها المؤسسة ومن ثم اتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات التصحيحية اللازمة إذا كانت الحالة المالية للمؤسسة سيئة . أما إذا كانت حالتها المالية جيدة فتتخذ القرارات المتعلقة بالإجراءات التي تسمح باستمرارها والتحسين منها إذا أمكن .و في ختام هذا البحث سوف نقف على واقع تطبيق هذه الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية بهذه المؤسسة .

أولا : تقييم الأداء

تعتبر المؤسسة الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني والدولي ولذلك ظهرت الحاجة إلى تقييم أداءها وهذا للتأكد من كفاءة كل العوامل المساهمة في بقاءها .و يعبر تقييم الأداء عن تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج نهاية فترة مالية معينة وهي سنة مالية في العادة بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج في تشخيص ما تبين من صعوبات في التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتفادي أسباب الأخطاء مستقبلا.

تعريف تقييم الأداء

ينظر بعض الباحثين إلى عملية التقييم على أنها عملية ملازمة لعميلة اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين وذلك كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الإدارية.

كما نظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية ، ثم

توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة ويتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعة ويصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء.

وظائف تقييم الأداء :

لتقييم الأداء وظائف محددة **هي:**

الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للأهداف الموضوعة بالاستعانة بقدر كبير من البيانات والإحصائيات.

تفسير انحرافات النتائج تفسيرا واضحا مع الاستعانة بالمعايير والمعدلات الموضوعة من قبل.

تحديد المراكز الإدارية المسئولة عن الانحرافات.

أهداف تقييم الأداء: تقوم برامج تقييم الأداء بتحقيق **هدفين:**

هدف إداري: عن طريق اتخاذ القرارات اللازمة على ضوء النتائج المتحصل عليها .

هدف تطويري: عن طريق تحديد نقاط الضعف والعمل على التغلب عليها .

فوائد تقيم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.

يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.

كما يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات العامة سواء للتطوير والاستثمارات أو عند إجراء تغيرات جوهرية مثل شراء معدات، تغيير منتجات، غزو أسواق جديدة.

يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.

ثانيا : الوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة من الوظائف الأساسية للإدارة.و كما نعلم فإن رأس المال من أهم عناصر الإنتاج وبالتالي فإن الوظيفة المالية في المؤسسة لا تقتصر على تأسيس البنية التحتية للمؤسسة وإنما المحافظة على استمرارها وتطويرها ومن هنا ظهرت أهمية الإدارة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، ومن تم تطوير القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها، والمحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية.

تعريف الوظيفة المالية:

لو نظرنا إلى الوظيفة المالية نظرة عامة وشاملة لوجدنا في حقيقة الأمر أنها واحدة في جميع المؤسسات، ومعنى هذا أن الاعتبارات المالية توجد في جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني، حقا إن تفاصيل الوظيفة قد تتفاوت من مؤسسة لأخرى ولكن المبادئ والأسس العامة لهذا العمل واحدة لا اختلاف فيها، ويلاحظ أن اصطلاح الإدارة المالية له معنيين قد يعني الوظيفة المالية أو النشاط المالي، وقد تكون الوظيفة المالية أكثر شمولا من معنى الإدارة المالية، لأن الكثير من الأنشطة المالية الرئيسية تتم خارج الوحدة الإدارية التي تتولى هذا النشاط.

مهام الوظيفة المالية

تشمل الوظيفة المالية جميع الأعمال الفنية التي تختص بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها ومن ثم تحريك هذه الأموال في المؤسسة من نشأتها إلى تصفيتها وتوزيع الأموال على أصحابها بعد استنفاد أغراضها، ويمكن إجمال مهام الوظيفة المالية **فيما يلي:**

التخطيط المالي: يعتبر من أهم المهام وتتعلق بدراسة وتقدير حركة الأموال والحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة ووضع الخطط التي تسير عليها المؤسسة في المستقبل لمعرفة الاحتياجات المالية له سواء قصيرة أو طويلة الأمد.

الحصول على أموال: تهتم كذلك بتوفير مصادر التمويل للمؤسسة مع مراعاة طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام لهذه الأموال.

إدارة الموجودات (استثمار الأموال): وذلك من خلال التأكد أن هذه الأموال تستثمر بحكمة وتستخدم استخداما اقتصاديا داخل المؤسسة ولتلبية أغراضها، والعمل على توزيع هذه السيولة على مختلف نواحي نشاطها وإتمام دورة رأس المال بشكل يضمن تدفقها وانسيابها دون عوائق.

الرقابة المالية: ويقصد بذلك تتبع ودراسة الأعمال الماضية وكذلك الحالية لتأكد من أن حركة الأموال تسير طبقا للخطى الموضوعة ويشمل ذلك مقاييس ومعايير رقابية محددة لمقارنة الإنجاز الفعلي مع المعايير وتحديد الانحرافات المتوقعة ومعرفة أسبابها قصد وضع العلاج اللازم له وفي الوقت المناسب وهذا يتطلب وضع نظام رقابي فعال يتميز بالمرونة والسهولة والواقعية والوضوح وعدم التكلف.

أهداف الوظيفة المالية

زيادة القيمة الحالية للمؤسسة: وهي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم وينظر الاقتصاديون لتحقيق هذا الهدف بأن يجرى التركيز على زيادة الإنتاج واستثمار الأموال لحد أقصى ممكن بقصد تضخيم الربح وهو الهدف الأساسي للمستثمرين، أما الماليون فلم يقبلوا بفكرة تعظيم الربح كهدف للإدارة المالية لعدة اعتبارات **منها:**

أن الأرباح لا تعكس الشكل المناسب للاستخدام الأمثل للموارد.

أن الربح الأقصى لا يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية التي تم فيها تحقيق الأرباح.

المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية: ونعني بالسيولة توفير أموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة.

الربحية: إن الربحية هي هدف أساسي للإدارة المالية في جميع المؤسسات ومن خلاله يستمر بقاء المؤسسة بها الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، كما أن مقياس عام لقياس كفاءة الإدارة لاستخدام الموارد استخداما أمثل لتحقيق عائد مناسب.

تحقيق عائد مناسب على الاستثمار: وهو مقياس آخر من مقاييس الربحية وعن طريقه يمكن معرفة الأرباح المتحققة من استثمار جميع الأموال العاملة في المؤسسة، أيا كان مصدر هذه الأموال من خارج المؤسسة أو من داخله، ولذلك

يدخل بالحساب هذا اعتبار الأرباح الناجحة من العمل الأساسي للمؤسسة في أرباح أخرى.

معالجة بعض المشاكل الخاصة: وهي ما يقوم به المدير المالي من أعمال عنف عند مواجهة بعض المشاكل المالية الهامة ذات طبيعة خاصة، أي التي لا يتكرر حدوثها في فترة حياة المؤسسة، ورغم أن هذه المشاكل الخاصة تتفاوت وتختلف من مؤسسة لأخرى إلا أنها عادة تشترك جميعها في مسألة واحدة وهي التقييم، كتقييم المؤسسة الكلي أو جزء من أصولها بقصد التوسع أو اندماجها مع مؤسسة أخرى.

ثالثا: أهمية تقييم أداء الوظيفة المالية

تسعى المؤسسات إلى تحقيق مبالغ معينة من الأرباح خلال إنتاج عدد معين من الوحدات أو تأدية حجم معين من خدمات وهنا تلح ضرورة قياس ما تم تحقيقه من خلال دراسة وتحليل وتفسير أرقام دفاتر وسجلات نشاط المؤسسة حتى يمكن فهم مضمونها ومعرفة حالة ومركز المؤسسة والاستفادة منها في رسم المخطط وتوجيه السياسات وبالتالي تمكين المدير من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة.

يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي وما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاءة الإنتاجية والإدارية للمؤسسة ويتضمن قياس الأداء بنتائج التخطيط الحقيقية وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي تباشرها المؤسسة كما يستلزم فرض رقابة على النتائج

التي حققتها المؤسسة ومقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو تبيان الانحرافات

وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا

تقييم أداء الوظيفة المالية باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من وجهة النظر التقليدية بمثابة الأدوات الأكثر شيوعا في التحليل المالي وأكثر الوسائل استخداما لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتهدف طريقة النسب المالية إلى تحديد عتبات أو معايير يمكن من خلالها الحكم على وضع وأداء مؤسسة ما حيث تتم مقارنة نسبها مع قيم معيارية .

مفهوم النسب المالية

النسبة هي العلاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي وهذه القيم تؤخذ في الميزانية وتسمح النسب بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المستخدمة من طرف المؤسسة ويمكن تعريفها أيضا بأنها علاقة كسرية بين قيمتين لمركزين ماليين أو لحسابين لجداول نهاية السنة المالية لمؤسسة وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات.

فالتحليل بواسطة النسب يسمح للمحلل المالي بمتابعة نشاط المؤسسة وتحديد الصورة التي يريد تقديمها للأطراف الراغبين في التعامل **معها مثل:**

المساهمين، الزبائن والممولين...الخ فالنسب تعطي للمسير إمكانية الحكم على المعلومات التي تساعده في أخذ القرارات والتعرف على مواطن ضعف وقوة المؤسسة وتقييم نتائج أعمالها والتحقق من صحة مركزها المالي سنة بعد أخرى، كما يفيد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وكذلك إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة.

أسس استخدام النسب في تقييم أداء الوظيفة المالية

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند استخدام النسب كأداة للتقييم والمقصود هنا بالأسس هي الدلالات والحدود التي يلتزم المحلل المالي بالعمل في إطارها والبقاء ضمن حدودها ليضمن أن توجه كل طاقاته التحليلية في وجهتها الصحيحة دون الدخول في متاهات وهذا يهدف إلى ضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن المدى الذي يحقق الغاية المرجوة منها و**من هذه الأسس:**

تحديد الهدف من عملية التحليل المالي بوضوح وبدقة حتى يساعد المحلل على فهم طبيعة عمله واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية وتحديد الفترة الزمنية الخاضعة لعملية التحليل.

تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل نسبة لتبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة ومتى تكون غير مقبولة.

وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة وذلك لتفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعة.

اختيار النسب حسب الهدف من التحليل بحيث يتم تحديد النسب التي تحقق الهدف المرجو من التحليل.

تركيب النسب الإضافية والضرورية بطريقة منطقية إذ توجد أسس **تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها:**

يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى اتخاذ علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.

يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل : علاقة معدل الفائدة على الاستثمار وجدوى الاقتراض.

يجب تركيب النسب بطريقة تخدم أهدافا محددة مثل: نسبة الدخل على حقوق المساهمين بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.

تحديد المعنى الصحيح والتعبير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تسير عليها تلك النسبة.

أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل:

لقد صنفت النسب المالية وفقا لنشاط أو المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة إلى أربع مجموعات رئيسية **هي:**

النسب الهيكلية.

نسب المديونية.

نسب المردودية.

نسب السيولة.

النسب الهيكلية:

هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية (وكذلك) للمؤسسة عل المدى المتوسط والطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة

نسب التمويل الدائم: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وتعطى بالعلاقة **التالية:**

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

فإذا كانت النسبة أكبر من الوا[illegible] دائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدل على حالة التوازن.

إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم التوازن، لأن الأموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة ، وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة .

إذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وهذا يدل على أن الأموال الدائمة = الأصول الثابتة وبالتالي لم يبق هامش والذي يمثل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الإستغلال .

نسبة التمويل الذاتي: تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة وتعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة **التالية:**

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

نسبة التمويل الذاتي تعطي مدى تغطية المؤسسة لاستثمارها بأموالها الخاصة.

إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد.

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة.و هذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

نسب المديونية :

و هي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

نسبة الاستقلالية المالية : لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

يجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن ٠.٥ ، أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من ٥٠ % من مجموع الخصوم .و إلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من ٥٠ % من الديون .

بنسبة قابلية التسديد : تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة **التالية** :

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من ٠.٥ معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها .

إذا كانت هذه النسبة أكبر من ٠.٥ (طبعا ، منطقيا أنها أقل من الواحد) معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من ٥٠ % من مجموع أصولها وبالتالي فإن أكثر من ٥٠ % من أصول المؤسسة ممولة بالديون .

نسب السيولة (نسب الخزينة):

هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى و**تتمثل في:**

نسبة السيولة العامة: وتسمى سيولة رأس مال العامل وتبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ استحقاق وتعطى هذه العلاقة :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها وتحقيق رأسمال عامل موجب.

أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأسمال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

نسبة السيولة المخفضة، المختصرة: وتسمى السيولة المختصرة وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{أصول المتداولة – المخزون}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

قيمة هذه السيولة تتراوح بين ٠.٣ كحد أدنى و٠.٥ كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.

نسبة السيولة الحالية: تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

وحدودها بين ٠.٢ كحد أدنى و٠.٣ كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

نسبة سيولة الأصول: تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وتتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من ٠.٥ وحتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا وتعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحول إلى نقدية في المدى القصير وبالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطي للمؤسسة إمكانية تحسين مردودها على مدى طويل.

نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة

بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والدفع المالي وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

نسبة المرد ودية المالية: تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة وتعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times ١٠٠}{\text{الأموال الخاصة}}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير امثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

نسبة المردودية الاقتصادية: تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times ١٠٠}{\text{مجموعة الأصول}}$$

نسبة المردودية التجارية (معدل دوران الأصول الثابتة):تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي "x" دينار من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times ١٠٠}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الدراسة الميدانية:

التعريف بالمؤسسة:

يعتبر ميناء سكيكدة من أهم الموانئ في الجزائر وهذا لما يتميز به من موقع جغرافي هام ،الشيء الذي جعله حلقة وصل بين العديد من مناطق الإنتاج كما يمتد نفوذه إلى كافة المناطق الجنوبية الشرقية للبلاد.

تأسست المؤسسة المينائية لسكيكدة بتاريخ ١٩٨٢/٠٨/١٤ في إطار إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية.

وبتاريخ ١٩٨٩/٠٣/٢١ أصبحت مؤسسة عمومية مستقلة بموجب القانون المؤرخ في ١٩٨٨/٠١/١٢ . وفي سنة ١٩٩٨ انتقلت المؤسسة المينائية لتصبح شركة مساهمة برأسمال ١٣٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠ د ج .

تعالج المؤسسة المينائية ٢٥ % من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر حيث يشمل ١٠ ولايات وهي: قسنطينة ، قالمة ، أم البواقي، سطيف ، باتنة ، ميلة ، بسكرة ، ورقلة ، الوادي ، تبسة .

و بهذا تعتبر المؤسسة المينائية لسكيكدة مؤسسة خدماتية ، وهي تقدم، باستغلالها لإمكانيات الميناء ، خدمات للمؤسسات التي لها علاقة بالنقل البحري .

تقييم أداء الوظيفة المالية في المؤسسة المينائية بسكيكدة:

لتقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة المينائية لسكيكدة تم الاعتماد على ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات متتالية : ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ .لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا توجد ب EPS ميزانيات مالية ونظرا لنقص المعلومات تم الاكتفاء بالميزانيات المحاسبية ووضع الميزانيات المختصرة على أساسها.

الميزانيات المختصرة:

الميزانية المختصرة لسنة ٢٠٠٥

لأصول	لمبلغ	لخصوم	لمبلغ
صول الثابتة	3652528067.37	لأموال الدائمة	٤٤٨٥٢٠٢٥٢٠.٦٥
لأصول المتداولة	5596878352.93	لأموال الخاصة	3858264763.32
يم الاستغلال	163327389.11	. ط أ	626937757.33
يم قابلة للتحقيق	4706018852.00	. ق أ	4764203899.65
يم جاهزة	727532111.82		
لمجموع	9249406420.30	لمجموع	9249406420.30

النتيجة الصافية للدورة لسنة ٢٠٠٥ = ٩٩٢.٠٧٠.٥٥٩,٢١

الميزانية المختصرة لسنة ٢٠٠٦

لأصول	مبلغ	الخصوم	مبلغ
لاستثمارات ثابتة	٣.٩٥٠.٤٢٤.٢٢٩,٧	لأموال الدائمة	٥.١٥٧.٩٢١.٠٧٧,٤
لأصول المتداولة	٥.٩٨٤.٣١٣.٧٧٦,٤	موال خاصة	٤.٧٢٨.٦٠٢.٢٤٦,٩
م الاستغلال	١٩٤.٠٨٠.١٩٥,٤	ط.أ.	٤٢٩.٣١٨.٨٣٠,٤
قيم القابلة تحقيق	٤.٣١٢.٩٤٣.٤٥٣,٨	ق.أ.	٤.٧٧٦.٨١٦.٩٢٨,٧
قيم الجاهزة	١.٤٧٧.٢٩٠.١٢٧,١		
مجموع	٩.٩٣٤.٧٣٨.٠٠٦,١	مجموع	٩.٩٣٤.٧٣٨.٠٠٦,١

النتيجة الصافية للدورة لسنة ٢٠٠٦ = ١.٣٥٣.٤٦٠.٢٨٧,٣٠

الميزانية المختصرة لسنة ٢٠٠٧

لأصول	مبلغ	الخصوم	مبلغ
لاستثمارات الثابتة	٦.٩٧٩.٨٧٧.١٠١,٤	لأموال الدائمة	٧.٨٤١.٤١٩.٦٦٨,٩
لأصول المتداولة	٥.٥٧٦.٦١٨.٢٤٣,٠	– أموال خاصة	٧.٥٧٥.٦٩٤.٥٠٢,٤
– قيم الاستغلال	٢٢٦.١٢٤.٢٠٨,٨	– د.ط.أ	٢٦٥.٧٢٥.١٦٦,٥
– القيم القابلة للتحقيق	٤.٥٣٢.٨٥٩.٠٩٤,٩	ق.أ.	٤.٧١٥.٠٧٥.٦٧٥,٤
– القيم الجاهزة	٨١٧.٦٣٤.٩٣٩,٢		
مجموع	١٢.٥٥٦.٤٩٥.٣٤٤,٤	مجموع	١٢.٥٥٦.٤٩٥.٣٤٤,٤

النتيجة الصافية للدورة لسنة ٢٠٠٧ = ٩٢١.٨٠٤.٦٥٧,٨٠

تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة باستعمال أهم النسب المالية:

لنسبة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
سبة التمويل الدائم	١.٢٢	١.٤١	١.١٢
سبة التمويل الذاتي	١.٠٥	١.١٩	١.٠٨
سبة الاستقلالية المالية	٠.٤٢	٠.٤٨	٠.٦٠
سبة قابلية التسديد	٠.٥٨	٠.٥٢	٠.٤٠
سبة السيولة الحالية	٠.١٥	٠.٣١	٠.١٧
سبة المردودية المالية	٠.٢٦	٠.٢٨	٠.١٢

التعليق:

فيما يتعلق بنسبة التمويل الدائم نجدها أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على وجود رأسمال عامل دائم أو صافي موجب وهي وضعية سليمة.

أما بالنسبة لنسبة التمويل الذاتي فهي أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة ويبقى فائض تستعمله المؤسسة في تمويل الأصول المتداولة بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل وهي وضعية غير سليمة لأن د.ط.أ تدفع عليها المؤسسة فوائد والأصول المتداولة لا تتحصل من خلالها على فوائد.

بالنسبة لاستقلالية المؤسسة ماليا فنجد أن الأموال الخاصة تشكل أقل من ٥٠ % من مجموع مواردها المالية خلال السنتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ فهي ليست مستقلة ماليا ، بينما خلال سنة ٢٠٠٧ فنجد هذه النسبة قد سجلت تحسنا إذ ارتفعت إلى ٦٠ % ، وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة من جهة وانخفاض الديون طويلة الأجل من جهة أخرى خلال هذه السنة

قابلية التسديد : من ملاحظ أن ديون المؤسسة خلال سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ مولت أكثر من ٥٠ % من أصولها فهي مشبعة بالديون بينما في سنة ٢٠٠٧ انخفضت نسبة ديون المؤسسة إلى أقل من ٥٠ % (٤٨ %) من مجموع أصولها مما يمنحها هامش اقتراض .

نسبة السيولة الحالية أقل من الحد الأدنى المحدد لها (٠.٢ . ٠.٣) في السنتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ وهذا ما يعرض المؤسسة إلى عدم القدرة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل خاصة إذا كانت مدة استحقاقها قصيرة جدا (خلال أيام) بينما في سنة ٢٠٠٦ فكانت سيولتها الحالية ضمن الحد المطلوب.

فيما يخص نسبة المردودية الصافية فهي مرتفعة في سنة ٢٠٠٦ مقارنة بسنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ ويعود ذلك إلى ارتفاع النتيجة خلال هذه السنة ، حيث أن مردودية كل ١ دج مستثمر من الأموال الخاصة تساوي ٠.٢٨ دج . طبعا ، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل ، كما يمكن مقارنتها مع نسبة المردودية الصافية لمؤسسات تنشط في نفس القطاع .

القرارات الممكن اتخاذها على ضوء النتائج المتحصل عليها :

استعمال ديونها طويلة الأجل في تمويل استثمارات جديدة ترفع من مردودية

المؤسسة ، بدلا عن استعمالها في تمويل الأصول المتداولة
(دورة الاستغلال) .

للحفاظ على استقلاليتها المالية المحققة سنة ٢٠٠٧ ، عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسمح ببقاء الأموال الخاصة تشكل على الأقل ٥٠ % من مجموع مواردها .و ذلك بعدم الاستدانة أو بتسديد جزء من ديونها أو بالرفع من الأموال الخاصة بإضافة النتيجة أو جزء منها إلى الاحتياطيات .

حتى لا تقع المؤسسة في وضعية عدم القدرة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل لأن سيولتها الحالية أقل من الحد الأدنى المحدد عليها خصم بعض أوراق القبض لدى البنك للرفع من قيمها الجاهزة.

الاستنتاجات والاقتراحات:

المؤسسة المينائية بسكيكدة لا تقوم بتقييم أداء الوظيفة المالية ، والتحليل السابق كان نتاج عمل شخصي بالاستناد إلى قائم مالية متحصل عليها من المؤسسة والمتمثلة في الميزانيات المحاسبية .

لا توجد في المؤسسة ميزانيات مالية ونظرا لقلة المعلومات وانعدامها أحيانا التي تسمح بإعادة تقييم موجودات المؤسسة وإعطائها قيما حقيقية ،فقد تم الاكتفاء بالميزانيات المحاسبية والاعتماد عليها في وضع الميزانيات المختصرة . وهذا ما يجعل القيم الموجودة بهذه الميزانيات لا تعكس القيم الحقيقية لموجودات المؤسسة. مع العلم أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يشير إلى أنه من بين المهام المسندة لمصلحة الميزانية والاستثمار في دائرة المالية هي إعادة تقييم الميزانية.

على الرغم من أن التحليل السابق تم باستخدام أدوات كمية علمية إلا أن النتائج المتحصل عليها تفقد دقتها ومصداقيتها لأن البيانات المعتمد عليها في الحسابات ليست دقيقة للأسباب سابقة الذكر.

ينبغي على المؤسسة المينائية بسكيكدة بحكم أهميتها وحجمها ونوعية نشاطها، خصوصا بعد الانفتاح الاقتصادي حيث أصبحت الموانئ الجزائرية تعرف حركة دؤوبة، أن تولي اهتماما وعناية إلى تقييم أداء الوظيفة المالية لأنها تسمح بمعرفة حالة ومركز المؤسسة وتوجيه السياسات وبالتالي تمكين المدير من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة.

وعليه نقترح ما يلي :

العمل على استخدام أدوات التحليل المالي المبني على بيانات دقيقة وذات مصداقية ويقصد بذلك تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية .

تحليل النتائج المتحصل عليها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة.

تكوين موظفين للقيام بهذه المهام إذا لم تكن المؤسسة تتوفر على كفاءات بشرية قادرة على ذلك.

. ماهية السيولة :

هي جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي، أو في وقت قصير بشكل مباشر ، أو قابلية تحويل الموجودات إلى نقدية من أجل تجنب مشاكل الدفع بشكل مباشر .

توفير أصول وموجودات كافية لمواجهة الالتزامات أو القدرة على جعل هذه الموجودات سائلة خلال وقت قصير .

أهمية السيولة :

تدعيم ثقة مقرضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيدها المحددة .

الإقلال من تكلفة الإنتاج عن طريق منع حدوث اختناقات في سير العملية الإنتاجية .

الاستفادة من الخصم النقدي إذا ما تم منحه للمنشأة عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها .

مواجهة الأحداث الطارئة التي تتطلب أموالاً لمواجهتها .

الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الريعية العالية ، وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على قروض .

على الرغم من تعدد مزايا توفر النقدية في المنشأة ، إلا أن هناك حداً **لحجم هذه المبالغ لا يجوز تجاوزه ، فمن مساوئ توفر النقدية الزائدة :**

تشجيع الإدارة على التبذير وصرف الأموال في مجالات غير مفيدة .

تشجيع الإدارة على المضاربة عن طريق شراء مواد وبضائع تزيد عن حاجة المنشأة ، وربما يؤدي ذلك إلى حدوث خسائر أو أخطار غير محتملة.

يدل وجود الأموال الفائضة على إهمال الإدارة وعدم قدرتها على استثمارها.

التدفق النقدي : (Cash Flow)

إن الرصيد النقدي هو متراكم فائض التيار النقدي الداخل عن التيار النقدي الخارج مع مرور الزمن ، فإن تعادل التدفقان لا تتجمع نقدية ، وإن زاد التدفق الداخل عن الخارج تتجمع النقدية ويتشكل الرصيد النقدي ، أما إذا حصل العكس أي أن التدفق الداخل أقل من التدفق الخارج فإن موجودات الشركة من النقود تبدأ بالنضوب فينشأ ما يسمى العجز النقدي أو العسر المالي .

عناصر الزيادة في الرصيد النقدي:

إن العناصر التي يتألف منها التدفق الداخل إلى المنشأة عناصر تؤدي إلى الزيادة في الرصيد النقدي ، فعناصر الزيادة في الرصيد النقدي هي كل ما يؤدي إلى دخول النقد الجاهز إلى المنشأة والعناصر التالية هي أهم عناصر الزيادة

بالنسبة لمنشأة تجارية أو صناعية أو مؤسسة خدمية :

المبيعات النقدية .

تحصيلات الذمم (أوراق قبض _ حسابات جارية) .

بيع أسهم جديدة .

إصدار سندات وبيعها .

الاقتراض .

قبض فوائد وأرباح .

بيع أصل من الأصول الثابتة .

خصم كمبيالات أو تحويل شبه النقود إلى نقود .

عناصر النقص في الرصيد النقدي:

إن العناصر التي يتألف منها التدفق الخارج من المنشأة هي عناصر النقص في الرصيد النقدي ، أي أن عناصر النقص في الرصيد النقدي هي كل ما يؤدي إلى خروج النقد الجاهز من المنشأة ، والعناصر التالية هي أهم عناصر النقص بالنسبة لمنشأة تجارية أو صناعية أو مؤسسة خدمية :

المشتريات النقدية .

سداد الذمم الدائنة (أوراق الدفع – حسابات الموردين) .

شراء أسهم وسندات (استثمار) .

إطفاء سندات (سداد) .

سداد القروض .

دفع فوائد وتوزيع أرباح .

شراء أصل من الأصول الثابتة نقداً .

شراء شبه نقود .

مدفوعات أخرى (إيجار المحل – الرواتب ...).

اختلال التوازن بين التدفقين :

أن اختلال التوازن بين التدفقين الداخل والخارج في حد ذاته مشكلة للمدير المالي بغض النظر عن كون نتيجة الخلل فائضاً أو عجزاً .فإن كانت نتيجة الخلل في التوازن تشكيل فائض فإن المشكلة التي تنشأ تتعلق بهدف الربحية ، لأن هذه الأموال الفائضة هي عبارة عن أموال غير مستغلة وغير مستثمرة وهي

ذات تكاليف على المنشأة مثل تكاليف الفرصة البديلة أو تكاليف الفوائد المدفوعة ،لذا يجب على المدير المالي أن يعمل جاهداً لتوظيف هذه الأموال في نواح مثمرة .

أما إذا كان العكس أي أن التدفق الخارج أكبر من التدفق الداخل فإن النتيجة خطيرة لأنه إذا استمر الوضع هكذا فقد تصل المنشأة إلى مرحلة عدم السيولة أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها في موعد استحقاق هذه الالتزامات وعدم القدرة على تحريك دورتها التشغيلية أو مواجهة الطوارئ وهذا ما يطلق عليه العسر المالي .

أسباب التغيير في الرصيد النقدي :

لو حدث أن تعادل التدفق النقدي الداخل مع التدفق النقدي الخارج لوجد المدير المالي أن الكثير من مشاكله محلول تلقائياً ، ولكن هذا أمر نادر الوقوع لأن عدم التعادل هو القاعدة .

ولعدم التعادل بين التدفقين أسباب يعود بعضها لأسباب داخلية كالشراء النقدي أو بالحساب .

والبعض الآخر لأسباب خارجية يصعب السيطرة عليها كالرسوم الجمركية ومعدلات الضرائب وإصرار الموردين على البيع النقدي .

العسر المالي : (insolvency)

هو عدم وجود نقد جاهز أو شبه نقد كافيين لمواجهة حاجات المنشأة مما ينتج عنه عدم استطاعة المنشأة الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد استحقاق هذه

الالتزامات أو عدم قدرتها على تحريك دورتها التشغيلية أو مواجهة الحالات الطارئة التي تتطلب نقداً جاهزا.

لذا فإن العسر المالي مظهر هام ومؤشر حقيقي على عدم سيولة المنشأة والعسر المالي **درجتان** :

بسيطة وعندها يسمى العسر المالي الفنـي .

خطيرة وعندها يسمى العسر المالي الحقيقي .

أولاً : العسر المالي الفني :(Technical Insolvency)

عندما لا يتوفر لدى المنشأة نقد جاهز كافٍ لسد حاجاتها لفترة محدودة تستطيع بعدها سداد هذه الحاجات أو الوفاء بالتزاماتها ، بمعنى أنه لدى المنشأة أموال كافية لسداد التزاماتها ولكن هذه الأموال ليست سائلة أي أنها ليست نقداً جاهزاً فهي إما أن تكون على شكل بضائع أو ذمم مدينة أو أوراق قبض أو أصول ثابتة أو مزيج من هذه الأصول ، فإذا ما أتيح للمنشأة فترة زمنية كافية فإنها

تستطيع تحويل هذه الموجودات إلى نقد جاهز عن طريق بيع البضاعة أو تحصيل الذمم أو خصم أوراق قبض أو بيع أصول ثابتة وعندها تستطيع الوفاء بالتزاماتها . أي أن المسألة مسألة وقت لا أكثر ولا أقل فإذا ما أعطيت المنشأة الوقت الكافي استطاعت التخلص من عسرها المالي الفني بسهولة . أي أن العسر المالي الفني يتعلق بعدم توفر النقد الجاهز أو ما هو بمنزلته في المدى القصير ولذا فهو أمر بسيط ولا يشكل خطراً حقيقياً .

ثانيا: العسر المالي الحقيقي :(Real Insolvency)

وهي الدرجة الثانية من العسر المالي وهو الأشد خطورة وينشأ عندما تكون القيمة السوقية لجميع موجودات المنشأة لا تكفي للوفاء بالتزاماتها المالية أي أنه حتى لو أعطيت المنشأة الوقت الكافي لبيع موجوداتها فإن حصيلة البيع لا تكفي لسداد الالتزامات المالية وينشأ هذا الوضع عندما تنقص القيمة السوقية للبضائع التي تملكها المنشأة كثيراً أو عندما تصبح نسبة كبيرة من الديون التي للمنشأة على الآخرين ديوناً معدومة .

ومنشأ الخطورة في هذا الوضع هو أن الدائنين يطالبون المنشأة بالسداد عند موعد الاستحقاق ، وعند عجزها فإنهم سيعملون جهدهم للحصول على حقوقهم عن طريق الاستيلاء على موجودات المنشأة وعرضها للبيع وبالتالي تصفية المنشأة وإنهاء وجودها أو أنهم يطالبون بالإشراف على إدارة المنشأة والمشاركة في إدارتها وكلا الأمرين خطير جداً لذا فإن على الإدارة المالية والإدارة العليا للمنشأة أن يدرسا الوضع جيداً قبل ربط المنشأة بأية التزامات مالية كبيرة ومن أبرز ما تجب **دراستــه** :

نسبة الرافعة المالية : أي نسبة الأموال المقترضة الطويلة الأجل إلى موجودات المنشأة لتقدير قدرة هذه الموجودات على تغطية الأموال المقترضة .

نسبة الاقتراض إلى الملكية : أي مقدار الأموال التي سيتم اقتراضها بالنسبة لحقوق أصحاب المشروع لتقدير قدرة رأسمال المنشأة واحتياطاتها على تغطية الأموال المقترضة .

قدرة المنشأة على خدمة ديونها : أي قدرة الأرباح على تغطية الفوائد والالتزامات التي ستترتب على الاقتراض مثل الأقساط والفوائد . ويتم استخراج هذه القدرة بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على مجموع الفوائد والأقساط التي سيتم دفعها خلال نفس الفترة .

طرق معالجة مشاكل السيولة :

حل مشكلة السيولة عن طريق أساليب وطرق الدفع :

إن لحركة وأسلوب الدفع دوراً هاماً في تسهيل العمليات المادية والمالية التي تنشأ بين الشركات وهذا يسهل بالتالي عملية الحصول على النقود أو عملية التسديد مما يساعد في تحسين وضع السيولة النقدية أو يحل بعض مشاكل السيولة النقدية أو العسر المالي ، فالدفع يمكن أن يكون نقدياً أو لأجل .

حل مشكلة السيولة عن طريق القروض :

قروض الأصول الثابتة والطويلة الأجل : حيث أن تأثيرها يكون قليل نسبياً على السيولة لكنها تقوم بتمويل الاستثمارات وتوسع عملية الإنتاج وبالتالي تحسن الأرباح المستقبلية وتستخدم الأرباح في تسديد الالتزامات .

قروض قصيرة الأجل :إن هذا النوع من القروض ذو تأثير مباشر على السيولة حيث يتم بغرض الحصول على النقدية ، ويعتبر الربح مصدراً لإعادة تسديد هذا القرض .

حل مشكلة السيولة عن طريق دوران النقدية والبضاعة :

قد يحصل لأسباب فنية أو اقتصادية أن تلجأ المنشأة للتخزين عن طريق شراء كميات أكثر من الحاجة الفعلية للإنتاج ، وهنا فإن سيولة المنشأة تصبح أقل وتسوء كلما تم شراء كميات أكبر وتخزينها.

وكذلك فإن مخزون البيع ينشأ عندما لا يستطيع المشروع بيع سلعه الجاهزة بشكل مباشر ، لهذا تبقى هذه السلع في المخزن وتبقى بذلك الإمكانات المستثمرة في المخزون معطلة وبعيدة عن المنال .

وبذلك يمكن القول أنه من خلال البيع يمكن تحسين وضع السيولة النقدية وبذلك يؤثر البيع النقدي بشكل ايجابي على السيولة ، وكذلك فإن المخزون الأمثل للمواد الأولية يساعد في عدم إنفاق السيولة على أمور غير ضرورية .

حل مشكلة السيولة عن طريق الإجراءات الإدارية في النقدية :

لحل مشاكل السيولة النقدية وتجاوز ثغرات التغطية المؤقتة يمكن لإدارة المنشأة أن تمارس بعض الإجراءات المناسبة **مثل** :

- التأخير المؤقت لمواعيد الدفع .
- تقديم مواعيد الاستلام والقبض .
- بيع بعض الأوراق المالية أو الديون .
- إنذار الذمم وفرض غرامات تأخير .
- البيع النقدي أكثر من البيع الآجل .

قائمة المقبوضات والمدفوعات :

وهي قائمة تبين حركة النقدية في المنشأة خلال فترة زمنية محددة قد تكون فترة ماضية وعندها تستخدم في الرقابة اللاحقة على النقدية أو قد تكون الفترة

مستقبلية وعندها تكون أداة تخطيطية لتحديد فترات الفائض والعجز وتقييم حجمه لتقدير حاجات المنشأة من الأموال الجاهزة خلال كل فترة وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها .

خطوات إعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات :

حصر جميع عناصر الزيادة في الرصيد النقدي .

نجمع هذه العناصر ويكون الناتج هو مجموع التدفق الداخل .

حصر جميع عناصر النقص في الرصيد النقدي .

نجمع هذه العناصر ويكون الناتج هو مجموع التدفق الخارج .

نطرح التدفق الخارج من التدفق الداخل ويكون الناتج هو الرصيد النقدي

نسب السيولة :

نسبة السيولة العامة :

السيولة العامة = الموجودات المتداولة

المطاليب المتداولة

الموجودات المتداولة تمثل الاستثمارات القصيرة الأجل **ومن أهمها:** النقدية ، الذمم ، أوراق القبض ، المخزون السلعي ، مدفوعات مقدمة .

أما المطاليب المتداولة فتتمثل بالديون القصيرة الأجل التي على المنشأة كـ: الحسابات الدائنة ، أوراق الدفع ، الضرائب المستحقة ، الأرباح المعلن عن توزيعها ، القروض قصيرة الأجل .

نسبة السيولة السريعة :

السيولة السريعة = الموجودات المتداولة – المخزون

المطاليب المتداولة

تمثل نسبة السيولة السريعة أحد مؤشرات السيولة الأكثر دقة ، ويتم حسابها بطرح المخزون من الموجودات المتداولة .

مع العلم أن هناك بعض أنواع الشركات التي يكون بها المخزون قابل بسرعة للتحول إلى نقدية ، فلا يجوز اعتباره أقل سرعة للتحول إلى نقدية .

وهناك رأي أكثر تحفظاً في حساب نسبة السيولة وتسمى نسبة الجاهزية النقدية :

نسبة الجاهزية النقدية = الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة

المطاليب المتداولة

تمثل الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة : النقدية في الصندوق ، الأموال في المصرف تحت الطلب ، أوراق القبض القابلة للخصم .

الربحية:

إن من الأهداف الأساسية للإدارة المالية هو ترتيب وتنظيم استخدامات مصادر الأموال في المنشأة بطريقة تمكن المالكين في المدى الطويل من الحصول على عائد مناسب على أموالهم لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من الخطر .

مفهوم الربح :

هو صافي التدفق النقدي الناتج عن استثمار مبلغ معين .

زيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في إيجاد السلع ونقلها وخزنها وتسويقها . فالربح هو الفائض عن التكاليف . أو الربح هو الإيرادات ناقص التكاليف .

هناك نظريتان لتحديد صافي الربح بموجب هذه الطريقة :

نظرية صافي الربح الشامل : تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء أكانت عناصر تشغيلية أو غير تشغيلية مثل الأرباح التي تجنيها المنشأة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به أو التكاليف التي تتكبدها في نواح العلاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به ، مثل الأرباح أو الخسائر التي تتكبدها عند بيعها لأصل ثابت .

نظرية صافي الربح الناتج من العمليات التشغيلية الحالية : تأخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بعين الاعتبار لأنها هي التي تمثل العوامل المهمة والضرورية في تحديد صافي الربح ، لأن النواحي التشغيلية هي التي تقيس قدرة المنشأة على توليد الأرباح مما يجعل المقارنة مع منشآت أخرى أو مقارنة نتائج سنة معينة بنتائج سنوات أخرى لنفس المنشأة عملية منطقية ، كما أن صافي الربح في هذه الحالة يمكن أن يكون معياراً سليماً لقياس كفاءة التشغيل في المنشأة ، ويطلق على هذا الربح التشغيلي .

العوامل المؤثرة على الربح :

لا شك أن مقدار الربح يرتبط بشكل أساسي بمقدار النتائج والإيرادات الناجمة عن المبيعات أو النشاطات التجارية الأخرى التي تمارسها المنشأة.

تمارس المصاريف والتكاليف المختلفة أثراً على الربح ، حيث أن قلة النفقات والمصاريف على اختلاف أنواعها تساعد على زيادة الربح .

مقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت . فقد يؤدي توفر السيولة إلى إمكانية الاستفادة من فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض الحسومات النقدية والكمية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الربح .

الأسعار السائدة وتغيراتها ، حيث أن قيمة المبيعات ترتبط بمستوى الأسعار ، فعندما تكون أسعار منتجات المنشأة مرتفعة فإنها تحصل على أرباح أكبر من الحالة التي تكون أسعار منتجاتها منخفضة .

معدل الضريبة المفروض على الأرباح .

الإعانات والتحويلات التي تتلقاها المنشأة تساعد على زيادة الأرباح .

الاحتياطات المحجوزة في المنشأة .

كثرة العوادم والتوالف تؤدي إلى تخفيض الأرباح .

معايير الربحية :

لقياس الربحية معايير مختلفة أهمها اثنان:

القوة الايرادية : والمراد بها قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتستند القوة الايرادية على نظرية صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية .

العائد على الاستثمار : وهو مقياس مهم جداً ويعتمد على نظرية صافي الربح الشامل .

مفهوم القوة الايرادية :(The Earning Power) :

هي قدرة المنشأة على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به وهي عبارة عن العلاقة بين قدرة وحدة المبيعات على توليد الأرباح وقدرة الموجودات على توليد المبيعات ، ويعبر عن قدرة الموجودات التشغيلية على توليد المبيعات بمعدل دوران الأصول العاملة :

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / صافي الأصول العاملة

إن صافي الأصول العاملة هي الأصول التي تستعمل فعلاً في إنتاج السلعة أو الخدمة التي أنشئت المؤسسة أصلاً من أجل إنتاجها مطروحاً منها الإستهلاكات .

ويعبر دوران الأصول العامة عن عدد المرات التي تستطيع المبيعات أن تغطي بها أصول المنشأة العاملة أو عدد مرات استخدام الأصول العاملة في خلق المبيعات ، أما قدرة وحدة المبيعات على توليد الأرباح فيعبر عنه باصطلاح هامش الربح التشغيلي أو الحافة .

طرق تحسين القوة الإيرادية :

تحسين هامش الربح التشغيلي :

زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة التكاليف .

زيادة المبيعات مع ثبات التكاليف .

زيادة المبيعات مع تخفيض التكاليف .

ثبات المبيعات مع تخفيض التكاليف .

تخفيض التكاليف بنسبة أكبر من تخفيض المبيعات .

تحسين معدل الدوران :

زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة صافي الأصول العاملة .

تخفيض المبيعات بنسبة أقل من تخفيض صافي الأصول العاملة.

زيادة المبيعات مع ثبات صافي الأصول العاملة .

ثبات المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة .

زيادة المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة .

تغيير كل من هامش الربح ومعدل الدوران :

تحسين معدل الدوران وتحسين هامش الربح .

تحسين الربح مع ثبات معدل الدوران .

تحسين معدل الدوران مع ثبات هامش الربح .

تحسين معدل الدوران بنسبة أكبر من نسبة تخفيض الربح .

تحسين الربح بنسبة أكبر من نسبة تخفيض معدل الدوران .

مفهوم العائد على الاستثمار :(Return On Investment)

إن المالكين لا ينظرون عادة إلى الربح كرقم مجرد بل يربطون بينه وبين الأموال التي استثمروها في المنشأة ، فرقم الربح المطلق لا يعني شيئاً كثيراً .

ويسمى الحاصل من مقارنة الربح بالأموال التي نتج عن استثمارها ذلك الربح بمعدل العائد على الأموال المستثمرة أو العائد على الاستثمار.

لذا فإن العائد على الاستثمار مقياس هام من مقاييس الربحية ويستعمل لتقييم المنشأة بشكل عام وهو يعتمد على نظرية الربح الشامل حيث يدخل في تركيبه جميع عناصر الإيرادات والمصروفات سواء أكانت تشغيلية أم غير تشغيلية .

العائد على الاستثمار = (صافي الربح الشامل / مجموع الأموال المستثمرة(مجموع الأصول))

وهذا المقياس يختلف عن القوة الإيرادية في أن القوة الإيرادية تعتمد على نظرية الربح التشغيلي بينما يعتمد العائد على الاستثمار على نظرية الربح الشامل أي أن الربح المستعمل في حساب القوة الإيرادية هو الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ، والأصول العاملة فقط . بينما الربح المستعمل في حساب العائد هو الربح أياً كان مصدره حتى ولو كان جزءاً منها مقترض ، ومن الطبيعي أن لا تتطابق القوة الإيرادية مع العائد على الاستثمار لمنشأة ما في نفس الفترة .

العائد على القيمة الصافية :(Return On Equity)

الاختلاف هنا هو أن الأموال المستثمرة التي تظهر في مقام المعادلة السابقة هي أموال أصحاب المنشأة فقط ولا يدخل فيها الأموال المقترضة أو الديون التي على المنشأة ويسمى العائد على أموال أصحاب المنشأة أو العائد على القيمة الصافية .

تأثير الرافعة المالية على الأرباح :

تعبر الرافعة المالية عن النسبة بين مجموع الديون أو القروض المستخدمة في تكوين المزيج الأمثل لرأس المال وبين الأصول الثابتة والمتداولة .

وتنطوي الرافعة المالية على ما يلي :

المتاجرة بملكية الغير .

الوفر الضريبي الناجم عن عدم فرض ضرائب على ذلك الجزء من الفوائد والمقتطع من الأرباح .

الفرق بين سعر الفائدة الذي يجب دفعه لقاء المتاجرة بملكية الغير وبين معدل العائد الذي يمكن تحقيقه في المنشأة .

ومن مصلحة المنشأة الاعتماد على القروض طالما أن معدل العائد الناجم عن هذه القروض يفوق سعر الفائدة الواجب دفعه للدائن . مع مراعاة عنصر المخاطرة الناجمة عن التصرف بأموال الغير .

ولا شك أن الرافعة المالية تقوم أيضاً على الاستفادة من استخدام التكاليف الثابتة بهدف زيادة الإنتاج .

وبهذا يمكن القول أن فعل الرافعة المالية هو ايجابياً عندما تكون الأرباح الناجمة عن الاستثمار بعد اقتطاع الضريبة والأعباء المالية والتكاليف المتغيرة أكبر من التكاليف الثابتة .

ومن الأمثلة المعبرة والتي يظهر فيها فعل الرافعة التشغيلية بوضوح شركات الطيران ، حيث تعد غالبية تكاليفها ثابتة واعتباراً من مستوى معين يمكن اعتبار أن أي راكب إضافي هو ربح إضافي بالنسبة للشركة .

نسب الربحية :(Profitability Ratios)

نسب ربحية المبيعات :

نسبة هامش الربح الإجمالي :(Gross Profit Margin)

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح من خلال رقم المبيعات ، وتشير النسبة المرتفعة إلى قدرة المنشأة على الإنتاج بتكلفة منخفضة نسبياً .

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي

المبيعات

نسبة هامش الربح الصافي : (Net Profit Margin)

تشبه هذه النسبة نسبة هامش الربح الإجمالي غير أنه يجب اقتطاع الضريبة من الربح الإجمالي .

هامش الربح الصافي = الربح الصافي

المبيعات

نسب الربحية المتعلقة بالاستثمارات :

نسبة العائد على الموجودات :(Return On assets)

العائد على الموجودات = الربح الصافي

مجموع الموجودات

وهي تشير إلى الكفاءة في استخدام الأموال المستخدمة في الموجودات بغض النظر عن مصدر هذه الأموال فهي انعكاس لكفاءة الموارد المالية المستثمرة في المنشأة في تحقيقها للأرباح الصافية .

نسبة العائد على رأس المال المستخدم:(Return On Capital) employed

تقيس هذه النسبة الأرباح الصافية المتولدة من الأموال المستخدمة وليس كافة الموجودات في المنشأة ، فقد توجد بعض الأصول التي لم يتم استخدامها ولهذا فإن هناك ميلاً لاستبعاد هذه الأموال غير المستخدمة .

العائد على رأس المال المستخدم = الربح الصافي

رأس المال المستخدم

نسبة العائد على حقوق الملكية : (Return On share holders Equity)

تعكس هذه النسبة الأرباح التي استطاعت المنشأة أن تحققها من خلال استخدام أموال المساهمين ، أي أن الأموال التي تم استخدامها من خلال الاقتراض أو من خلال مصادر أخرى يجب استبعادها .

العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي

حقوق الملكية

العلاقة بين السيولة والربح :

إن الربح هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للمنشأة ، ومن أجل تحقيقه يتم اتخاذ كافة القرارات ، والسيولة النقدية هي الوسيلة من أجل تحقيق هذا الهدف ، حيث أن السيولة لا يمكن أن تشكل هدفاً بحد ذاتها، لأن المستثمر العقلاني يسعى إلى تحقيق الربح وليس إلى تحقيق السيولة .

والسيولة هي تابعة للربح ، أي أن تحقيق الربح هو الذي يوفر السيولة النقدية بينما تحقيق السيولة يمكن أن يساهم في زيادة الربح ويمكن أن لا يساهم في بعض الأحيان ، كأن يتم الاحتفاظ بالنقدية كاملة في الصندوق.

التوازن بين السيولة والربحية :

إن هدف تحقيق السيولة الملائمة وتحقيق الربح الملائم هدفان متعارضان فسعي المدير المالي للحصول على الربح من توظيف الأموال واستثمارها يجب أن لا يلفت انتباهه عن هدف السيولة علماً بأنه من المعروف أن سيولة الأصل تتناسب عكسياً مع ربحيته فالنقد الجاهز في خزانة المنشأة أصل في منتهى السيولة ولكنه عقيم بمعنى أنه لا يحقق أي ربح وتتدرج سيولة الأصل تنازلياً ابتعاداً عن النقد الجاهز من حيث السيولة فالذمم المدينة أصول أقل سيولة ولكنها ذات أرباح .

أما من حيث الربح فهناك مصلحة اقتصادية كبيرة للمنشأة في زيادة حجم عملياتها من شراء بضائع أو مواد خام لتخزينها في أوقات الحاجة إليها أو لغايات المضاربة ، وهكذا فإن دافع الربح قد يغري المنشأة بزيادة استثماراتها في هذه الأصول ولكنها لا تستطيع التمادي في ذلك لأن هناك حدود إن تخطتها فإن كيانها المالي وقدرتها على السداد يضعفان لأن ذلك قد يزيد من حجم الالتزامات التي عليها ويجمد الكثير من أموالها على شكل موجودات غير سائلة أو ذات سيولة متدنية .

وتهدف الإدارة المالية إلى الاحتفاظ بقدر محدد من النقدية بشكل مدروس مسبقاً لأغراض النشاط التجاري ، وعند تحديد رأس المال العامل فإنه يجب دراسة عملية المبادلة بين السيولة النقدية والمخاطرة من جهة وبين الربحية من جهة أخرى ، من أجل التوصل إلى القدر الذي يمكن أن يحدثه مقدار صافي رأس المال العامل على مستوى الربحية وعلى المخاطرة في المنشأة .

والمخاطر هي حجم الضرر الذي يمكن أن يحصل من جراء العسر المالي أو عدم توفر النقدية اللازمة .

ومن هنا فإن الإدارة المالية للمنشأة تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربح وعوامل السيولة . ولا توجد هناك معادلة لتحقيق هذا التوازن ، لذلك فإن التوازن بين الربحية والسيولة يعتمد على مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها دون المساس بسمعة المنشأة الائتمانية ودون تجميد لا ضرورة له لهذه الأموال .

الفصل التاسع
تحليل للقوائم المالية بالطريقة الرأسية

يهدف التحليل الرأسي إلى إبراز العلاقة بين البنود ذات الطبيعة الواحدة في القوائم المالية (العلاقة بين الأصول المختلفة – العلاقة بين المصروفات المختلفة – العلاقة بين الإيرادات المختلفة).

كذلك يهدف إلى دراسة العلاقة بين بنود القائمة المالية بعضها لبعض خلال الفترة المالية ذاتها وذلك بتحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية (أوزان نسبية).

فالنسبة لقائمة الدخل يتم إيجاد الوزن النسبي لكل محتويات القائمة منسوبة إلى صافي المبيعات (هذا يعتبر مستوى واحد فقط من مستويات التحليل) حيث يكون الوزن النسبي أو النسبة المئوية لأي بند من بنود قائمة الدخل بالمعادلة **التالية :**

$$\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)} = \frac{\text{قيمة البند المطلوب بالقائمة لفترة ما}}{\text{صافي المبيعات في القائمة ذاتها لنفس الفترة}} \times ١٠٠$$

وعلى ذلك فأن نسبة صافي المبيعات = ١٠٠%

أما قائمة المركز المالي فيتم نسبة كل بنود القائمة إلى إجمالي الأصول (هو يمثل إجمالي القائمة لأي من طرفيها)، حيث يكون الوزن النسبي أو النسبة المئوية لأي بند من بنود قائمة المركز المالي بالمعادلة **التالية:**

$$\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)} = \frac{\text{قيمة البند المطلوب بالقائمة لفترة ما}}{\text{إجمالي الأصول بالقائمة ذاتها لنفس الفترة}} \times ١٠٠$$

وعلى ذلك فأن نسبة إجمالي الأصول وكذلك إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية ١٠٠%

في الحقيقة هنا أنه تم الإشارة فقط إلى مستوى واحد من مستويات التحليل الرأسي وهو مستوى القائمة وتصل مستويات التحليل الرأسي في الغالب إلى ثلاث مستويات هي مستوى البند ومستوى المجموعة ومستوى القائمة مثلاً نسبة النقدية بالبنك إل إجمالي النقدية وعلى مستوى الأصول المتداولة وعلى مستوى القائمة ككل وهكذا بقائمة الدخل، وذلك لإعطاء صورة أوضح من نتائج الأداء الحالية

التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات) للقوائم المالية

يقوم هذا التحليل على أساس دراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية المتماثلة بعضها ببعض سواء خلال عدد من الفترات المالية ومدى وجود تغيرات بينها بمرور الزمن أي تحديد الاتجاهات لبنود القوائم المالية للمنشأ خلال عدد من الفترات المالية (أو بين قوائم منشأ ومنشأة أخرى مماثلة) .

ويتم ذلك عند التحليل على مستوى المنشأة نفسها بأخذ بيانات القوائم المالية للمنشأة لعدد من الفترات المالية واختيار فترة مالية كسنة أساس وباقي الفترات تكون سنوات مقارنة .

شروط اختيار سنة الأساس :

لا يخضع للميول الشخصية.

أن لا يكون بها ظروف غير طبيعية.

أن لا تكون بعيدة زمنياً عن السنوات المراد قياس اتجاهها (سنوات المقارنة).

تتوقف فاعلية التحليل الأفقي على ما يلي :

سلامة اختيار سنة الأساس.

عدم حدوث تغيرات جوهرية في الأسس، القواعد، السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة حتى لا تؤثر على قيم العناصر محل القياس.

ملحوظة هامة : هناك نوع من التحليل الأفقي يسمى التحليل الأفقي المتسلسل تكون كل سنة هي سنة مقارن للسنة التي قبلها وسنة أساس للتي تليها .

طرق التحليل الأفقي :

هناك العديد من الطرق للتحليل الأفقي يختار منها المحلل المالي ما يراه مناسباً المهم تجتمع هذه الطرق على إيجاد التغيرات بين الفترات أو نسبة فترة لفترة أخرى **ومن هذه الطرق:**

إيجاد التغير (الفرق) بين البنود خلال الفترتين ثم تحديد نسبة التغير إلى سنة الأساس.

تحويل بنود القوائم المالية لسنوات المقارنة إلى نسب مئوية من بنود سنة الأساس بمعنى اعتبار نسب جميع بنود سنة الأساس ١٠٠% وإيجاد نسب كل بند من بنود القوائم المالية لسنة المقارنة **كما يلي :**

قيمة البند في سنة المقارنة

نسبة البند في سنة المقارنة = ---------------------------------- × ١٠٠%

قيمة البند في سنة الأساس

وسوف نستخدم نحن الطريقة الثانية في عملنا مع اعتبار السنة الأولى (الفترة الأولى) هي سنة الأساس والسنة أو السنوات (الفترة أو الفترات) التالية سنة أو سنوات مقارنة وذلك للتسهيل وأداء دورنا في فهمك للتحليل الأفقي.

لاحظ أن : لا تكتمل أهمية التحليل سواء الأفقي أو الرأسي (العمودي) إلا بالمقارنة بمؤشرات سواء كانت قوائم المنشأة نفسها لفترات سابقة أو كانت قوائم معيارية أو قوائم منشآت أخرى مثيلة والتعليق على ذلك واستنتاج النتائج والمؤشرات.

أهم نقاط التعليق المطلوبة منك:

التعليق على قائمة الدخل :

التعليق على كلٍ من : المبيعات – تكلفة المبيعات – إجمالي (مجمل) الدخل – صافي الدخل التشغيلي – صافي الدخل من العمليات قبل الضريبة وبعدها.

التعليق على قائمة المركز المالي :

إجمالي الأصول المتداولة – إجمالي الأصول الثابتة – إجمالي الأصول – إجمالي الالتزامات المتداولة – إجمالي الالتزامات طويلة الأجل – حقوق الملكية – إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية.

ظهرت الأرصدة التالية في القوائم المالية (قائمتي الدخل والمركز المالي) لشركة النصر التجارية والمتعلقة بالفترات المالية الظاهرة أعلى كل قائمة، والمطلوب منك إجراء كلٍ من التحليل الرأسي (العمودي) والأفقي (تحليل الاتجاهات) لكل منها مع التعليق المناسب.

أولاً : قائمة الدخل :

لبيان	لفترة المنتهية في ١٢/٣٠		لتحليل الرأسي (العمودي) %		لتحليل الأفقي%	
	١٤٢٧	١٤٢٨	١٤٢٧	١٤٢٨	١٤٢٧	١٤٢٨
لمبيعات	١٥١٩٥	١٩٧٨٣			١٠	
- تكلفة المبيعات	٩٠٤٥	١٠٥٣٥	٥٩		١٠	
جمل الربح	٧١٤٩	٩٢٤٧	٤٠		١٠	
- المصروفات التشغيلية:						
صروفات بيعية:						
. إعلان	١٤٣	٣٨٢				
واتب رجال البيع	٥٦٩	٩٣٨	.		١٠	
جمالي المصروفات البيعية	٧١٢	١٣٢١	٣		١٠	
صروفات عمومية وادارية:			٤		١٠	
واتب	٦٣٢	٩٢٢			١٠	
أمين	٢٤٣	٣٣٨	٤		١٠	
خرى	٣٤٢	٤٣٩			١٠	
جمالي المصروفات العمومية	١٢١٨	١٧٠٠	١		١٠	
جمالي مصروفات التشغيل	١٩٣١	٣٠٢١	٢		١٠	
صافي الربح التشغيلي	٤٢١٦	٦٢٢٥	٨		١٠	
-مصروفات فوائد مدينة	٧٢٩	٥٣١	١٢		١٠	
صافي الربح قبل الضريبة	٣٤٩٨	٥٦٩٤	٢٧		١٠	
- الضريبة ٢٠ %	٦٩٩	١١٣٨	٤		١٠	
صافي الربح بعد الضريبة	٢٧٩٨	٤٥٥٥	٢٣	٢.٦٩	١٠	
- توزيعات أربح أسهم ممتازة	٨٠٠	١٠٥٠	٤	٢٨.٧٨	١٠	
صيب الأسهم العادية في الأرباح	١٩٩٨	٣٥٠٠	١٨	٥.٧٦	١٠	
- توزيعات أرباح أسهم عادية	١٢٠٠	١٥٥٠	٢	٢٣.٠١	١٠	
رباح محتجزة	٧٩٨	١٩٥٥	٧		١٠	
سعر السهم في السوق	٤.	٥.	٤		١٠	
			٥			

لاحظ أن التحليل الرأسي تم كما يلي :

قيمة كل بند في القائمة

النسبة المئوية (الوزن النسبي) = ــــــــــــــ × ١٠٠

صافي المبيعات

قيمة كل بند في قائمة ١٤٢٧

بالنسبة لبنود قائمة ١٤٢٧ = ــــــــــــــ × ١٠٠

١٥١٩٥٢ (قيمة المبيعات)

أما في قائمة ١٤٢٨ تم قسمة كل بند على ١٩٧٨٣٠ قيمة المبيعات لهذه الفترة.

ويتم استخدام هذه المعادلة لكل البنود حتي صافي الربح النهائي بعد الضريبة.

أما توزيعات أرباح الأسهم الممتازة ونصيب الأسهم العادية والأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة فقد تم نسبتها إلى صافي الربح بعد الضريبة أي نقسم كل منها على صافي الربح بعد الضريبة ففي عام ١٤٢٧ نقسم كل بند من توزيعات أرباح الأسهم الممتازة ونصيب الأسهم العادية والأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة ÷ ٢٧٩٨٨ صافي الربح بعد الضريبة أما في عام ١٤٢٨ فنقسم هذه البنود ÷ ٤٥٥٥٢.

أما في التحليل الأفقي:

فتم اختيار السنة الأولى ١٤٢٧ كسنة أساس وتم وضع نسبة ١٠٠% أمام كل بنود هذه السنة وفي سنة ١٤٢٨ وهي سنة المقارنة قسمنا كل بند فيها على البند المقابل له (المماثل) في سنة الأساس ١٤٢٧ ثم × ١٠٠

قيمة البند في سنة ١٤٢٨

أي نسبة كل بند في سنة المقارنة ١٤٢٨ = ــــــــــ × ١٠٠

قيمة البند في سنة ١٤٢٧

لاحظ في التحليل علامة % لم نضعها بجوار كل النسب لأنني وضعتها أعلى الجدول في أعمدة التحليل .

وهكذا يتم تحليل قائمة المركز المالي :

ففي التحليل الرأسي نقسم بنود كل قائمة على حدة ÷ إجمالي نفس القائمة (إجمالي الأصول أو أحمالي الخصوم وحقوق الملكية) ثم نضرب في ١٠٠.

قيمة البند بالقائمة

نسبة كل بند = ــــــــــ × ١٠٠

إجمالي القائمة نفسها

أما في التحليل الأفقي :

فتم اختيار السنة الأولى ١٤٢٧ كسنة أساس وتم وضع نسبة ١٠٠% أمام كل بنود هذه السنة وفي سنة ١٤٢٨ وهي سنة المقارنة قسمنا كل بند فيها على البند المقابل له (المماثل) في سنة الأساس ١٤٢٧ ثم × ١٠٠

قيمة البند في سنة ١٤٢٨

أي نسبة كل بند في سنة المقارنة ١٤٢٨ = ــــــــ × ١٠٠

قيمة البند في سنة ١٤٢٧

لاحظ في التحليل علامة % لا نضعها بجوار كل النسب لأنني وضعتها أعلى الجدول في أعمدة التحليل .

قم أنت بالتحليل لقائمة المركز المالي وستجد الإجابة تحته :

ملحوظة : لا تحليل بدون أن تعلق عليه (وأوضحت لك في الصفحات السابقة ما هي البنود التي يجب التغليق عليها بمعنى ماذا حدث بها وماذا يمثل ذلك بالنسبة للشركة.

أنظر الإجابة أسفل التمرين.

ثانياً : قائمة المركز المالي

بيان	الفترة المنتهية في ١٢/٣٠		تحليل الرأسي (العمودي)		تحليل الأفقي	
	١٤٢١	١٤٢	١٤٢١	١٤٢	١٤٢١	١٤٢
الأصول						
الأصول المتداولة						
نقدية	٢٥٨٢	١٥٣٢				
. مالية	٢٢٦١	٢٠٩١١				
دينون	٤٧٩٣	٥٩٨٦				
خزون	١٥٥٢	٢٦٠٥				
جمالي أصول متداولة	١١١٨٩	١٢٢١٦١				
الأصول الثابتة	٣٢٥٩	٣٢٥٩				
الأراضي	٢٧٣٨١	٢٦١٥				
مباني (بالصافي)	٦٢٦٢١	٨٨٩١١				
الآلات (بالصافي)	٢٥٢١	٣٢٨٤				
سيارات (بالصافي)	١٤٧٨٢١	١٨٠٤٥				
جمالي الأصول الثابتة						
	٢٥٩٧١	٣٠٢٦١١				
جمالي الأصول						
الخصوم وحقوق الملكية						
الخصوم المتداولة	٣١٤١١	٤١٨٩				
ائنون	١٤٢٠	١٧٣٨١				
. دفع قصيرة الأجل	٤٥٦١١	٥٩٢٧				
جمالي الخصوم المتداولة						
الخصوم طويلة الأجل	٣٥٠٠	٣٥٠٠				
رض سندات ٥%	١٤٢٠	٦٠٩				
رض مصرفي	٤٩٢٠	٤١٠٩				
جمالي الخصوم طويلة الأجل						
حقوق الملكية	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠				
أس المال (أسهم عادية)	٥٠٠٠	٥٠٠٠				
أس المال(أسهم ممتازة)	١٢٦٩١	٣٢٢٤				
رباح محتجزة	١٦٢٦٩١	٢٠٢٢٤				
جمالي حقوق الملكية	٢٥٩٧١	٣٠٢٦١١				
جمالي الخصوم وحقوق الملكية						

الفصل العاشر
تقييم النسب المالية للأرباح المحتجزة

تحتوي القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية) على معلومات كمية ونوعية يمكن أن تستخدم في التحليل المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتتضح العلاقة بين تلك القوائم من خلال دراسة المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى، فمثلاً يظهر رقم الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة الدخل كبند من بنود قائمة الأرباح المحتجزة. كما يظهر الرصيد النهائي للأرباح المحتجزة والذي يمثل خلاصة قائمة الأرباح المحتجزة كبند من بنود الميزانية. وأما الرصيد النهائي للنقدية والذي يمثل خلاصة قائمة التدفقات النقدية فيظهر أيضاً ضمن الأصول في الميزانية (حماد ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٨) .

إن القوائم المالية تتضمن كماً كبيراً من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية ، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المنشأة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها ، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية.

ويعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، وقد تطرق كثير من المؤلفين إلى تعريف النسب المالية،حيث وضعوا تعريفات

عديدة متقاربة منها مثلاً : " أن النسب المالية تمثل دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام " ؛ أو أن النسب المالية " عبارة عن علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية يتم التعبير عنها بنسبة مئوية أو بعدد المرات ".

ومن مميزات التحليل المالي باستخدام النسب ، سهولة احتساب النسبة المالية وإمكانية استعمالها في المقارنة من سنة إلى أخرى أو بين منشاة وأخرى ، وكشف المعلومات التي لا تفصح عنها بصورة مباشرة القوائم المالية الختامية .

وتكمن أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وفقاً للأغراض التي ستستخدم فيها .

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف النسب المالية حسب الأغراض المستخدمة فيها إلى خمس مجموعات رئيسية **هي:**

نسب السيولة

تقيس قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.

نسب الربحية

تقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة .

نسب النشاط (الدوران)

تقيس قدرة إدارة الشركة على تشغيل وإدارة أصولها لتوليد الإيراد .

نسب المديونية (هيكل رأس المال)

تقيس قدرة الشركة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، وكذلك المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

نسب السوق

تقيس خصائص الأسهم العادية التي تعتبر ذات أهمية لحملة الأسهم، والمستثمرين والمقرضين، والمحللين الماليين والبنوك. إذ تقيس نسب السيولة والنشاط والمديونية المخاطر، بينما تقيس نسب الربحية والسوق العائد .

إن قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها من الوظائف المهمة للتحليل المالي ، حيث توفر معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين .

كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشاة. ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها على تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة ، وتقييم السيولة في المنشأة وسياسات التمويل، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

أولاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً لأن القوائم المالية التقليدية (بما فيها قائمتي الدخل والمركز المالي) تعد وفقاً لأساس الاستحقاق Accrual Basis ، فإن البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

وعلى هذا الأساس فإن رقم صافي الربح Net Income الذي تظهره قائمة الدخل لا يعبر عن القيمة الحقيقية لصافي التدفق النقديNet Cash Flow الذي اكتسبته الشركة خلال الفترة المحاسبية، كما أن المركز المالي Financial Position الذي تصوره ميزانية الشركة في نهاية الفترة المحاسبية لا يعبر هو الآخر عن مركزها النقدي Cash Position في نهاية تلك الفترة .

من هنا فإن النسب المالية التقليدية المشتقة من تلك القوائم سواء كانت لأغراض تقييم سيولة الشركة أو لأغراض تقييم ربحيتها تكون مضللة في كثير من الأحيان ، وهذا بالتالي ما عزّز من دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية في تزويد رجال الأعمال بمعلومات أكثر ملائمة لاشتقاق المؤشرات اللازمة لتقييم سيولة الشركة ومن ثم جودة أو نوعية أرباحها .

وبما أن أكثر القرارات المتخذة من رجال الأعمال هي ما يتخذ لأغراض التمويل والاستثمار، لذا فإن من أهم فئات رجال الأعمال المستفيدة من النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية هما فئتي محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية. ولذلك يمكن تمثيل مشكلة الدراسة بمحاولة البحث عن إجابات للتساؤلات الستة **التالية:**

هل تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشاة من وجهة نظر محللي الائتمان ؟

هل تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشاة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية ؟

هل تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشاة من وجهة نظر محللي الائتمان ؟

هل تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشاة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية ؟

هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة ؟

هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأرباح ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

بناءً على أسئلة الدراسة الست المطروحات سابقاً تقوم الدراسة على الفرضيات الستة **التالية:**

لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشاة من وجهة نظر محللي الائتمان .

لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشاة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية .

لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشاة من وجهة نظر محللي الائتمان .

لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشاة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية .

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة .

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأرباح .

ثالثاً: أهمية الدراسة

إن تحليل التدفقات النقدية يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال لان هذا النوع من التحليل له دور هام في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بتلك المنشآت . ويمكن حصر أهمية هذه الدراسة في النقاط **التالية** :

تحديد النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمستخدمة لأغراض تقييم سيولة وربحية المنشاة .

تحديد المجالات التي ستستخدم فيها تلك النسب في اتخاذ القرارات المالية سواء في مجال الاستثمار أو في مجال الإقراض.

التعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان تجاه الأهمية النسبية لتلك النسب في تقييم سيولة الشركة وربحيتها ، ومن ثم تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات في ممارساتهم الوظيفية .

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف **التالية** :

التفرقة بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي.

التعرف على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، ومن ثم إبراز دورها في تقييم سيولة المنشاة وجودة أرباحها .

إجراء مقارنة بين وجهة نظر محللي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ووجهة نظر محللي الأوراق المالية العاملين في بورصة عمان حول الأهمية النسبية لتلك النسب في إتخاذ القرارات.

خامساً: التعريفات الإجرائية

أساس الاستحقاق

يستخدم لتسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية ، حيث تثبت الإيرادات عند اكتساب الإيراد وذلك بغض النظر عن توقيت التحصيل النقدي ، بينما تثبت المصاريف بمجرد حدوثها وذلك بغض النظر عن توقيت تسديدها .

الأساس النقدي :

بموجب هذا الأساس يثبت في سجلات المشروع الإيرادات التي يتم تحصيلها خلال الفترة المالية بغض النظر عن توقيت واقعة اكتسابها.

كما تثبت المصروفات التي يتم دفع قيمتها خلال الفترة المالية وذلك بغض النظر عن توقيت دفعها أو تسديدها .

صافي التدفق النقدي

يمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال الفترة المالية (Wild, et al., 2003, P 383) .

الاستمرارية

تعتبر الاستمرارية أحد فروض المحاسبة الرئيسة ، ووفقاً لهذا الفرض يعتبر المشروع مستمراً في نشاطه إلى أمد غير محدد ما لم تظهر أدلة موضوعية ودلائل تثبت عكس ذلك كما هو الحال عند تصفية المشروع أو دمجه بآخر حيث ينهي ذلك استمرار يته (International Federation of Accountants , 2006 , P 631) .

التدفقات النقدية الحرة

إن التدفقات النقدية الحرة عبارة عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مطروحاً منها النفقات الرأسمالية وتوزيعات الأرباح ، وتحدد بالمعادلة **التالية :**

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – (الإنفاق الرأسمالي + توزيعات الأرباح) .

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية .

أوجه الخلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية .

أغراض وأهمية قائمة التدفقات النقدية .

أسس عرض وتبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية .

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية .

الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية .

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

ما يميز هذه الرسالة .

أولاً: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

حتى استقرت على ما هي عليه الآن ، مرت قائمة التدفقات النقدية في حقبة زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون .

ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع احتياجات المنشأة ورجال الأعمال في تلك المرحلة **وذلك على النحو التالي** (مطر، ٢٠٠٦، ص١٥٩-١٦١؛ Elliot & Elliot , 2002 , P 658) :

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

تطلبها الرأي رقم (٣) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institution Certified Public Accountants (AICPA) عام ١٩٦٣.

قائمة التغيرات في المركز المالي

تطلبها الرأي رقم (١٩) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) عام ١٩٧١.

قائمة التدفقات النقدية

تطلبها المعيار رقم (٩٥) الصادر عن FASB عام ١٩٨٧ ، وكذلك المعيار الدولي رقم (٧) "قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية(International Accounting Standards Committee (IASC عام ١٩٩٢ بصورته النهائية، والذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدّة ابتداء من الأول من تموز عام ١٩٩٤ .

وينحصر الفرق الرئيسي بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية في المدخل الذي تعد بموجبه كل منهما والذي يعتمد في الأساس على مفهوم الأموال (Fund) .

فقائمة التغيرات في المركز المالي تقوم على مفهوم الأموال بمعنى رأس المال العامل Working Capital ، بينما تقوم قائمة التدفقات النقدية على مفهوم النقد والنقد المعادل Cash & Cash Equavilents .

وفيما يلي جدول يوضح الفروق الأساسية بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية:

لبيان	قائمة التغيرات في المركز لمالي	قائمة التدفق النقدي
تعريف الأموال	لأموال بمعنى رأس المال لعامل.	لأموال بمعنى النقد والنقدية لمعادلة .
هداف القائمة	ظهار وتفسير التغيرات لحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل.	ظهار وتفسير التغيرات الحادثة ي رصيد النقدية.
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل .	تعرض مصادر واستخدامات لنقد حسب الأنشطة : شغيلية، إستثمارية ، تمويلية
سلوب لإعداد	لطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعا.	لطريقة المباشرة، والطريقة غير لمباشرة، والطريقة الأولى هي لأكثر إفصاحاً.
نود غير نقدية	تعرض في صلب القائمة .	لا تعرض في صلب القائمة

أوجه الخلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

تبين قائمة الدخل نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية، ويتم إعدادها على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة ومصروفاتها.

وتبدأ هذه القائمة بصافي المبيعات أو الإيرادات (وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام) ثم يتم خصم تكلفة المبيعات (تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها) لكي نصل إلى مجمل الربح (وهو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة المبيعات) الذي يتم منه بعد ذلك خصم المصاريف التشغيلية (الإدارية والعمومية والتسويقية) التي تكبدتها المنشأة خلال الفترة حتى نصل في النهاية إلى صافي الدخل قبل الضريبة .

إن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى الشركة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الاستحقاق. فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءاً منها كان آجلاً أو على الحساب فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً ، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد .

لذلك يجب التفرقة بين مفهوم صافي الدخل ومفهوم التدفق النقدي .

إذ في احتساب الأول أي صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلاً ، أو إطفاء الأصول غير الملموسة وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات ، في حين أن بنوداً كهذه لا تراعى في احتساب الثاني أي صافي التدفق النقدي (Wild,et al.,2003,P 393-395) .

وعليه فإن قائمة الدخل تعاني من بعض نقاط الضعف التي تتمثل **بما يلي:**

عدم تطابق رصيد صافي الربح الذي يظهر في هذه القائمة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن أساس الاستحقاق . أما قائمة الدخل فتقوم على أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصروفات حتى لو لم يقبض هذا الدخل أو لم تدفع هذه المصروفات. لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في قائمة الدخل .

الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها،وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المشروع .

تلخص قائمة الدخل بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة ، وتوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا تبين قدرة المشروع على الدفع .

قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها . أما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة

خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة . ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. ولذا تبين قائمة التدفقات النقدية قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية ، فإذا كان رصيد النقدية في آخر المدة عالٍ وأكبر من الالتزامات المتداولة بكثير ربما يشير ذلك إلى قصور في إدارة النقدية وعدم استغلال النقد في استثمارات قصيرة الأجل. وعلى العكس من ذلك إذا كان هذا الرصيد أقل بكثير من التزاماتها المتداولة فهذا يشير ربما إلى تدني مستوى سيولة الشركة. وللتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تعاني منها كل من الميزانية وقائمة الدخل، فقد أصبح إعداد قائمة التدفق النقدي أمراً ضرورياً عند نشر البيانات المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذه القائمة سد الفجوات التالية الموجودة في القوائم المالية الأخرى:

تحيد أثر المصروفات غير النقدية كالاستهلاك والإطفاء على رقم صافي التدفق النقدي.

بيان العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي حدثت داخل المؤسسة خلال الفترة المالية وليس فقط الأرصدة الدفترية لهذه النشاطات كما تظهره الميزانية أو نتائج الأعمال الدفترية التي تظهرها قائمة الدخل.

إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة ، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة ذات طبيعة مترابطة تساعد في توضيح بعض الأمور المهمة

عن الوضع المالي للشركة، الأمر الذي يصعب إظهاره إذا ما تم النظر إلى الميزانية وقائمة الدخل كل على حدة . فمثلا تظهر الميزانية رصيد الذمم المدينة كما تظهر قائمة الدخل المبيعات، سواء الآجلة منها أو النقدية، في حين تقوم قائمة التدفق النقدي بإظهار بند المبيعات الإجمالية وكذلك النقد الفعلي المقبوض منها عند ربط قيمة المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغير في المدينين في الميزانية

أغراض وأهمية قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية .

فقائمة التدفقات النقدية توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة ، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild , et al., 2003, P 384) .

وتنبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين ، كما أنها أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع .

ويمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنقاط التالية :

إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية ، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.

عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية ،فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشاة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة .

إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة .

تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية . وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي .

تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،٢٠٠٦،ص ٧٦٦) .

ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية ما يلي :

أولاً: تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة

إن ربحية الشركة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية .

وتقيس نسب الربحية كفاءة المنشأة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح.

وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي.

وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس. في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشأة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المنشأة والعكس بالعكس .

وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين.

فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها (Needlse & Powers, 2004, , P 614) .

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح الشركة :

مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

وتعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي .

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المنشأة والعكس بالعكس (Fried lob & Schaefer , 2003, P 75 - 89) .

مؤشر النقدية التشغيلي

ويحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل .

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية .

وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات

وتحدد بالعلاقة التالية :

التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات .

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات Carslaw & Mills , 1991.

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

وتحدد بالعلاقة التالية :

المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة/التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية .

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / المتوسط المرجح للأسهم العادية .

وتبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتعكس قدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية (Gibson , 2001 , P ، ٣٦٦) .

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

ويحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية .

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة .

وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحتسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل.

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

ويحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول .

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في استخدام موجوداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل .

وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح (Carslaw & Mills , 1991). **ثانياً: تقييم السيولة**

تعرف السيولة بأنها قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها (Schroeder , et al . , 2001, P 156) .

وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في الفترة قصيرة الأجل.

وترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل .

أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشاة :

نسبة تغطية النقدية وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية .

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية :

الديون والقروض المستحقة الدفع .

الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي .

المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة .

توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية .

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات (Friedlob & ٩١ – Schleifer , 2003 , P 9) .

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

نسبة التوزيعات النقدية وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين.

وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة .

إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية(Gibson , 2001 ,P 367).

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية .

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل .

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية .

مدفوعات أعباء الديون.

الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

سداد الديون المستحقة خلال العام .

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة .

وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال

صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية .

وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً (Kieso, et al., 2005 , P 196) .

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل .وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها (Gibson , 2001 , P 364).

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل .

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل . وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (Roehl – Anderson & Bragg , 2005 , P 329) .

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية .

وتبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية .
وإذا كانت هذه النسبة أكبر من ١:١ فهذا يعني أن المنشأة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها (Stickney &Brown , 1999 , P 154) .

نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء وتحدد بالعلاقة التالية :

مصروف الاستهلاك + مصروف الإطفاء / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

وتساعد هذه النسبة في إظهار أثر الاستهلاك والإطفاء على النقدية من الأنشطة التشغيلية .

ويمكن اعتبار المنشأة أكثر كفاءة إذا كان أثر الاستهلاك والإطفاء لديها قليلا على النقدية من الأنشطة التشغيلية (Bergevin , 2002 , P 231) .

نسبة إعادة الاستثمار وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مشتريات الموجودات طويلة الأجل وتقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل .

وتختلف هذه النسبة عن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية في أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع مشتريات الموجودات طويلة الأجل والمتضمنة الأراضي والمباني وليس الموجودات اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية فقط

التدفقات النقدية الحرة وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – (النفقات الرأسمالية+ توزيعات الأرباح) . والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية .

وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المنشأة على النمو داخلياً وزيادة مرونتها المالية (Bergevin , 2002 , P 230) .

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية وتحدد بالعلاقة التالية :

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية. وتبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل .

كذلك تعتبر مؤشراً على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المنشأة

نسبة الإنفاق الرأسمالي وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات. وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة.

وتخدم فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم.

كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة الشركة في إتباع سياسة المواءمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل ٢٠٠٦،

أسس عرض وتبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المجامع المهنية بشان إعداد قائمة التدفق النقدي ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) ، يجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة .

وترتب هذه الأبواب كتالي:التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (مطر، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٦) . وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) " قائمة التدفقات النقدية " بصورته النهائية في ديسمبر ١٩٩٢ ، وأصبح هذا المعيار نافذ المفعول للبيانات المالية ابتداء من الأول من تموز عام ١٩٩٤ ليحل محل المعيار السابق " بيان التغيرات في المركز المالي" والذي تم اعتماده في أكتوبر عام ١٩٧٧.

ويهدف هذا المعيار إلى إلزام الشركات بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادها للمشروع بواسطة بيان التدفق النقدي الذي

يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية وتدفقات من النشاطات الاستثمارية ، وتدفقات من النشاطات التمويلية .
وقد ورد في هذا المعيار المصطلحات التالية التي يجب أن تتضمنها قائمة التدفقات النقدية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ٢٠٠٦، ص ٧٧٠ - ٧٦٦) :

النقدية وتشمل النقدية الجاهزة والودائع تحت الطلب، ويتم الاحتفاظ عادة بالنقد من أجل مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لأجل الاستثمار والأغراض الأخرى.

النقد المعادل وهي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة ويمكن تحويلها إلى مبالغ معلومة من النقد خلال (٣) أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها دون أن تكون عرضة لمخاطر هامة تغير في قيمتها.

التدفقات النقدية وهي عبارة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها. ويعرض المشروع تدفقاته النقدية من الأنشطة المختلفة بالأسلوب الأكثر ملائمة لأعماله. فالتصنيف حسب النشاط يوفر معلومات تسمح للمستخدمين تقدير أثر هذه النشاطات على المركز المالي ومبلغ النقدية وما يعادلها للمشروع ، كما يمكن استخدام هذه المعلومات لتقييم العلاقات بين تلك النشاطات ، وقد تشمل العملية الواحدة للتدفق النقدي على أكثر من نشاط ، فعلى سبيل المثال عندما تكون عملية سداد القرض نقداً تتضمن كلاهما الفائدة وأصل القرض فانه في هذه الحالة يمكن تصنيف عنصر الفائدة على أنه نشاط تشغيلي ، بينما يصنف عنصر سداد أصل القرض على أنه نشاط تمويلي .

النشاطات التشغيلية وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشاة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية . ويعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناشئ عن النشاطات التشغيلية مؤشراً أساسياً عن المدى الذي ساهمت به عمليات المشروع في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون والحفاظ على القدرة التشغيلية للمشروع ، ودفع أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة بدون اللجوء لمصادر تمويل خارجية . ويمكن عرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة، والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية ، أو الطريقة غير المباشرة والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل ، وكذلك بنود الدخل أو المصروف المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية .

وتعتبر الأنشطة التشغيلية جوهر نشاط المنشأة الذي تأسست من أجل، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الداخلة.

المتحصلات النقدية من مبيعات البضاعة وتقديم الخدمات .

المتحصلات النقدية من العائد على القروض (الفوائد) .

المتحصلات النقدية من بيع الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة .

أما التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية فتشتمل على :

المدفوعات النقدية إلى الموردين لشراء بضاعة أو الحصول على الخدمات.

المدفوعات النقدية إلى العمال مقابل خدماتهم .

المدفوعات النقدية إلى الحكومة مقابل الضرائب والرسوم .

المدفوعات النقدية إلى المقرضين مقابل الفوائد .

المدفوعات النقدية لشراء الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.

النشاطات الاستثمارية وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها ، حيث تبين مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.

المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.

النشاطات التمويلية وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشاة .

وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مفيدة في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال المشروع في المستقبل ، **وتشتمل على ما يلي :**

النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال .

النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل .

النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية .

النقد المدفوع على توزيع الأرباح .

النقد المدفوع لتسديد السندات أو الأسهم.

النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية .

وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) شروط ومتطلبات للإفصاح عن البيانات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية وفق ما يلي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،٢٠٠٦، ص ٧٧١ – ٧٧٦) :

يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب ، والإفصاح عنها بشكل منفصل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشاة .

يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم ، وتصنيف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية .

يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب المدفوعة عن الدخل ، وأن يتم تصنيفها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

إن العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداما للنقدية أو ما يعادلها يجب أن لا تعرض ضمن قائمة التدفقات النقدية ، وإنما يجب الإفصاح عنها في مكان آخر في القوائم المالية .

يجب على المنشاة الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها، والإفصاح عن تأثير أي تغير في سياسة تحديد مكونات النقدية وما يعادلها .

يستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين بنود النقدية وما يعادلها ، وذلك لان هذه العمليات تعتبر جزءاً من إدارة النقدية للمنشأة وليس جزءاً من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية .

يعتبر الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هاماً وذلك لان هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية .

يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بشكل منفصل لأنه يفيد في عملية التنبؤ بمقدار النقدية اللازمة في المستقبل للوفاء بمطالبات مقدمي رأس المال .

يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية حسب عملة المشروع التي تنشر بموجبها بياناتها المالية وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المشروع باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي .

يعتبر الإفصاح المنفصل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادة في الطاقة التشغيلية والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية مفيدة في مساعدة مستخدمي البيانات المالية لتقرير ما إذا كان المشروع يقوم بالاستثمار بشكل ملائم .

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

خلافًا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان استنادا إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، فان قائمة التدفقات النقدية **يتم إعدادها من ثلاثة مصادر.**

ميزانية مقارنة للسنتين الأخيرتين، وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها .

قائمة الدخل للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الدخل وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة .

معلومات تفصيلية إضافية أخرى، وذلك بهدف تحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفق **ثلاث خطوات متتالية هي** (Kieso , Weygand & Warfield , 2001, P 1314) :

تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات الميزانية العامة المقارنة .

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي . كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية .

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية البنود الموجودة في الميزانية العمومية المقارنة والبيانات الإضافية .

وتوجد طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما :

الطريقة المباشرة: والتي يتم بموجبها تجاهل صافي الربح ، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة

للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة .

الطريقة غير المباشرة: والتي يتم بموجبها تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،٢٠٠٦،ص ٧٧٠)

ومن التعديلات والتسويات التي يجب إجراؤها على صافي الربح لتحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية **ما يلي** (Needles & Powers , 2004 , P 619 - 626) :

تضاف المصروفات غير النقدية التالية إلى صافي الدخل

استهلاك الأصول الثابتة.

إطفاء الأصول غير الملموسة .

مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها .

تعدل التغيرات التالية في رأس المال العامل

الزيادة في الأصول المتداولة (تطرح) .

النقص في الأصول المتداولة (يضاف) .

الزيادة في الالتزامات المتداولة (تضاف) .

النقص في الالتزامات المتداولة (يطرح) .

تعدل البنود غير التشغيلية التالية

أرباح بيع الأصول الثابتة (تطرح) .

خسائر بيع الأصول الثابتة (تضاف) .

والفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما.

ويشجع معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) المنشآت على إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة وذلك لأن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

ومن أهم الفرو قات الأساسية بين الطريقتين ، أن الطريقة المباشرة تقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في المنشأة، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المنشاة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة .

من ناحية أخرى يؤخذ على الطريقة المباشرة أنها تضيف أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية، فهو مصمم لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.

وتتميز الطريقة غير المباشرة بأنها تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجة وفق الأساس النقدي (Wild , et al., 2003 , P 385-391).

ومع أن قائمة التدفقات النقدية لا يوجد لها شكل نموذجي لاختلاف التدفقات النقدية من منشأة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن تمثيل هذه القائمة بالطريقة المباشرة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) وذلك وفق النموذج التالي (المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، ٢٠٠٦، ص ٧٧٩) :

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ١٢/٣١ وفقاً للطريقة المباشرة

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية :		
النقدية المقبوضة من العملاء	XX	
النقدية المدفوعة للموردين	(XX)	
النقدية المدفوعة للمصروفات	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		XXX
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية :		
نقدية محصلة من بيع الأراضي	XX	
نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الأجل	XX	
النقدية المدفوعة لشراء آلات ومعدات	(XX)	
النقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الأجل	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		XXX
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية :		
نقدية محصلة من إصدار أسهم	XX	
نقدية محصلة من إقراض طويل الأجل	XX	
توزيعات أرباح نقدية	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		XXX

صافي التدفق النقدي خلال العام		XXX
ضاف : رصيد النقدية وما يعادلها في بداية الفترة		XXX
صيد النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة		XXX

أما قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة وحسب نفس المعيار، فيمكن تمثيلها وفق النموذج التالي (المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، ٢٠٠٦ ، ص ٧٨٠) :

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ١٢/٣١ وفقا للطريقة غير المباشرة

البيان	جزئي	لي
صافي الربح المحاسبي على أساس الاستحقاق		xxx
ضاف: مصروف الاستهلاك		xx
طرح : مكاسب بيع أراضي		(xx)
لتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل احتساب التغير في بنود رأس المال		xxx
ضاف: (نقص الأصول المتداولة، وزيادة المطلوبات المتداولة) زيادة رصيد الدائنين نقص رصيد المدينين	xx xx	
	xxx	xxx
طرح: (زيادة الأصول المتداولة، ونقص المطلوبات المتداولة) زيادة رصيد المدينين زيادة رصيد المخزون زيادة المصروفات المدفوعة مقدم نقص المصروفات المستحقة	(xx) (xx) (xx) xx	
	xxx	xxx
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		xxx

الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية

لدى تحليل قائمة التدفقات النقدية ، يتوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع .

فمثلا المنشآت التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية . أما المنشآت التي لا تزال في مرحلة النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية ، وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية (P Robinson , et525 al.، ٢٠٠٤) .

وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر على النقد في المنشاة بشكل فعلي ولا يتم إدراجها ضمن قائمة التدفقات النقدية لأنها نشاطات غير نقدية **مثل .**

إصدار الأسهم لشراء الأصول .

إصدار السندات لشراء الأصول .

استبدال الأصول الثابتة.

تحويل السندات إلى أسهم عادية .

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها الإدارة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الضرائب المدفوعة (التدفقات النقدية الخارجية) .

فمثلاً إذا اتبعت المنشاة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فان ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح ، وبالتالي سيترتب على المنشاة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة .

وهذا ينطبق على طرق الاستهلاك المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة Fridlob & Schefier, 2003, P 149) ١٥١_).

وهناك بعض المؤشرات التي يمكن للمحلل المالي الاسترشاد بها كدلائل على أن المنشاة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية مثل (Stickney & Brown , 1999, P 623-624) :

معدل الزيادة في المدينين والمخزون أكبر من معدل الزيادة في المبيعات، والذي يدل على مشاكل في تحصيل الديون من العملاء.

معدل الانخفاض في الدائنين أكبر من معدل الانخفاض في المخزون، والذي يدل على تشدد في سياسات الائتمان الممنوحة للمنشأة من قبل الموردين، ومن ثم صعوبات في السيولة تعاني منها المنشأة.

معدل الزيادة في المطلوبات المتداولة الأخرى أكبر من معدل الزيادة في المبيعات. مما يدل على صعوبات تواجه المنشأة في مجالات البيع وبالتالي ارتفاع مستويات المخزون عن الحد المناسب.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة وبشكل مستمر إما بسب الخسائر أو زيادة كبيرة في رأس المال العامل .

زيادة التدفقات النقدية الرأسمالية بشكل أكبر من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، مما يشير إلى ضعف الأداء التشغيلي للمنشأة .

زيادة عمليات بيع الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل عن عمليات شراء هذه الاستثمارات ، والذي يمكن أن يكون مؤشراً على عدم قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتمويل رأس المال العامل والاستثمارات طويلة الأجل .

الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل بدل من الاقتراض طويل الأجل، والذي يعتبر مؤشراً على عدم قدرة المنشاة على الحصول على التمويل طويل الأجل لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المنشاة.

تخفيض أو إيقاف التوزيعات النقدية.

وتحتوي قائمة التدفقات النقدية على بعض المؤشرات التي يمكن استنباطها وتساعد المحللين الماليين في الحكم على أوضاع المنشآت ، **ومنها** (Palepu , et al. ,2004 , P 15-25):

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الاستثمار في رأس المال العامل تعطي صورة عن قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية لتستخدمها في أنشطتها التشغيلية .

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد الاستثمار في رأس المال العامل تساعد في تقييم قدرة المنشأة على إدارة رأس المال العامل وإمكانية التوسع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

التدفقات النقدية الحرة المتوفرة للمقرضين تساعد في تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة بالفوائد وأصل القروض .

التدفقات النقدية الحرة المتوفرة لحملة الأسهم تساعد في تقييم قدرة المنشاة على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

وقيمة المنشاة تعتمد على التدفقات النقدية الحرة المتوقعة مستقبلاً والتي **يمكن أن تستخدم في** (Brigham & Ehrhardt,٢٠٠٥ ، P106-10٧):

تسديد الديون والفوائد للمقرضين .

دفع الحصص النقدية لحملة الأسهم .

إعادة شراء الأسهم من المستثمرين .

شراء الأوراق المالية والأصول غير التشغيلية الأخرى .

وعليه فان تحليل التدفقات النقدية الحرة يساعد في الإجابة عن التساؤلات **التالية** : (kieso, et al., 2005 , P 197)

هل المنشأة قادرة على دفع أرباح الأسهم ؟

هل المنشأة قادرة على الاحتفاظ باستثماراتها الرأسمالية الأساسية حتى لو انخفضت أنشطتها التشغيلية ؟

ما هو النقد الحر الذي تستطيع أن تستخدمه المنشاة في الاستثمارات الإضافية وتسديد الديون وشراء أسهم الخزينة وإضافة سيولة للمنشاة ؟

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

لقد تناول العديد من الدارسين والباحثين موضوع قائمة التدفقات النقدية من جوانب مختلفة لأهميتها في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين . كما حفلت الدوريات المحاسبية العربية والأجنبية منذ عقد السبعينيات من القرن السابق بالعديد من الدراسات والأبحاث التي أكدت على أهمية قائمة التدفقات النقدية.

وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي لها :

دراسة (Ijiri 1978)

بعنوان " Cash Flow Accounting and its Structure "

كشفت هذه الدراسة بأن القوائم المالية يجب أن تهتم بالتدفق النقدي وأن هناك ارتباطا مباشراً بين التدفق النقدي في الماضي والتدفق النقدي المتوقع في المستقبل ، وأن التدفق النقدي لا يؤدي إلى استنتاجات خاطئة ومتضاربة مع المضمون الحقيقي لصافي الربح، بالإضافة لذلك إن الاعتماد على التدفق النقدي كأساس للتنبؤ بحجم التوزيعات المتوقعة قد يؤدي إلى التغلب على القصور في صافي الربح المحاسبي كأساس للتنبؤ لإعطائه نتائج مضللة نتيجة عدم الدقة في مقابلة الإيرادات بالنفقات .

لهذا صممت قائمة التدفقات النقدية لتتضمن المعلومات التي لا توفرها القوائم المالية الأخرى المعدة على أساس الاستحقاق.

دراسة (Day , 1986)

بعنوان The Use of Annual Reports by UK Investment "Analysts "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أهمية المعلومات المحتواة في التقارير المالية المنشورة من وجهة نظر محللي الاستثمار في المملكة المتحدة والتعرف على الوسائل والمعلومات التي يستخدمها محللو الاستثمار في عملية التنبؤ بمستقبل الشركات. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بعمل مقابلات لعينة من (١٨) منشأة تتعامل بالأوراق المالية. وأهم ما توصلت له الدراسة كان اعتبار النسب المالية من أكثر الوسائل استخداما من قبل محللي الاستثمار في عملية التنبؤ بمستقبل الشركات، كما أن المعلومات غير المالية والمتعلقة بالبيئة الخارجية تعتبر هامة في هذا المجال.

دراسة (Zeller and Stanko , 1994)

بعنوان " Operating Cash Flow Ratios Measure:A Retail Firm "Ability to Pay

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من ما إذا كانت نسب التدفقات النقدية التشغيلية تمثل اتجاها مستقلا عن بقية اتجاهات النسب المالية الأخرى.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطبيق التحليل العاملي على (٣٤) نسبة مالية استخلصت من عينة احتوت على مجموعة من منشآت التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عددها (٢٠٩ و ٢٣٥ و ٢٤٠ و٢٠٩) شركة للأعوام ١٩٨٨و١٩٨٩و١٩٩٠و١٩٩١على التوالي.

وقد توصل الباحثان إلى أن نسب التدفقات النقدية تمثل اتجاها مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها نسب الاستحقاق، وأن نسبة التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد والضرائب المدفوعة إلى الفوائد المدفوعة لم ترتبط بأي اتجاه خلال سنوات الدراسة ، كذلك نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الدخل التشغيلي لم تكن مستقرة التصنيف خلال السنوات الأربع .

دراسة (الوابل ، 1996)

بعنوان " **المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية : دراسة تحليلية مقارنه بالقياس إلى أرباح الاستحقاق** "

حصلت هذه الدراسة في السعودية، وقد هدفت إلى تحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف إلى أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض، وبيان أهمية النسب المالية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية .

وقد قام الباحث بدراسة تحليلية مقارنة لأهمية بيانات التدفقات النقدية وبيان المحتوى الإعلامي لها مقارنة بأرباح الاستحقاق.

وخلصت الدراسة إلى أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل ، وأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم .

دراسة (Ward and Foster, 1997)

بعنوان A Note on Selecting a Response Measure for " Distress Financial "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية . ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطوير نموذج يتكون من (٦) نسب مالية مستخلصة من بيانات معدة وفقاً لأساس الاستحقاق، و(٣) نسب مالية مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى حجم الشركة. وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من (٢٥٣) شركة لا تعاني من الفشل المالي، و(٢٩) شركة أعلنت إفلاسها، و(٣٥) شركة عجزت عن تسديد ديونها للعامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق تعتبر الأفضل في التنبؤ بالفشل المالي يليها حجم الشركة ، وأخيراً النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية .

دراسة (Black , 1998)

بعنوان " Which is More Value Relevant: Earnings or Cash Flow? Life Cycle Examination"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ملائمة كل من مقاييس التدفق النقدي (التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) والمقاييس المبنية على أساس الاستحقاق في مراحل النمو المختلفة للمنشآت في الولايات المتحدة ، حيث قام الباحث بالتمييز بين أربع مراحل مختلفة للنمو **هي:**

التأسيس ، والنمو، والنضج ، والانهيار.

ولتحقيق هدف الدراسة قام باستخدام تحليل الانحدار على(٣٧٩٦١) مشاهدة تمثل المراحل المختلفة لنمو المنشآت . وأهم ما توصلت له هذه الدراسة ، أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية توفر محتوى معلوماتي أفضل وأكثر

ملائمة من أساس الاستحقاق المحاسبي في مرحلة تأسيس المنشأة .

في حين يوفر أساس الاستحقاق محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملائمة من قائمة التدفقات النقدية في مرحلة النضج للشركة .

أما في مرحلتي النمو والانهيار فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تعتبر أكثر ملائمة من معلومات أساس الاستحقاق المحاسبي .

دراسة (Jones and Widjaja , 1998)

بعنوان " The Decision Relevance of Cash Flow Information "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية في استراليا من وجهة نظر مسئولي الإقراض والمحللين الماليين وذلك بعد صدور معيار المحاسبة الاسترالي رقم (١٠٢٦) .

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتوزيع إستبانة على عينة تتكون من (٨٣) فرداً من مسئولي الإقراض و(٧٦) من المحللين الماليين .

وقد بينت نتائج الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هامة لكلا الطرفين لاتخاذ قراراتهم ، وأن اعتماد المحللين الماليين على هذه القائمة كان أكبر من اعتماد مسئولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءة المالية للشركات .

وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في اعتمادها على فئتين متشابهتين من متخذي القرارات المالية وإدراك مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة المنشأة وجودة أرباحها. ويختلف معها في مكان تطبيق الدراسة والنتائج المتوقعة.

دراسة (الأمين ، 1999) بعنوان " دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين : دراسة إختبارية على الشركات السعودية "

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من احتواء قائمة التدفقات النقدية على المعلومات التي تساعد المستثمر في قياس قدرة المشروع على تحقيق الربح في المستقبل وتحقيق السيولة اللازمة لتوزيع الأرباح والوفاء بجميع الالتزامات النقدية .

وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من (٧٢) شركة صناعية سعودية، وتوصلت بأن قائمة التدفقات النقدية تتضمن معلومات هامة يمكن أن تستخدم لتقييم إنجاز المشروع وقياس حجم المخاطر، وأن هناك ارتباطا بين التدفق النقدي ومقياس أساس الاستحقاق .

دراسة أخرى :- بعنوان " استخدام النسب المالية في مجال الصناعة الفندقية في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نموذج للتنبؤ بفشل الصناعات الفندقية في الأردن.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باحتساب (٢٥) نسبة مالية لعينة مكونة من (١٢) فندق نصفها فاشل والآخر غير فاشل.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن الاعتماد كلياً على النسب المالية للتنبؤ بالفشل، كما أظهرت أهمية نسب الربحية والسيولة في هذا المجال.

دراسة بعنوان " طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات : دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة وأهمية المؤشرات التي يستخدمها مدققوا الحسابات والمحللون الماليون في الأردن في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين هاتين الفئتين من حيث طبيعة هذه المؤشرات أو من حيث أهميتها النسبية .

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتوزيع إستبانة على عينة مكونة من (٢٨) من مدققي الحسابات في الأردن و(٣٥) من المحللين الماليين ، **وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة كان ما يلي :**

يتفق المدققون والمحللون على أهمية الجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية في عملية التنبؤ بالفشل المالي، ولكن المدققين يميلون أكثر للمؤشرات المالية على حساب المؤشرات غير المالية .

بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعية المؤشرات بأفضلية بسيطة للمؤشرات المالية في تقييم دور النسب المالية في بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ويتزايد دور نسب التدفق النقدي عما كان عليه الحال في بناء النماذج التقليدية. كذلك توجد فروقات ملموسة بين آراء الفئتين تجاه الأهمية النسبية للنسب المالية مصنفة حسب أغراضها ، حيث يضع المدققون نسب الربحية في المرتبة الأولى من اهتماماتهم ، في حين يضع المحللون الماليون نسب السيولة والملاءة على رأس اهتماماتهم، في حين تحتل نسب الربحية المرتبة الأخيرة عندهم .

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة، هو ضرورة عدم اقتصار نماذج التنبؤ بالفشل المالي على النسب المالية المستخلصة من قائمتي الدخل والمركز المالي، بل يجب تضمين هذه النماذج نسباً منتقاة من قائمة التدفق النقدي.

دراسة (بصول، 2002) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية : دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مسئولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية .

ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتوزيع إستبانة على عينة من مسئولي الإقراض في البنوك التجارية بلغ عددها (٧٩) وعينة من مسئولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين بلغ عددها (٥٨).

وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار .

كما بينت الدراسة ملائمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسئولي الإقراض والاستثمار .

دراسة (علي ، 2003) بعنوان " أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة : دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير التغيرات في سيولة الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية من 1996 إلى العام ٢٠٠١.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطبيق أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد على عينة من الشركات بلغ عددها (٧٤) من القطاعين معاً .

وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل المتغيرات في تفسير التغيرات في السيولة **هي** : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يليها صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية وأخيراً رأس المال العامل.

دراسة (الجهماني والداود ، 2004) بعنوان "التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات "

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وذلك من خلال تطبيق الأسلوب الإحصائي القياس متعدد الاتجاهات.

وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٤) شركة نصفها فاشلة والنصف الآخر غير فاشلة خلال الفترة من عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠.

ولتحقيق هدف الدراسة تم احتساب (٤٠) نسبة مالية صنفت إلى ست مجموعات **هي** : نسب السيولة ، ونسب الربحية ، ونسب هيكل التمويل والرفع المالي ، ونسب السوق ، ونسب النشاط ، ونسب التدفقات النقدية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة نسب التدفقات النقدية ونسب الربحية هي أكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية .

دراسة (الخلايلة ، 2004) بعنوان " مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي "

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية ومدى قدرة كل منها على تفسير التغيرات في عوائد الأسهم.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على (٥١٢) مشاهدة تمثل البيانات المالية ل (٣٢) شركة مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من ١٩٨٤- ١٩٩٩.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية، وأن مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح أفضل من مؤشرات الأداء النقدية.

دراسة بعنوان "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية العائد على حقوق المساهمين كنسبة مالية مستندة إلى أساس الاستحقاق وإلى التدفقات النقدية في تقييم الوضع المالي والسعر السوقي للسهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باختيار عينة بلغ عددها (٢٦) شركة مدرجة في بورصة عمان للعام ٢٠٠٢ على أن يكون قد جرى تداول أسهمها لعشر سنوات على الأقل .

وتوصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية وهامة تساند المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى ، كما تعتبر قيم التدفقات النقدية ونسبها المالية ذات أهمية أفضل من مثيلتها المبنية على أساس الاستحقاق في تقييم الوضع المالي للشركات .

دراسة بعنوان " بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية"

هدفت الدراسة إلى إمكانية بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار اعتمادا على النسب النقدية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أو نسب الاستحقاق أو خليط من النسب النقدية ونسب الاستحقاق .

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باختيار عينة من (٧٣) شركة صناعية مساهمة عامة .

وقد قسمت فترة الدراسة إلى فترتين هما فترة تصميم النماذج من عام ١٩٨٩ إلى ٢٠٠١، حيث تعرضت خلال هذه الفترة (١٨) شركة للتصفية ، كما تم اختيار (١٨) شركة مستمرة ، وفترة اختبار النماذج من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، حيث تعرضت خلال هذه الفترة (٣) شركات للتصفية ، كما تم اختيار (٣٤) شركة مستمرة .

وتوصلت الدراسة إلى بناء نموذج مبني على التدفقات النقدية يتكون من ثلاث نسب مالية **هي:** نسب التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات ، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى جملة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية ، ونسبة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية .

وأظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذا النموذج يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار .

أما النموذج التقليدي فتكون من خمس نسب مالية **هي** : رأس المال العامل ، ونسبة حافة مجمل الربح ، ومعدل دوران الموجودات الثابتة ، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون ، ونسبة عائد السهم العادي . وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذا النموذج يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذج المبني على نسب التدفقات النقدية .

وفيما يتعلق بالنموذج المشترك المبني على نسب الاستحقاق ونسب التدفقات النقدية والذي تكون من سبع نسب مالية ،أظهرت الاختبارات الإحصائية أنه يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذجين السابقين ، أي النموذج المبني على نسب التدفقات النقدية فقط ، أو النموذج الآخر المبني على نسب الاستحقاق فقط .

دراسة بعنوان " الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على المضمون المعلوماتي لنسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية .

ولتحقيق ذلك تم تطبيق كل من التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي ألتوكيدي على (٢٦) نسبة لاختبار مدى تمثيل كل من مجموعتي النسب لاتجاه مالي مختلف عن الاتجاهات التي تمثلها النسب الأخرى.

وقد تم افتراض وجود تسعة اتجاهات تقيسها النسب المالية **وهي:** الربحية، ومركز النقدية، والسيولة قصيرة الأجل، ودوران المخزون، ودوران الذمم المدينة، ودوران رأس المال العامل، والرافعة المالية، ومؤشرات السوق، والتدفق النقدي. وتم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في المدة الواقعة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٢ لمجتمع الدراسة المكون من (٧٣) شركة صناعية حسب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام ٢٠٠٣، وقد بلغ عدد المشاهدات المستعملة في الدراسة (٢٣٢) مشاهدة.

وأظهرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي وجود سبعة اتجاهات تقوم النسب المالية بقياسها **هي:** العائد على الاستثمار، والسيولة ، ودوران المخزون ، ودوران الذمم المدينة ، ودوران رأس المال ، ونسب السوق ، ونسب التدفقات النقدية . أما نتائج التحليل ألتوكيدي فقد بينت عدم تمثيل كل من اتجاه التدفقات النقدية واتجاه السوق لاتجاهات مختلفة عن بعضها وعن بقية الاتجاهات الأخرى .

ما يميز هذه الدراسة:

يمكن القول أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

إن الدراسة الحالية هي الدراسة العربية الأولى حسب علم الباحث التي تتناول تقييم الأهمية النسبية لكل نسبة مالية يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة وجودة أرباح المنشأة .

وقد ركزت هذه الدراسة على تقييم رأي الفئتين الأكثر استخداما لقائمة التدفقات النقدية، وهما محللو الائتمان ومحللو الأوراق المالية. أما الدراسات العربية والأجنبية السابقة فقد كانت تركز على التنبؤ بفشل الشركات أو أستمراريتها وذلك عن طريق تصنيف هذه الشركات إلى ناجحة ومتعثرة بناء على الأداء المالي لها .

بينما هذه الدراسة ركزت على المحتوى المعلوماتي والأهمية النسبية لكل نسبة يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية .

الطريقة والإجراءات

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين على صلة باستخدام المعلومات المالية لقائمة التدفقات النقدية، **وهاتان الفئتان هما :**

فئة محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والتي يبلغ عددها (١٥) بنكاً تجارياً، والملحق رقم (١) يوضح أسماء وأعداد هذه البنوك.

فئة محللي الأوراق المالية في بورصة عمان والذين يقومون بعمليات التحليل

والتداول للأوراق المالية من خلال (٦٥) شركة مرخصة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصة، والملحق رقم (٢) يوضح هذه الشركات.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (٣٠) فرداً من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و(٦٥) فرداً من محللي الأوراق المالية في بورصة عمان،وبالتالي فان مجموع عينة الدراسة كان (٩٥) فرداً من محللي الائتمان والأوراق المالية.

وقد تم أخذ محللين للائتمان من كل بنك تجاري نظراً لمحدودية البنوك التجارية المحلية وحتى تكون الدراسة شاملة وموضوعية.

ثانياً: مصادر جمع البيانات (المعلومات)

تتمثل مصادر جمع المعلومات من :

المصادر الأولية : وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية المتمثلة بتوزيع الإستبانة على عينة الدراسة .

المصادر الثانوية: وتتمثل بالكتب والمجلات والإنترنت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

ثالثاً: أدوات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبانه تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص عينة الدراسة، والملحق رقم (٣) يوضح نموذج الاستبيان.

وتم عرض الإستبانة على أساتذة في مجال المحاسبة والمالية والإحصاء (أنظر الملحق ٤)، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم. وقد استخدم الباحث مقياس لكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان ، حيث يعتبر مقياس لكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات وآراء الأفراد (جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٥، ص ٢٢٠).

وقد كانت بدائل الإجابات على النحو التالي :

هامة جداً ، أعطيت (٥) درجات .

هامة ، أعطيت (٤) درجات .

محايد، أعطيت (٣) درجات.

غير هامة ، أعطيت (٢) درجة .

عديمة الأهمية، أعطيت (١) درجة.

رابعاً: ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

للتحقق من درجة ثبات أداة القياس (الاستبيان) تم استخراج معامل كرونباخ ألفا (Chronbach's Alpha) ، وأشارت النتائج إلى أن الاستبيان ثابت وصالح للتطبيق وذلك لأن قيمة معامل الثبات بلغت (٠.٧١) .

خامساً: إجراءات الدراسة

فيما يلي تسلسل للخطوات التي اتبعها الباحث لإعداد هذه الدراسة :

قام الباحث في البداية بإبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات وطرق إعدادها حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) وذلك ضمن الإطار النظري للرسالة .

بعد ذلك قام بحصر جميع الشركات المرخصة والمسموح لها القيام بعمليات التحليل والتداول للأوراق المالية، وذلك من خلال هيئة الأوراق المالية الأردنية. ومن ثم حصر جميع البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال البنك المركزي الأردني .

ثم قام بعد ذلك باختيار عينة مكونة من (٩٥) فرداً من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، منهم (٣٠) فرداً من محللي الائتمان ، حيث تم أخذ محللين للائتمان من كل بنك تجاري و(٦٥) فرداً من محللي الأوراق المالية في بورصة عمان ، حيث تم أخذ محلل مالي واحد من كل شركة .

بعدها قام بتصميم وإعداد الإستبانة وتوزيعها على العينة البالغ عددها (٩٥) فرداً من محللي الائتمان والأوراق المالية . وقد بلغ عدد المسترد منها (٨٩)إستبانة،أي ما نسبته(٩٤ %)من مجموع الاستبيانات الموزعة.

ثم قام بجمع البيانات وتبويبها وعرضها في جداول وإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة .

وأخيراً قام بتفسير النتائج التي توصل إليها ووضع التوصيات المناسبة.

سادساً: متغيرات الدراسة :

كما يتضح من الشكل التالي رقم (١) ، تمثل نسب السيولة والربحية (المتغيرات الكمية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والموضحة في الجدولين التاليين (٣) و(٤) المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة ، في حين تمثل إجابات العينة من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان (المتغيرات النوعية) عن قراراتهم المتغيرات التابعة في الدراسة .

الشكل رقم (١) : متغيرات الدراسة

الجدول رقم (١)

نسب السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمستخدمة في الدراسة

لرمز *	لنسبة لمالية
١- L	سبة تغطية النقدية
٢ - L	سبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون
٣- L	سبة التوزيعات النقدية
٤- L	سبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٥- L	سبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى لمطلوبات المتداولة

٦- L	سبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى لاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع نصيرة الأجل
٧- L	سبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات لديون طويلة الأجل
٨- L	سبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات لرأسمالية
٩- L	سبة أثر الاستهلاك والإطفاء
١٠- L	سبة إعادة الاستثمار
١١- L	لتدفقات النقدية الحرة
١٢- L	سبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى لتدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية

الرمز * : هو اسم نسبة السيولة المستخدمة وحسب ترتيبها في الاستبانة .

الجدول رقم (٢)

نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمستخدمة في الدراسة

لرمز *	لنسبة المالية
١- P	مؤشر النشاط التشغيلي
٢- P	مؤشر النقدية التشغيلي
٣- P	سبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات
٤- P	سبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة
٥- P	حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي

P -٦	سبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية
P -٧	سبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

الرمز * : هو اسم نسبة الربحية المستخدمة وحسب ترتيبها في الاستبانة .

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام العديد من الأساليب والإجراءات الإحصائية بواسطة برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS) **كما يأتي** :

التوزيعات التكرارية وذلك لتحليل خصائص عينة الدراسة .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات المالية .

اختبار ت (One Sample T- test)وتم استخدامه لاختبار الفرضيات الأربعة الأولى.

اختبار ت (Independent Sample T – test) واستخدم لاختبار الفرضيتين الخامسة والسادسة بهدف التعرف عما إذا كانت هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح .

حيث يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجد ولية عند مستوى المعنوية البالغ (٠.٠٥) في هذه الدراسة . ٥. كرونباخ ألفا (Chronbach's Alpha) لقياس درجة ثبات أداة القياس (الاستبيان) .

ثامناً: محددات الدراسة

تمثلت محددات هذه الدراسة فيما يلي:

لا تشمل الدراسة البنوك الأجنبية العاملة في الأردن .

تقتصر هذه الدراسة على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي تساعد على تقييم السيولة وجودة الأرباح .

لا تتعرض الدراسة للعوامل الأخرى غير المالية التي قد تؤثر على القرارات المالية لمحللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية، وإنما حصرها فقط في نطاق المعلومات المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية.

النتائج واختبار الفرضيات

لتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة، ومن ثم تمت إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب للإجابة على فرضيات الدراسة.

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة

أشارت النتائج إلى أن غالبية العينة كانت من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، إذ بلغ عددهم (٤٥) وكانت نسبتهم تمثل (٥٠.٦%) من إجمالي العينة، بينما بلغ عدد الحاصلين على شهادة الماجستير (٤٣) وشكلوا ما نسبته (٤٨.٣%) من إجمالي العينة، وبلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه (١)

وكانت نسبتهم تمثل (١.١%) من إجمالي العينة.

وفيما يتعلق بالتخصص أشارت النتائج إلى أن عدد المتخصصين في المحاسبة (٣٧) ومثلوا ما نسبته (٤١.٦%) من إجمالي العينة، أما عن المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية فقد بلغ عددهم (٢٨) وكانت نسبتهم تمثل (٣١.٥%) من إجمالي العينة، وقد بلغ عدد المتخصصين في إدارة الأعمال (٢٢)، أي ما نسبته (٢٤.٧%) من إجمالي العينة، وكان عدد المتخصصين في تخصصات غير العلوم الإدارية والمالية (٢) وكانت نسبتهم تمثل (٢.٢%) من إجمالي العينة.

وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة أشارت النتائج إلى أن غالبية العينة كانت لديهم خبرة من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات وبلغ عددهم (٥٤)، حيث شكلوا ما نسبته (٦٠.٧%) من إجمالي العينة، وبلغ عدد المبحوثين ممن لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات (٣١) وكانت نسبتهم تمثل (٣٤.٨%) من إجمالي العينة، وبلغ عدد المبحوثين الذين لديهم خبرة أكثر من ١٠ سنوات (٤) وشكلوا ما نسبته (٤.٥%) من إجمالي العينة، والجدول رقم (٣) يبين خصائص عينة الدراسة.

الجدول رقم (٣)

توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

لخاصية		لعدد	نسبة %
درجة العلمية	كالوريوس	٤٥	٥٠.
	اجستير	٤٣	٤٨.
	كتوراه	١	١.
	شهادة مهنية	٠	٠.
تخصص	حاسبة	٣٧	٤١.
	دارة أعمال	٢٢	٢٤.
	علوم مالية ومصرفية	٢٨	٣١.
	غير ذلك	٢	٢.
عدد سنوات الخبرة	قل من ٥ سنوات	٣١	٣٤.
	٥ – أقل من ١٠ سنوات	٥٤	٦٠.
	كثر من ١٠ سنوات	٤	٤.
لمسمى الوظيفي	سئول ائتمان	٢٨	٣١.
	حلل أوراق مالية	٦١	٦٨.

ويبين الجدول أعلاه أن عدد الحاصلين على البكالوريوس والماجستير بلغ (٨٨) وكانت نسبتهم تمثل (٩٨.٩%) من عينة الدراسة.

وهذا يشير إلى أن النسبة العظمى من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حاصلين على شهادة البكالوريوس والماجستير.

أما المتخصصين في المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية فقد كانت نسبتهم تمثل (٧٣.١%) من عينة الدراسة. وتقريبا (٦١%) من محللي الائتمان ومحللي الاوراق المالية كانت خبرتهم الوظيفية في مجال عملهم ما بين (٥) سنوات الى (١٠) سنوات.

ثانياً: تقييم السيولة

لقياس درجة الأهمية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على جميع فقرات المجال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدرجة (٣) تعتبر الحد الفاصل بين الدرجة الهامة والغير هامة حسب مقياس ليكرت.

ولكن التوزيع الطبيعي للعينة ووجود نقطتين حرجتين أحدهما موجبة والأخرى سالبة جعل مقياس الفقرات **كما يلي:**

لمتوسط الحسابي	رجة الأهمية
ن ٠ – 99.	عديمة الأهمية
ن ١ – ٢.٣٣	نخفضة الأهمية
ن ٢.٣٤ – ٣.٦٧	توسطة الأهمية
ن ٣.٦٨ – ٥	عالية الأهمية

والجدول رقم (٤) التالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها حول درجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان.

الجدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية

قم الفقرة	قرات المجال	حللي الائتمان		حللي الأوراق المالية	
		متوسط حسابي	رجة لأهمية	متوسط حسابي	رجة لأهمية
١	سبة تغطية النقدية	٤.٦٨	عالية	٤.١	عالية
٢	سبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	٤.٥	عالية	٤.٣٩	عالية
٣	سبة التوزيعات النقدية	٤.٢	عالية	٣.٩	عالية
٤	سبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة تشغيلية	٤.٥	عالية	٣.٠	توسطة
٥	سبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ى المطلوبات المتداولة	٤.١	عالية	٢.٨	توسطة
٦	سبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل أوراق الدفع قصيرة الأجل	٤.١	عالية	٢.٧	توسطة
٧	سبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ى مدفوعات الديون طويلة الأجل	٤.٦٨	عالية	٣.٤	توسطة
٨	سبة لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ى النفقات الرأسمالية	٤.٥	عالية	٣.٧	عالية
٩	سبة أثر الاستهلاك والإطفاء	٢.٨	توسطة	٢.٥	توسطة
١	سبة إعادة الاستثمار	٤.٥	عالية	٢.٦	توسطة
١	تدفقات النقدية الحرة	٤.١	عالية	٣.٣٩	توسطة

١١	نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	٤.١	عالية	٣.٧٩	عالية
	الدرجة الكلية	٤.٢	عالية	٣.٣	متوسطة

وبمراجعة الجدول رقم (٤) يستخلص ما يلي:

أولاً: يتفق محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية على درجة أهمية النسب المالية التالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة:

نسبة تغطية النقدية.

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.

نسبة التوزيعات النقدية.

نسبة لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية.

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.

نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء.

ثانياً: تختلف وجهات نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية على درجة أهمية النسب المالية التالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل.

نسبة إعادة الاستثمار.

التدفقات النقدية الحرة.

ثالثاً: وفقاً لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محللي الائتمان، فيما يلي أهم (١١) نسبة مالية حسب أعلى درجات الأهمية لها:

نسبة تغطية النقدية.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل.

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.

نسبة لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية.

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

نسبة إعادة الاستثمار.

نسبة التوزيعات النقدية.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة.

التدفقات النقدية الحرة.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.

رابعاً: : وفقاً لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية، فيما يلي أهم (٥) نسبة مالية حسب أعلى درجات الأهمية لها:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.

نسبة تغطية النقدية.

نسبة التوزيعات النقدية.

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.

نسبة لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية.

ثالثاً: تقييم جودة الأرباح

لقياس درجة الأهمية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على جميع فقرات المجال، والجدول رقم (٥) التالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها حول درجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان.

الجدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية

قم الفقرة	قرات المجال	حللي الائتمان		حللي الأوراق المالية	
		متوسط حسابي	رجة الأهمية	متوسط حسابي	رجة الأهمية
	ؤشر النشاط التشغيلي	٤.١	الية	٤.٥	الية
	ؤشر النقدية التشغيلي	٤.٣	الية	٤.٦	الية
	سبة التدفقات النقدية من المبيعات ى المبيعات	٣.٨	الية	٤.٢	الية
	سبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	٣.٨	الية	٤.٦	الية
	حصة السهم العادي من التدفق النقدي تشغيلي	٤.٠	الية	٤.٧	الية
	سبة العائد على حقوق الملكية من تدفقات النقدية التشغيلية	٤.٣	الية	٤.٩	الية
	سبة العائد على الأصول من التدفق نقدي التشغيلي	٤.٤	الية	٤.٨	الية
	درجة الكلية	٤.١	الية	٤.٦	الية

وبمراجعة الجدول رقم (٥) يستخلص ما يلي:

أولاً: يتفق محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية على درجة أهمية النسب المالية التالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح:

مؤشر النشاط التشغيلي.

مؤشر النقدية التشغيلي.

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات.

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.

حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي.

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية.

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

ثانياً: وفقاً لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان، فيما يلي ترتيب النسب المالية حسب أعلى درجات الأهمية لها:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

مؤشر النقدية التشغيلي.

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية.

مؤشر النشاط التشغيلي.

حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي.

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات.

ثالثاً: وفقاً لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محللي الأوراق المالية، فيما يلي ترتيب النسب المالية حسب أعلى درجات الأهمية لها:

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية.

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي.

مؤشر النقدية التشغيلي.

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.

مؤشر النشاط التشغيلي.

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة، **تم استخدام عدد من الإجراءات الإحصائية على الشكل الآتي:**

الفرضية الأولى: التي تنص " لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان" لاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار ت (One Sample T-test) وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (٦).

الجدول رقم (٦)

اختبار ت (One Sample T-test) للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
٤.٢١	٠.٣٤	٢١	١٨.٧٢	٢.٠٢	٠.٠٠١

ويشير الجدول (٦) إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (٠.٠٠١) وهي أقل من (٠.٠٥)، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (٠.٠٥) في هذه الدراسة .

الفرضية الثانية: التي تنص " لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية" لاختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار ت (One Sample T-test) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (٧).

الجدول رقم (٧)

اختبار ت (One Sample T-test) للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية

لمتوسط لحسابي	الانحراف لمعياري	،رجات لحرية	نيمة (ت) لمحسوبة	قيمة (ت) لجد ولية	'دلالة لإحصائية
٣.٣٨	٠.٤٣	٦٠	٦.٨٦	٢.٠٠	٠.٠٠١

ويوضح الجدول أعلاه إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (٠.٠٠١) وهي أقل من (٠.٠٥) ، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (٠.٠٥) في هذه الدراسة.

الفرضية الثالثة: التي تنص " لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان" لاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار ت (One Sample T-test) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (٨).

الجدول رقم (٨)

اختبار ت (One Sample T-test) للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
٤.١٥	٠.٣٨	٢٧	١٥.٨٢	٢.٠٢	٠.٠٠١

يشير الجدول أعلاه إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (٠.٠٠١) وهي أقل من (٠.٠٥) ، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ(٠.٠٥) في هذه الدراسة.

الفرضية الرابعة: التي تنص " لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية" لاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار ت (One Sample T-test) وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (٩).

الجدول رقم (٩)

اختبار ت (One Sample T-test) للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
٤.٦٥	٠.٣٢	٦٠	٤٠.٧٨	٢.٠٠	٠.٠٠١

يبين الجدول أعلاه إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (٠.٠٠١) وهي أقل من (٠.٠٥) ، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (٠.٠٥) في هذه الدراسة.

الفرضية الخامسة: التي تنص " لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة"

لاختبار الفرضية الخامسة تم استخدام اختبار ت (Independent Sample T -test) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (١٠).

الجدول رقم (١٠)

اختبار ت (Independent Sample T-test) للأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة حسب اختلاف محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
محللي الائتمان	٤.٢٥	٠.٣٤	٨٧	٩.٠٢	٢.٠٠	٠.٠٠١
محللي الأوراق المالية	٣.٣٧	٠.٤٢				

ويشير الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار المذكور بلغت (٠.٠٠١)، وهي أقل من (٠.٠٥)، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (٠.٠٥) في هذه الدراسة .

الفرضية السادسة: التي تنص " لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأرباح"

لاختبار الفرضية السادسة تم استخدام اختبار ت (Independent Sample T-test) وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (١١).

الجدول رقم (١١)

اختبار ت (Independent Sample T-test) للأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح حسب اختلاف محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
محللي الائتمان	٤.١٥	٠.٣٨	٨٧	٦.٤٨	٢.٠٠	٠.٠٠١
محللي الأوراق المالية	٤.٦٥	٠.٣١				

ويبين الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار المذكور بلغت (٠.٠٠١)، وهي أقل من (٠.٠٥)، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (٠.٠٥) في هذه الدراسة .

لحل مشكلة الدراسة قدمت جملة من التساؤلات والفرضيات التي تم اختبارها لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن ثم التوصل إلى **النتائج التالية:**

أولاً: الاستنتاجات المستمدة من الخلفية النظرية

من خلال المراجعة النظرية للكتب والدراسات السابقة ذات الصلة **ومصادر المعلومات الأخرى تم التوصل إلى النتائج التالية:**

إن إعداد قائمة الدخل على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة ومصروفاتها يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وبالتالي عدم تطابق رصيد صافي الربح في هذه القائمة مع رصيد صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد.

إن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها على الأساس النقدي، الذي يهتم بالدفع الفعلي للنقد والقبض الفعلي بغض النظر عن أساس الاستحقاق المبني على مبدأ المقابلة.

إن التفريق بين مفهوم صافي الربح ومفهوم صافي التدفق النقدي التشغيلي يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة وفاعلية من قبل المستخدمين. إذ في احتساب صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي فعلي مثل استهلاك الأصول الثابتة، في حين بنود كهذه لا تراعى في احتساب صافي التدفق النقدي. وهذا ما يتفق تماما مع دراسة (الوابل ، ١٩٩٦) من أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل لأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم.

إن إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة تشغيلية، واستثمارية وتمويلية يساعد في توضيح الوضع المالي للشركة، واتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم نتيجة لتوفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الدورة المالية.

إن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية هي تقييم جودة الأرباح وسيولة الشركة، وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة المشروع على توليد النقدية وحاجات المشروع في استخدام النقدية. وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (الأمين ، ١٩٩٩) من احتواء قائمة التدفقات النقدية على المعلومات التي تساعد المستثمر على قياس قدرة المشروع على تحقيق الربح في المستقبل وتحقيق السيولة اللازمة لتوزيع الأرباح والوفاء بجميع الالتزامات النقدية.

إن نسب التدفقات النقدية تمثل اتجاها مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها النسب المالية الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق. وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (Zeller and Stanko , 1994). وكذلك دراسة (بصول ، ٢٠٠٢) حول إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار، وملائمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسئولي الإقراض والاستثمار.

ثانياً: الاستنتاجات المستمدة من التحليل الإحصائي:

بعد تحليل استجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى ما يلي:

إن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان. وهذا ما أكدته دراسة (علي، ٢٠٠٣) التي بينت أن أفضل المتغيرات في تفسير السيولة هي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

إن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية.

إن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الائتمان. وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (الجهماني والداود ، ٢٠٠٤) من أن مجموعة نسب التدفقات النقدية والربحية هي أكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.

إن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محللي الأوراق المالية.

وجود اختلاف بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة عند مستوى المعنوية البالغ (٥%) في هذه الدراسة. وقد بينت نتائج الدراسة أن محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية يعتبرون النسب المالية المشتقة من قائمة

التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة ذات درجة أهمية عالية لاتخاذ القرارات المالية. بينما يعتبر محللي الأوراق المالية في بورصة عمان أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة ذات درجة أهمية متوسطة لاتخاذ القرارات المالية. وهذا يختلف مع ما توصلت له دراسة (Jones and Widjaja , 1998) في استراليا من اعتماد المحللين الماليين على قائمة التدفقات النقدية كان أكبر من اعتماد مسئولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءة الماليتين للشركات.

عدم وجود اختلاف بين وجهتي نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح عند مستوى المعنوية البالغ (٥%) في هذه الدراسة. وقد بينت نتائج الدراسة أن محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان يتفقون على أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المنشأة ذات درجة أهمية عالية لاتخاذ القرارات المالية.

إن تحليل إجابات عينة الدراسة لقياس درجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محللي الائتمان بيّن أن "نسبة تغطية النقدية " و" نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره (٤.٦٨)، وهذا يدل على أنها عالية الأهمية، وأن " نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء " قد حصلت على أقل متوسط حسابي قدره (٢.٨٠)، مما يعني أنها غير

هامة. أما من وجهة نظر محللي الأوراق المالية فقد تبين أن " نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي قدرة (٤.٣٩)، وهذا يدل على أنها عالية الأهمية، وأن " نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء " قد حصلت على أقل متوسط حسابي قدره (٢.٥١) وهذا يعني أنها غير هامة.

إن تحليل إجابات عينة الدراسة لقياس درجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان بيّن أن "نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره (٤.٤٣)، مما يعني أنها عالية الأهمية. أما من وجهة نظر محللي الأوراق المالية فقد تبين أن " نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره (٤.٩٢)، وهذا يدل إلى أنها عالية الأهمية.

آراء ووجهات نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية تتوافق مع بعضها بأن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة وجودة الأرباح، ولكنها تختلف من حيث درجة الأهمية.

إن النسبة العظمى من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حاصلين على شهادة البكالوريوس والماجستير. أما المتخصصين في المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية فقد كانت نسبتهم تمثل(٧٣.١%) من عينة الدراسة. وتقريبا (٦١%) من محللي الائتمان ومحللي الاوراق المالية كانت خبرتهم الوظيفية في مجال عملهم ما بين (٥) سنوات الى (١٠) سنوات.

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يلي:

نظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية، فإن الباحث يوصي بضرورة قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.

يوصي الباحث بأن يتم إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة من حيث المنهجية، وأن يتم تطبيقها على قطاعات اقتصادية أخرى لتعزيز النتائج المتعلقة بهذه الدراسة.

كما يوصي الباحث محللي الأوراق المالية في بورصة عمان، الاهتمام بشكل أكبر بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة عند اتخاذ القرارات المالية.

أظهرت هذه الدراسة أهمية نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون (تبين قدرة المنشأة على تسديد فوائد الديون) عند تقييم السيولة، وعليه يوصي الباحث بإجراء دراسة حول أثر فوائد الديون على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي وعلى صافي الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق.

كذلك أظهرت هذه الدراسة أهمية " نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي "، و" نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية " عند تقييم جودة الأرباح، وعليه يوصي الباحث بإجراء دراسة على هذه النسب وفقاً للأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

المراجع

بصول، ربا ماجد (٢٠٠٢). قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك: اربد.الأردن.

جامعة عمان العربية للدراسات العليا (٢٠٠٥). مناهج البحث العلمي: أساسيات البحث العلمي.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٦). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. عمان. الأردن.

جهماني، عمر عيسى والداود، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٤). التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات. مجلة دراسات العلوم الإدارية .المجلد ٣١. العدد ٢. ص ٢٠٩–٢٣٣.

حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٦). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

حنان، رضوان حلوة والحارس، أسامة وأبو جاموس، فوز الدين (٢٠٠٤). أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر.

حنان، رضوان حلوة (٢٠٠٥). مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري – التطبيقات العملية، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.

خداش، حسام الدين والعبادي، محمد عيسى (٢٠٠٥). علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم. مجلة دراسات العلوم الإدارية.المجلد٣٢.العدد١. ص١٤١–١٥٣.

الخلايلة، محمود عبد الحليم (٢٠٠٤). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثالثة. عمان: مطابع الدستور التجارية.

الخلايلة، محمود عبد الحليم (٢٠٠٤). مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي. المجلة العربية للعلوم الإدارية. المجلد ١١. العدد ٢. ص ١٨٣-٢٠٤.

خميس، بشير أحمد والجراح، إدريس محمد (٢٠٠٧). الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلد ٣. العدد١. ص ٧٢-٨٣ .

الدوري، مؤيد عبد الرحمن وأبو زناد، نور الدين (٢٠٠٣). التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.

الشنطي، أيمن وشقير، عامر (٢٠٠٥). الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى.عمان: دار البداية.

عبيدات، أحمد نواف (٢٠٠٦). بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان للدراسات العليا. عمان – الأردن.

علي، ماهر محمد (٢٠٠٣). أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك: اربد. الأردن.

العمري، أحمد يحيى (٢٠٠٠). استخدام النسب المالية في مجال الصناعة الفندقية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت: المفرق. الأردن.

الكبيسي، عبد الستار (٢٠٠٣). الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.

محمد، منير شاكر وإسماعيل، إسماعيل ونور، عبد الناصر (٢٠٠٥). التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية. عمان: دار وائل للنشر.

مطر، محمد (٢٠٠٣). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.

مطر، محمد (٢٠٠٦). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية. عمان: دار وائل للنشر.

مطر، محمد (٢٠٠١). طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن. مجلة البصائر. المجلد ٥. العدد١. ص ٧-٦١.

هيئة الأوراق المالية الأردنية / دائرة الترخيص والتفتيش / دليل الشركات لعام ٢٠٠٧.

الوابل، وابل بن علي (١٩٩٦). المحتوى ألمعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة ميدانية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق. مجلة الإدارة العامة. المجلد ٣٦. العدد٢. أغسطس. ص ٣٤-٤٦.

د.عادل محمد زايد، الأداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠٠٣)، ص ٦.

د. توفيق محمد عبد المحسن، قياس جودة الخدمات، بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال،القاهرة ٨-٩ فبراير ٢٠٠٤،ص ١١.

باتريك تونسيند، جون جيبهاردت، كيف تحقق الجودة؟، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية بأمريكا (الرياض: مؤسسة المؤتمن للتجارة، ١٩٩٨) ص ٢٠٥.

د.محمد المحمدى ماضى، نحو إدارة إقتصادية للقطاع العام....، مرجع سبق ذكره، ص٣

د. عادل طه، ضروريات ومبررات القياس الكمي للأداء الحكومي، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٤، ص٣.

Joel Anderson, Op.cit., P.2

Joseph S. Wholey and Harry P. Hatry, “The Case For Performance Monitoring”, Public Administration Review, ,Vol.52, No.6, November-December 1992, PP.605-608.

Gopal Kanji, Op.cit., PP.1-2.

- Joseph S. Wholey and Kathryn E. Newcomer, Improving Government Performance, (San Francisco, CA: Jossy-Bass, 1989), P.15.
Mary Kopczynski and Michael Lombardo,"Comparative Performance Measurement: Insights and Lessons Learned From a Consortium Effort", Public Administration Review, March- April,Vol.59, No.2,1999. PP.124-125.
Jo An Zimmermann, Performance Measurement: It's A Benefit, June, 2001, www.findarticals.com /cf_0/m1145/6_36/76550355/print.jhtm1
George S. Odiorne, " Measuring The Unmeasurable: Setting Standards For Management Performance", Business Horizons, July-August, 1987, P.1.
Robert S. Kravchuk and Ronald W. Schack, " Designing Effective Performance Measurement Systems Under The Government Performance and Results Act of 1993", Public Administration Review, July-August, Vol.56, No.4, 1996, P.348.
Mary Kopczynski and Michael Lombardo, Op. cit, .P.125.
Robert S. Gold, The Balanced Scorecard and IT Management, P.1 . www.compass-analysis.com
Jose M. Santiago, "Use Of The Balanced Scorecard To Improve The Quality Of Behavioral Health Care", Psychiatric Services, December 1999, Vol.50, No.12. P.15.
Annick Bourguignon, Balanced Scorecard Versus French Tableau de Board: Beyond Dispute, a Cultural and Ideological Perspective, March 2001, P.2. www.hec. fr/hec/fr/professeur _recherche /cahier/ compta/cr724.pdf. .
Prajapati Trivedi, Improving Government Performance: What Gets Measured, Gets Done, Management In Government, April-June, 1995, PP.2-3.

Robert N. Anthony and Vijay Govindarajan, Management Control Systems, 9th Edition, (New York: MacGraw-Hill,1998), P.461.

- Becki Hack, "Designing Performance Measures and Metrics" Productivity & Quality Center, www.bettermanagement.com, P.2.

Archie Lockamy and James F. Cox, Reengineering Performance Measurement: How To Align Systems To Improve Processes, Products, and Profits, (New York: Irwin Professional Publishing,1994), PP. 17-18.

Gary T. Henry and Kent C. Dickey, " Implementing Performance Monitoring: A Research and Development Approach", Public Administration Review, May-June 1993, Vol.53, No.3, P. 207.

Joel Anderson and Others, Op.cit., P.3

- Archie Lockamy and James F. Cox, Op.cit., P.17.

(٣٤)– Alisha D. Youngblood and Terry R. Collins, "Addressing Balanced Scorecard Trade-Off Issues Between Performance Metrics Using Multi-Attribute Utility Theory", Engineering Journal,Vol.15, No.1, March 2003. P.12.

Becki Hack, Op.cit., P.5

Ferdinand Tesoro and Jack Tootson, Implementing Global Performance Measurement Systems, P.2, www.media.wiley .com/product_data/exepert /4x/ 0787 9474 /078794744x .pdf.

Al Gore, Serving The American Public: Best Practices In Performance Measurement, National Performance Review, 1997, PP.6-7. www.npr.gov

Jonathon S. Rakich and Richard G. France, The Balanced Scorecard In Healthcare Organization: A Performance Measurement and Strategic Planning Methodology", Hospital topics, Vol.79, Issue, summer 2001, 3, P.2. www.search.epnet.com/

David Slovensky And Others," Developing an Outcomes Report Card for Hospitals A Case Study and Implementation Guidelines," Journal of Healthcare Management 1998, P.43.

- Robert S. Kaplan and David P. Norton,The Strategy-Focus Organization,(Boston: Harvard Business school Press,2001), PP.1-4.

Stanly F. Slater and Others, "Strategy-Based Performance Measurement, Business Horizons, July-August 1997, P.39

Jason Oliveria, " The Balanced Scorecard: An Integrative Approach To Performance Evaluation", Healthcare Financial Management, May 2001, www.findarticales.com PP.1-2. 4/2/2004.

Malcom Smith, " Putting NFIS To Work In A Balanced Scorecard Environment", Management Accounting, March 1997, P.35.

Huei Hol and Others, The Construction of The Performance Evaluation Model for Engineering Educational Systems, Paper Presented In International Conference on Engineering Education August 6 – 10, 2001 Oslo, Norway, P.1.www.ineer.org